جامعة العربي التبسي – تبسة –
كلية العلوم الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الحوكمة الأمنية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتجية و أمنية

إعداد الطلبة:
سميرة عياد
نور الهدى عثمانية

إشراف الدكتور:
سمير كيم

أعضاء لجنة المناقشة

الاســـم واللقب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــــــــة
محمود دريدي	أستاذ مساعد–أ–	رئيسا
سمير كيم	أستاذ محاضر–أ–	مشرفا و مقررا
أمير عباد	أستاذ مساعد–أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة العربي التبسي – تبسة –
كلية العلوم الحقوق و العلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

دور الحوكمة الأمنية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتجية و أمنية

إعداد الطلبة:
سميرة عياد
نور الهدى عثمانية

إشراف الدكتور:
سمير كيم

أعضاء لجنة المناقشة

الاســـم واللقب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــــــــة
محمود دريدي	أستاذ مساعد–أ–	رئيسا
سمير كيم	أستاذ محاضر–أ–	مشرفا و مقررا
أمير عباد	أستاذ مساعد–أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

ستكون يوما ما تراب

محمود درويش

شكر و عرفان

كلمة لابد منها

هي كلمة ابت الا الحضور .هي كلمة شكر لله عز وجل الذي وفقنا لاتمام هذه المذكرة على احسن الاحوال .

كما اتقدم باسمى عبارات الشكر والعرفان الى الدكتور المشرف "كيم سمير" على كل ما قدمه لنا من نصائح قيمة وتوجيهات طيلة مدة انجاز هذا العمل .

ولايفوتني في هذا ان اتقدم بالشكر الخالص لاعضاء لجنة المناقشة "الأستاذ محمود دريدي رئيسا " و"الأستاذ أمير عباد مناقشا " على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما اشكر عياد(مصطفى.هارون.عبد العظيم)و(عثمانية عبد الحفيظ) على اخراج المذكرة في شكلها النهائي .

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا الى

- من رحل دون وداع فانتزع مني شيئا عظيما وظل الفقد يوجعني وظلت الذكرى تؤلمني "ابي الغالي"
- من تجرعت كاس الشقاء مرا لتسقيني رحيق السعادة .من ارى من خلال ثغرها الباسم جمال الكون ولذته "امي الحنون"
- الى سندي واماني وصديقي الافضل "اخي الوحيد"
- الى من تطلعا لنجاحي بنظرات الامل "عائلتي الكبيرة" كل باسمه
- الى من اشعروني اني لست وحيدة ولملموا احزاني وبوجودهم اكتسبت القوة "كريمة.ايناس.سليمة.نوة.احلام....."
- الى كل زملائي في الدراسة كل باسمه

سميرة

الإهداء

احمد الله عز وجل على منه وعونه لاتمام هذا البحث الذي اهديه الى

- ✓ من وهبني كل ما يملك حتي احقق له اماله الى من وهبني اسمه الى مدرستي في الحياة "ابي الغالي عبد الحفيظ"
- ✓ الى من وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان إلى من صبرت على كل شيء و هي سندي في الشدائد و التي كانت دعواتها لي بالتوفيق تتبعني إلى نبع الحنان "أمي ليلى كل ما أملك "
- ✓ الى من كان يدفعني قدما نحو الامام لنيل المبتغى الى الانسان الذي صبر و وقف إلى جانبي في هذا المسار إلى أبو إبنتي "زوجي قرة عيني سليم جديات"
- ✓ إلى إبنتي الوحيدة الغالية "منيسا ليليان"و البرعمين "فجر الاسلام و مسلم"
- ✓ الى جميع اساتذة قسم العلوم السياسية
- ✓ الى اخوتي بلال و زوجته احلام ' عواطف و زوجها خير الدين 'سيرا 'لانا'ريان 'ملاك 'محمد 'قيصر
- ✓ الى كل فرد من عائلة عثامنية كل باسمه اليهم اهدي ثمرة جهدي لكي ادخل على قلوبهم شيء من السعادة
- ✓ الى صديقتي سميحة و روميساء و اخص بالذكر صديقتي و رفيقتي في هذا المشوار سميرة عياد التي لم تبخل عليا و وقفت الى جانبي و راعت ظروفي
- ✓ الى كل من يؤمن بان بذور النجاح هي في ذاتنا و في انفسنا قبل ان تكون في كل شيء

نور الهدى

ملخص الدراسة بالعربية

دور الحوكمة الامنية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي

اعداد الطالبتان عياد سميرة . عثمانية نورالهدى *قسم العلوم السياسية .كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة العربي التبسي بتبسة .

اشراف الدكتور كيم سمير استاذ محاضر – ا– بقسم العلوم السياسية جامعة تبسة

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على دور الحوكمة الامنية في تحقيق الامن في منطقة الساحل الافريقي على اعتبار انها مسرح للتهديدات الامنية العابرة للحدود من تزايد للنشاط الاجرامي وتهديد التنظيمات الارهابية كل هذا جعل منها محور اهتمام دولي كبير كمحاولة لتصدي لمختلف التهديدات الامنية من خلال وضع استراتيجيات ومقاربات امنية.

تبنت هذه الدراسة اشكالية مفادها الى اي مدى يمكن للاليات الاقليمية والدولية المطروحة ادارة الامن بمنطقة الساحل الافريقي بما يضمن الاستقرار فيها ؟

وفي الاخير تم التوصل الى نتيجة رئيسية لهذه الدراسة مفادها ان تحقيق الاستقرار في المنطقة يتطلب جهودا جادة من الفواعل المحلية والاقليمية والدولية وان حل المشاكل بطريقة دائمة يتوقف على توافقية دول المنطقة اما الجهود الاقليمية والدولية تلعب دور المسير.

Summar in inglish :

The role of the sucurity governance in achieving security in the african coast .

prepared by :ayad samira and athmania Nour elhouda

University of larbi Tbessi –Tebessa-

Faculity of low and politictal science Supervised by :kim samir departement of political science at university of Larbi Tbessi-Tebessa-

This study aims at shedding light of the role the security governmentin achieving security in the coast of africa as a theater of cross-border security threats of terrorist organizations focus in an attempt to address various security threats through strategies and approaches

The study adopted the question of the extent to which the regional and international mechanisms involved could manage the security of the African sahel region in order to ensure stability in it

Finally , preliminary result of this study is that achieving stability in the region requires serious efforts by local , regional and international actors , and that solving problems in an important way depends on the region . regional and international efforts play the role of the path

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر و عرفان	
الإهداء	
ملخصات الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمة	5-1
الفصل الأول :الحوكمة الأمنية مقاربة مفاهيمية و نظرية	20-6
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للأمن	6
المطلب الأول : مفهوم الأمن	6
المطلب الثاني : مستويات الأمن	9
المبحث الثاني : الحوكمة الأمنية مقاربة مفاهمية	12
المطلب الأول : التأسيس المفاهيمي للحوكمة	13
المطلب الثاني : الحوكمة الأمنية	16
المبحث الثالث : النظريات المفسرة للحوكمة الأمنية	17
المطلب الأول : الحوكمة الأمنية متعددة المستويات	17
المطلب الثاني : الحوكمة الأمنية متعددة الأطراف	19
خلاصة الفصل الأول	20
الفصل الثاني : منطقة الساحل الإفريقي –دراسة تحليلية لطبيعة البيئة الأمنية-	44-21
المبحث الأول : الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي	22
المطلب الأول : الواقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي	22
المطلب الثاني : التركيبة السكانية في منطقة الساحل الإفريقي	25
المطلب الثالث : طبيعة الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الإفريقي	28
المبحث الثاني : المشكلات الأمنية في الساحل الإفريقي	32
المطلب الأول : الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي	32
المطلب الثاني : الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي	35
المطلب الثالث : الأزمات في الساحل الإفريقي	38
خلاصة الفصل الثاني	44

الفصل الثالث : حوكمة الأمن في الساحل الإفريقي من منظورات متعددة	73-45
المبحث الأول :الحوكمة الأمنية الوطنية لضمان الإستقرار الأمني في الساحل	46
المطلب الأول : إسهامات دول الساحل في إدارة الأمن في ظل تصاعد أزمة مالي	46
المبحث الثاني : الحوكمة الأمنية الإقليمية لضمان الإستقرار الأمني في الساحل	50
المطلب الأول : الآليات الجزائرية لإدارة الأمن في الساحل	50
المطلب الثاني : آليات المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا لإدارة الأمن في الساحل	53
المطلب الثالث : آليات الإتحاد الإفريقي لإدارة الأمن في الساحل	56
المبحث الثالث :الحوكمة الأمنية العالمية لضمان الإستقرار الأمني في الساحل	58
المطلب الأول : إستراتجية الإتحاد الأوروبي حيال أزمات الساحل	58
المطلب الثاني : الآليات الأمريكية لإدارة الأمن في منطقة الساحل	64
المطلب الثالث : آليات الأمم المتحدة لإدارة الأمن في الساحل	67
خلاصة الفصل الثالث	73
الخاتمة	76-74
قائمة المراجع	86-78

مقدمة

نتج عن فترة ما بعد الحرب الباردة نقلة نوعية في مجال الدراسات الامنية 'فإنتقت الدراسات من المفهوم الصلب للأمن إلى المفهوم اللين 'و أصبح البعد الأمني هو المسير الرئيسي لمختلف السياسات الدولية ' و قد برز مصطلح الحوكمة الأمنية بإعتباره نظام يظم مجموعة من البرامج و الآليات و السياسات اللازمة للإدارة الجيدة للقضايا الأمنية و تعزيز السلام في مواجهة التهديدات الأمنية التماثلية أو اللاتماثلية ,و توضح ذلك أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث تنامت مجموعة من التحديات و التهديدات الأمينة ذات المستويات المتباينة من إقليم لاخر و من دولة لأخرى ' و بإعتبار أنها تشكل مصدر للتهديد و الإخلال بالإستقرار هذا ما جعلها تكسب إهتماما دوليا .

و منطقة الساحل الإفريقي هي أحد تلك المجالات الجيوساسية التي تشهد حالة إتقطاب دولي كبير بعد ما عانت التهميش لفترة طويلة نظرا لما باتت تشكله من تحديات و تهديدات امينة عابرة للحدود و هو الأمر الذي جعل العديد من القوى الدولية و على رأسها الإتحاد الأوروبي فرنسا بالتحديد و الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بها .

و أصبحت منطقة الساحل بؤرة للنشاط المتزايد لعصابات التهريب و الجماعات الإجرامية و الحركات الإرهابية ' و هذه الظواهر يزداد إنتشارها معا ما تعيشه المنطة من صراعات إثنية بين الأقليات المشكلة لهذه الدول و وجود مزيج من الأزمات و المشكلات الأمنية من أزمة الدولة و أزمة الهوية و الإندماج الوطني و سوء الإستغلال للثروات الطبيعية و التخل الأجنبي في ظل أنظمة قوبلت بالرفض من قبل شعوبها و قد إمتد تمثيلها لمختلف دول الجوار و هذا ما زاد من إهتمام الفواعل الإقليمية و الدولية لها .

اهمية الدراسة

ترتكز الدراسة على اهمية ذات طبيعة علمية واخرى عملية .

اما **العلمية** فهي :

** ان موضوع الحوكمة الامنية وآلية إدارتها للامن في الساحل الافريقي من بين أهم المواضيع الجديرة بالدراسة وذلك لمدى ارتباطها بالدراسات الامنية الجديدة التي تعنى بمفهوم الامن الموسع والتهديدات اللاتماثلية وتمس بصفة مباشرة امن الافراد و الجماعات وتهدد امن الدول من دون سابق انذار ،وبالتالي إعطاء دراسة متكاملة حول هذا الموضوع حتى تكون اضافة علمية يمكن ان يستفيد منها الطلبة الباحثين في هذا المجال .

** تعزيز الدراسات التي تهتم بمنطقة الساحل الافريقي حيث اصبحت تشكل في الاونة الاخيرة بؤرة اهتمام دولي نظرا لما تشهده من تهديدات أمنية عابرة للحدود .

** اسدال الستار عن الغموض الذي يكتنف تفسير المستجدات الامنية في الساحل الافريقي .

اما **الاهمية العملية** فهي:

** اهتمام القوى الاقليمية والدولية بالساحل الافريقي من زاوية العمل على ايجاد الحلول اللازمة من اجل تطويق التهديدات الامنية في المنطقة .

** تزويد الباحثين والامنيين بشأن هذا الاقليم .

اهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق الاهداف التالية

** تهدف الى معرفة مفهوم الحوكمة الامنية باعتبارها الجزء الاساسي في الدراسة التي يمكن من خلاله استخدامها في الجزء التطبيقي كآلية لادارة الامن في الساحل الافريقي. ** إبراز مدى أهمية الساحل الافريقي للقوى الكبرى .

** دراسة وتحليل الاستراتيجيات الامنية للقوى الكبرى في الساحل الافريقي .

** إبراز الجهود الوطنية والاقليمية والدولية لادارة الامن في الساحل الافريقي.

دوافع اختيار الموضوع

يعود سبب اختيار الموضوع للعديد من المبررات يمكن تلخيصها على النحو التالي: -**اسباب ذاتية:**

**الاهتمامات الشخصية بمسائل ومساعي تحقيق الامن والاستقرار في الساحل الافريقي. ** الانتماء الجغرافي و الحضاري لمنطقة افريقيا .

** قلة الدراسات في الموضوع عربيا، ومحاولة المساهمة باثراء المكتبة الجامعية في هذا المجال.

** نظرا لقلة المراجع التي تتناول دراسة حوكمة الامن في الساحل الافريقي وهذا لحداثة الموضوع مما يجعل الباحث المتخصص في العلوم السياسية يبحث جاهدا لتقديم جهد علمي بهدف تزويد المكتبة الاكاديمة بدراسات حديثة حول الموضوع.

-الاسباب الموضوعية

** تجدد التحدي الامني في الساحل الافريقي.

** تزايد الاهتمام الدولي والاقليمي بالساحل الافريقي بعد تهميشها لمدة طويلة ،وذلك لتزايد درجة خطورة التهديدات الامنية ومدى انتشارها.

آدبيات الدراسة

فيما يخص الدراسات السابقة التي اعتمدناها في هذا البحث فهي التالية:

-الدراسة الاولى : عبارة عن اطروحة دكتوراه في تخصص العلاقات الدولية للباحثة أسماء رسولي موسومة بالتهديدات الامنية في الساحل الافريقي بين أدوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى بعد احداث 11 سبتمبر 2001 خلال السنة الجامعية 2018/2017 تمحورت اشكالية هذه الدراسة حول **ما مدى ملائمة المقاربات والاستراتيجيات الامنية التي تعتمدها مختلف الدول الاقليمية والقوى الكبرى لمواجهة التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي .**

وقد خلصت هذه الدراسة الى نتيجة رئيسية مفادها أن هناك ترابط كبير بين الفواعل المحلية والقوى الاقليمية والدولية وتداخل للمصالح فيما بينها لهذا فإن تحقيق الاستقرار في المنطقة يتطلب جهودا جادة من الاطراف الثلاث.

–الدراسة الثانية : عبارة عن مذكرة ماجستير في تخصص علاقات دولية واستراتيجية للطالبة حنان لبدي موسومة بالتحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي خلال السنة الجامعية 2015/2014 تمحورت اشكالية هذه الدراسة **كيف تأثر التحولات الدولية الراهنة على الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي.**

وقد خلصت هذه الدراسة الى اثبات قدرة البيئة الدولية بمختلف مجالاتها على توجهات الامنية الاوروبية في منطقة الساحل لاعتبارها مصدر لتلك التهديدات العابرة للقارات ولاعتبارها منفذ للازمات التي مرت بها الدول الاوروبية.

– الدراسة الثالثة : عبارة عن مذكرة ماجستير في تخصص علاقات دولية فرع استراتيجية ومستقبليات للطالب أبصير أحمد موسومة بالمشكلة الامنية في منطقة الساحل الافريقي خلال السنة الجامعية 2010/2009.

وقد خلصت هذه الدراسة الى شرح التحديات الامنية التي تعاني منها منطقة الساحل الافريقي من مشكلات الفقر البطالة وكذلك الارهاب والاجرام دون ربط دراسته بالتوجهات الامنية الاجنبية.

ومن هنا يمكن ان تنطلق دراستنا بالتركيز على الجهود الوطنية والاقليمية والدولية لادارة الامن في منطقة الساحل الافريقي.

حدود الدراسة

لان لكل مشكلة حدودها ومجالها الخاص بها ،كان لزاما علينا تحديد الاطار الزماني والمكاني لموضوع الدراسة .

** **الاطار المكاني** : ينحصر المجال المكاني في منطقة الساحل كنموذج اقليمي لتدهور الامن وانتشار الازمات . وشساعة المساحة التي يشغلها الساحل ،جعلت هناك الكثير من التعاريف التي حددت المجال الجغرافي للاقليم فحصرته في مجموعات مختلفة من الدول ،تتفق في معظمها على امتداد المجال الجغرافي من المحيط الاطلسي الى البحر الاحمر ،وهو شريط فاصل بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا .

الاطار الزماني : تتركز حدود الدراسة في الفترة الممتدة من "2011_2018 . "

اشكالية الدراسة

ان طبيعة البحث في موضوع دور الحوكمة الامنية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي يقتضي تحليلا متعدد المستويات مفاهيمي ونظري ،وعملي ،وعلى ضوء ذلك ستحاول هذه الدراسة تحليل المشكلات الامنية في الساحل ومن ثمة تقتضي حلول عبر آليات امنية من منظورات متعددة.

وعلى هذا الاساس يتم صياغة اشكالية البحث على النحو التالي **الى اي مدى يمكن للاليات الاقليمية والدولية المطروحة ادارة الامن بمنطقة الساحل الافريقي بما يضمن الاستقرار فيها ؟.**

من اجل تحليل هذه الاشكالية وجب طرح بعض **الاسئلة الفرعية** كما يلي

_ هل بامكان نظريات الحوكمة الامنية تفسير أزمات منطقة الساحل الافريقي؟.

_ ماهي الاسباب وراء عدم استقرار منطقة الساحل ؟.

_ ماهي طبيعة التهديدات الامنية التي تعرفها منطقة الساحل الافريقي ؟.

_ هل افلحت الجهود الاقليمية والدولية في تسوية أزمات الساحل الافريقي ؟.

فرضيات الدراسة

ولتحليل ومعالجة هذه الاشكالية ارتأينا صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

_ الدولة ذات البناء الهش والاداء الضعيف ،تؤدي لبروز تهديدات معقدة ومتشابكة تشكل خطر على الامن على المستوى المحلي والاقليمي و الدولي .

_ كلما كان هناك ادراك شامل لحجم التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي ومصادرها الحقيقية مكن ذلك الدول الاقليمية والقوى الكبرى من صياغة حلول لازالة التهديدات .

_ كلما تفاعلت القوى الاقليمية والدولية مع أزمات منطقة الساحل بعيدا عن منطق خلق نفوذها بها وربطها بمصالحها في قارة افريقيا ،ساعد ذلك على تكريس الاستقرار في المنطقة .

الإطار المنهجي للدراسة

طبيعة موضوع الدراسة قد استدعت الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من نتائج علمية دقيقة للدراسة ** . **المنهج الوصفي** : حيث يهتم هذا المنهج بوصف الظاهرة محل الدراسة وتنظيمها وتحليلها بهدف الوصول الى الاسباب والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج ،وذلك من خلال تحديد مفهوم الحوكمة الامنية ،وكذا دورها في تحقيق الامن في الساحل الافريقي .

****منهج دراسة الحالة** تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للدراسة ' فهو الآدات الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية و التطبيق 'تم جصر الدراسة في منطقة الساحل الإفريقي لإعتبارها أثر مناطق بؤر التوتر و هي أكثر المناطق من حيث حجم الإستراتجيات الموجهة لها .

تقسيم الدراسة

ان دراسة موضوع دور الحوكمة الامنية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي اقتضى تصميم منهجي للدراسة تحتوي على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ،وفيما يلي توضيح لاهم مضامين الخطة المنهجية لهده الدراسة .

الفصل الاول جاء تحت عنوان " الحوكمة الامنية مقاربة مفاهيمية ونظرية " تم فيه تحديد الاطار المفاهيمي للامن كذلك تناول الحوكمة الامنية مقاربة مفاهيمية بالاضافة الى النظريات المفسرة للحوكمة الامنية.

الفصل الثاني جاء تحت عنوان " منطقة الساحل الإفريقي "دراسة تحليلية لطبيعة البيئة الأمنية "يضم الواقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الافريقي اضافة الى المشكلات الامنية في الساحل .

** **الفصل الثالث** جاء تحت عنوان "حوكمة الامن في الساحل الافريقي من منظورات متعددة" يتضمن الحوكمة الامنية الوطنية لضمان الاستقرار الامني في الساحل اضافة الى الحوكمة الامنية الاقليمية لضمان الاستقرار الامني في الساحل ،كذلك الحوكمة الامنية العالمية لضمان الاستقرار الامني في الساحل.

الفصل الأول

الحوكمة الأمنية مقاربة مفاهيمية ونظرية

يتعلق الاطار المفاهيمي والنظري للموضوع بأهم المصطلحات المرتبطة بالدراسة قصد ضبط حدودها المفاهمية وكذا النظرية ،ومن خلال الفصل الاول سنركز في المبحث الاول على تحديد الاطار المفاهيمي للامن الذي يضم المطلب الاول معنون بمفهوم الامن ،والمطلب الثاني الذي سنتطرق فيه الى اهم مستويات الامن من خلال التطورات الدولية وما انجز عنها من التعريفات وسنعالجه بالتفصيل ،وسنتناول في المبحث الثاني الحوكمة الامنية مقاربة مفاهمية ولكي نستطيع فهم مصطلح الحوكمة الامنية ينبغي علينا تفكيك المصطلح والتعرف على التأسيس المفاهيمي للحوكمة في المطلب الاول بداية بمفهوم الحوكمة وكذا مستوياتها ،ومن ثم تناول الحوكمة الامنية في المطلب الثاني بداية الحوكمة الامنية وكذا ابعادها ،وفي المبحث الثالث سنتعرف على النظريات المفسرة للحوكمة الامنية ،بداية بنظرية Theoretical Lenses في المطلب الاول ،اما المطلب الثاني نظرية. Theoretical Telescope

المبحث الاول :الاطار المفاهيمي للامن

يشغل موضوع الامن حيز كبير في مجال العلوم السياسية على اعتبار أنه أهم شيئ تبحث عنه الدول لتحافظ على كيانها وتحقيق مصلحتها الوطنية ،وفي مجال غيابه يسود وضع غير مستقر .

المطلب الاول :مفهوم الامن

تعرض مفهوم الامن لعدة تغيرات سواء أكان تقليديا أو معاصر وهذا راجع لطبيعته حيث يتطور بتغير الظروف و الاحداث ،وهذا ماسنعالجه في هذا المطلب بحيث سندرس مفهوم الامن من الناحية اللغوية والاصطلاحية سواء كان عند المفكرين الغربيين او العرب.

** **الامن في الشريعة الاسلامية** وفقا لما في القرآن الكريم قال الله تعالى "واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق اهله من الثمرات " [1] .ونجد قوله تعالى "الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف " [2]. وقوله ايضا "الذين أمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم ولئك لهم الامن وهم مهتدون "[3]. وقوله عز وجل "واذا جاءهم امر من الامن او الخوف اذاعوا به"[4].ونجد قوله جل جلاله " وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا " [5].ومنه نستنتج ان الامن في القرآن الكريم يعني التحرر من الخوف والشعور بالطمأنينة والارتياح.

** **الامن لغة** :من الامان والامانة بمعنى ؛وقد أمنت فإن امن ،وأمنت غيري من الامن والامان ،والامن ضد الخوف والامانة ضد الخيانة ،والايمان ضد الكفر والايمان بمعنى التصديق ضده التكذيب[6] . وجاءت كلمة الامن من أمن ،يؤمن ،أمنا وأمانا ،وثق به وأطمأن عليه ولم يخف[7]، كما يعرف في قاموس المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية بأنه "ان تكون آمنا يعني سليما من الاذى " [8]. اما في اللغة الانجليزية Security تعني الحالة التي يشعر فيها الانسان

---

[1] سورة البقرة ،الاية 126

[2] سورة قريش ،الاية 4

[3] سورة الانعام ،الاية 81

[4] سورة النساء ،الاية 82

[5] سورة النور ،الاية 55

[6] ابن منظور ،**لسان العرب**،(بيروت :دار صادر ,2004 ،مج1) ص163

[7] يوسف شكري فرحات ،**معجم الطالب عربي-عربي** (لبنان :بيروت ،دار الكتاب العلمية ،2001)،ص 22

[8] مارتن غريفتش وتيري اوكالاهان ،"**المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**" ،تر ونشر (الامارات: مركز الخليج للابحاث،2008)،ص78

بالامان والتحرر من الخطر[1]. والامن في اللغة الفرنسية تعني الثقة Confiance ،غياب القلق والاضطراب Absence D'inquitude، امان .Sécurité[2]. ويعد مفهوم الامن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ،ويكاد يتطابق هذا المفهوم في كافة القواميس حيث يشير الى تحقيق الطمأنينة وانعدام الشعور بالخوف.

الامن اصطلاحا: فهو لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية الا انه أخذا أبعادا أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها ،وتبعا لاختلاف البيئة الامنية للمفكرين ،وفيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالامن لاتجاهات ورؤى مختلفة للباحثين . تعريف الدائرة البريطانية للامن "حماية الامة من خطر القهر على يد قوة اجنبية" [3] ،من خلال هذا التعريف نجد أن الامن هو مقدرة الدول على حماية اقاليمها من اي عدوان خارجي . وتعريفه الموسوعة السياسية "بأنه هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الاخطار الخارجية او الداخلية والتي قد تؤدي بها الى الوقوع تحت سيطرة اجنبية نتيجة ضغوط خارجية او انهار داخلي " [4] ،من خلال التعريف نجد ان الامن هو التدابير التي تقوم بها الدولة من اجل الحفاظ على امنها.

****اما عن رؤى الباحثين الغربيين للامن** ارنولد ولفرز" "Arnold Walfars_" ان الامن في اي وضع يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية في معنى ذاتي غياب الخوف من ان تكون تلك القيم محل هجوم "[5] نستنتج ان الامن هو حماية القيم المركزية من التهديدات . وولتر ليبمان "Walter Hippmann" يقول "ان الامة تبقى في وضع امن الى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الاساسية اذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وان تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه" [6]ومن التعريف نجد ان الامن يتحقق في حالة غياب الاخطار والتهديدات تمس قيم الامة . كما نورد تعريف "باري بوزان "

---

[1]Mohamad Badawi ,**Al-Muhit-English-Arabic**(Oxford Study Dictionary ,1996) ,p962

[2]**La petit la Rousse** (France:Edition Larousse , 2001) ,p928

[3]عبد الله المولي طشطوش ،"**الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** " ،(عمان: دار ومكتبة حامد للنشر و التوزيع ،2012) ،ص 18

[4]عبد الوهاب الكيالي ،"**الموسوعة السياسية**"،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ج1، 1995) ،ص331

[5]عبد النور بن عنتر ، "**البعد المتوسطي للامن الجزائري** ، (الجزائر : مكتبة العصرية للطباعة والنشر و التوزيع ، 2005) ،ص14

[6]جون بيلس وستين سميث ،" **عولمة السياسة العالمية** "،تر ،(دبي: مركز الخليج للابحاث ،2004) ،ص294

"Buzan.Barry"للامن بانه" العمل على التحرر من التهديد "[1] من خلال التعريف نجد ان الامن هو قدرة الدولة على درئ التهديدات.

اما الامن عند الباحثين العرب فيعرفه "بطرس بطرس غالي" "الا يقتصر الامن على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة ووحدتها الاقليمية وانما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لان الامن مرتبط بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي " [2]،من خلال التعريف نجد ان الامن لم يعد يقتصر على التهديد العسكري ،وانما يشمل كل المجالات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية . من خلال التعاريف يتضح ان الامن انتقل من الناحية التقليدية اين اقتصر على الجانب العسكري "حماية الدولة من التهديدات الخارجية باستعمال القوة العسكرية" ليصل الى الشمولية ،اي يشمل جميع المجالات الاقتصادية ،السياسية ،الاجتماعية ،وهذا للحفاظ على امنها بطريقة مباشرة او غير مباشرة وهذا هو الامن من الناحية المعاصرة . وللامن مجموعة من الاشكال من بينها _الامن السياسي : يشمل استقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات ،وكذا الايديولوجات التي تستمد منها هذه الحكومات شرعيتها ،وتحقيق حياة الانسان في مجتمع باحترام حقوقهم الانسانية دون اللجوء الى القمع و التعذيب السياسي _الامن العسكري : في حالة غياب الامن فإن النخبة السياسية والعسكرية تأخذ هامشا واسعا للتنظير الاستراتيجي واستخدام القوة _الامن الاقتصادي : تأمين الموارد الاولية ،والاسواق الضرورية للحفاظ على مستويات متقاربة من الرفاه الاقتصادي _الامن المجتمعي : قدرة المجتمعات على حفظ الاستقرار الثقافي كاللغة والهويات الموجودة داخل المجتمع _الامن البيئي : يحفظ البيئة من مخاطر التهديد من الكوارث الطبيعية والتلوث والتصحر _الامن الصحي : تأمين الحماية من الامراض وضمان نظام رعاية صحية _الامن الانساني :يركز على الانسان والفرد وليس الظولة ،من خلال حماية المواطنين والمجتمع من الاخطار وتهديدات المستمرة التي تهدد استمراره[3].وكتعريف اجرائي للامن هو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الخطر

---

[1]بن عنتر ، **مرجع سابق** ،ص13

[2]نايف قطيشان ،" **البعثات الدبلوماسية بين الضمانات ومقتضيات الامن الوطني دراسة في الاثر الامن الوطني على الامتيازات والحصاناتالدبلوماسية والاقتصادية والدولية** "، (عمان: دار امنة للنشر والتوزيع ،2013) ،ص167

[3]خديجة عرفة محمد امين ، " **الامن الانساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي** " ،(الرياض : مركز الدراسات والبحوث ،2003) ،ص 32

المطلب الثاني : مستويات الامن

تعدد مستويات الامن يرجع الى تعدد مستويات التحليل في الدراسات الامنية ،وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب الى دراسة اهم مستويات الامن

اولا : الامن الفردي يعتبر الانسان "الفرد" الوحدة المرجعية في كل السياسات باعتبار ان وجود الدولة والسياسات المختلفة التي تتبناها كلها تصب في خدمة الفرد و صيانة كرامته والحفاظ على امنه و سلامته لتحقيق الهدف الاسمى وهو بقائه [11] ، ويمكن ارجاع مفهوم الامن البشري الى تأسيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر عام 1840 ،وتجسد المفهوم فيما بعد تأسيس الامم المتحدة في اطار المبادئ العامة للمنظمة ،وتلك التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقيات "جنيف" ،وتجسد المفهوم ايضا في ظل الحركة الدولية لعمال المناجم، والمحكمة الجنائية الدولية ، لمعاقبة الافراد على انتهاكهم لقواعد الانسانية ضد غيرهم من البشر[2]. وكانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الامن الانساني مع "محبوب الحق " وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الامم المتحدة الانمائي "UNDP"الذي اكد ان محور الامن يجب ان ينتقل الى ضمان امن الافراد من مخاطر متنوعة على رأسها الامراض والارهاب والفقر والمخذرات ووجود نظام عالمي غير عادل ،وذلك عن طريق تحقيق التنمية واصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الامم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية ،كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير و التنمية ،تابع برنامج الامم المتحدة الانمائي"UNDP" السير على درب هذه الخطوة الاولى مع تقرير التنمية البشرية الذي اصدره عام 1994 مؤكدا فيه انه ثمة تهديدات جديدة يجب اخذها بالحسبان وايجاد آليات مناسبة لمواجهتها ،فمفهوم الامن يجب ان يتغير ،سواء من حيث مضمونه بالانتقال من الامن الذي يركز على السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدولة الى الامن الذي يركز على امن الافراد ،اما من حيث آلية تحقيقه فلا بد من الانتقال من ضمان الامن عن طريق التسلح الى ضمان الامن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة ،وقد ادرك العاملون على برنامج الامم المتحدة الانمائي " ان مفهوم الامن يجب ان يقوم على ضمان قدرة الفرد على التمتع بثمار التنمية البشرية في ظل بيئة آمنة تحقق استدامة نتائجها وتحسن حياة البشر دون الحاق الضرر برأس المال "الموارد الطبيعية اللازمة للاجيال اللاحقة . " وقد عرفت لجنة الامن الانساني هذا المفهوم الذي أنشأت لارساء دعائمه على انه "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الانسان وتحقيق الانسان لذاته ،ورأت ان الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة

[1]محمد جمال مظلوم ،"**الامن غير التقليدي** " ، (الرياض: جامعة نايف العربية العلوم الامنية ،ط1، 2012)، ص77

[2]محمد احمد علي العدوي، "**الامن الانساني ومنظومة حقوق الانسان**" ،(جامعة اسيوط ، مركز الاعلام الامني)

الحقوق والحريات الاولية التي يتمتع بها الافراد ،وضمان حمايتهم من اوضاع قاسية قد يجدون انفسهم فيها ومن التهديدات واسعة النطاق ." ورأت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في تقريرها الصادر في 2001 عن مسؤولية الحماية ان الامن الانساني يعني " امن الناس ،اي سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية و الاجتماعية واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر وحماية الانسان المملوكة لهم وحرياتهم الاساسية [1]

ثانيا : الامن الوطني ينقسم الامن الوطني الى قسمين امن داخلي و امن خارجي√**الامن الداخلي** : القصد منه ضمان تأمين الدولة من الداخل ،مع توافر القدرة على دفع التهديد الخارجي ،وصولا لتحقيق حياة أمنة مستقرة في اطار حدود الدولة والتزاماتها السياسية ،وهو مركب من عدة جزئيات ،فالامن الداخلي لهذا المستوى يسمى الامن المحلي, Local Security وهو جزء من البعد السياسي للامن والامن الذاتي Rogime Security جزء من الامن المحلي ،وهو امن خاص بالنظام الحاكم الذي يشمل اجراءات المحافظة على الشرعية الدستورية للحكم ،او اجراءات الحفاظ على الوضع القائم ،وبقاء النخبة الحاكمة في السلطة [2]√**الامن الخارجي** : يمس امن الدولة القومية والاقليمية وسلامة موقفها الدولي وبهذا فالامن الخارجي يتضمن توفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية ،ولحماية آراضيها وحدودها وشعبها وثروتها القومية ضد اي عدوان مباشر من الخارج او الداخل سياسيا كان او اقتصاديا او عسكريا ،وهذا يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية بمختلف تهديدات مختلفة كالتدخل العسكري مثلا[3].ويعتبر الامن الوطني ،المستوى الاساسي للامن والذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا وخارجيا ،وتنهج كل السبل الممكنة في سبيل ذلك بما فيها الصراع المسلح للدفاع عنه[4]**ثالثا : الامن الاقليمي** ظهر في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الاولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول ،تنتمي الى اقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها لتحقيب استقرار لامنها في محيط الاقليم ،وانتشر عقب الحرب العالمية الثانية[5].ويعمل نظام الامن الاقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخليا ،ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الامن

---

[1]خولة محي الدين يوسف ،"الامن الانساني وابعادة في القانون الدولي العام " .**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**.المجلد 28 .العدد الثاني (2012) ،ص 525.527

[2]احسن الغايب ،"**البعد الامني لسياسية ودبلوماسية الجزائر الاقليمية منذ 1962**"،(الجزائر ،(د.د.ن)،1992) ،ص24

[3]سليمان عبد الله الحربي ، "مفهوم الامن : مستوياته وصيغته و تهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم والاطر" .**المجلة العربية للعلوم السياسية**.العدد 19 (صيف 2008) ،ص19

[4]مصطفى علوي ، "**الامن الاقليمي بين الامن الوطني والامن العالمي** " ،(المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،2005) ،ص40

[5]مسرور جرمان المطيري ،"**تغيير مفهوم الامن القومي الكويتي ودلالته**" ،(مركز العربي للمعارف ،ط1، 2015) ،ص10

والاستقرار ،اذا ما توافقت مصالح وغايات واهداف هذه المجموعة ،او تماثلت التحديات التي تواجهها ،وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق اقليمي واحد انطلاقا من توافق الاراءات والمصالح الذاتية ،والمصالح المشتركة . ويرى البعض ضرورة توافر خصائص معينة للحصول على تعاون امني ،يؤدي الى اقامة منظومة امنية مؤسسية ابرزها – : وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون –توافر عناصر خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون[1]. ويحدد النطاق الاقليمي للامن من خلال ثلاث معايير √**المعيار الجغرافي** : يتضمن عنصر الحوار، ومايتضمنه من صلات طبيعية وبشرية وما يوجد من تفاعلات مصالح اقتصادية وامنية ،تنعكس على الاطراف المتجاورة ايجابا وسلبا√ . **المعيار السياسي و الايديولوجي** : الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدول . √**معيار قوة الدولة** : هناك علاقة ارتباطية بين قوة الدولة ونطاق امنها اذ كلما زادت قوة الدولة كلما تنوعت مصالحها،وبالتالي اتسع مجال آمنها ،واتجهت الى اتخاذ تدابير أمنية كمحاولة للحفاظ على استقرارها في محيطها الاقليمي[2].

فالامن الاقليمي هو عبارة عن مجموعة ترتيبات تعاونية مشتركة بين عدة دول لدرى التهديدات الخارجية وتحقيق الامن و الاستقرار للمجال الاقليمي.

رابعا : الامن الدولي يشمل كل دولة من اعضاء البيئة الدولية ،ويعتبر من اوسع واهم المستويات في الدراسات الامنية يتطلب عمل جماعية منها نظام الامن الجماغي الذي طبقته عصبة الامم لمنع الحروب ،ونظام الامن الجماعي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها اذا ما تعرضت لخطر خارجي[3] ويسميه بعض المحللين بالامن الجماعي اذ ينسبونه الى الامم المتحدة كما نص ميثاقها ويعتبرون تحقيقه مسؤولية قومية بعينها ،او اقليمها بذاتها ،وهو يهدف الى منع تغيير الواقع او الاخلال بعلاقاته واوضاعه على نحو غير مشروع ،وذلك عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير ،وترى فكرة الامن الجماعي ان احباط عدوان او ردعه في المجتمع الدولي ،لايمكن تحقيقه من خلال المنطق والاخلاقيات الدولية وانما بمواجهته بقوة متفوقة عليه[4]

---

[1]خليل حسين ،" نظام الامن الاقليمي في القانون الدولي العام" ،موقع خاص للدراسات والابحاث الاستراتيجية ،تم التصفح في 2019/02/19 **Drkhalilhassein,blogspot.com**

[2]علي الدين هلال ،"الامن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الاحمر." **مجلة المستقبل العربي**. العدد 09 (سبتمبر 1979) ،ص99

[3]عبيد الله مصباح ،"**السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة** " ،(ليبيا :دار الرواء ،2008) ،ص203

[4]مسرور جرمان المطيري ، **مرجعسابق** ،ص 11

المبحث الثاني : الحوكمة الامنية مقاربة مفاهيمية

تشكل الحوكمة الامنية احدى القضايا الجديدة والدالة في مجال الاصلاح الديمقراطي وحماية حقوق الانسان وثقافة المواطنة ،وفي هذا المبحث سيتم تناول الحوكمة الامنية مقاربة مفاهيمية بداية بالتأسيس المفاهيمي للحوكمة كمطلب اول من خلال تحديد دلالة هذا المصطلح الذي يتميز بعدم الثبات والتعرف على مستوياته ،وفي المطلب الثاني المعنون بالحوكمة الامنية يتم فيه ضبط هذا المصطلح وتحديد ابعاده

المطلب الاول : التأسيس المفاهيمي للحوكمة

اولا : مفهوم الحوكمة

****ورد في القرآن الكريم** "ولقد آتينا لقمان الحكمة "[1] ، تعني العلم و التفقه

****الحوكمة لغة** – : المعجم العربي الاساسي للناطقين باللغة العربية ومتعلميها الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اورد لغظ "الحكمة" بمعنى معرفة الحق لذاته ومعرفة الخير لاجل العمل به[2] –في معجم الصحاح تناول الحكم و التحكم والتحكيم و الاحتكام ؛والاحتكام هو الاقرب الى كلمة الحوكمة ،ويقصد بالاحتكام اي الرجوع الى العقل او نص عملي ،وبذلك فإن فقهاء اللغة العربية أخذوا من هذا المعنى لوضع كلمة الحوكمة بديلا للكلمة الانجليزية – . "Corporate Governance" وفي اللغة العربية فإن الحوكمة تعني الرجوع الى تحكيم العقل– . وهناك ترجمات متعددة في اللغة العربية لمصطلح الحوكمة Corporate Governance ؛ حوكمة الشركة ،حاكمية الشركة وحكمانية الشركة ،التحكم المشترك والتحكم المؤسسي والادارة المجتمعة[3]

****اما الحوكمة اصطلاحا** : استعملت لاول مرة من طرف "البنك الدولي" في 1989 الذي اعتبر الحوكمة انها اسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية[4] ، ويعرفه برنامج الامم المتحدة الانمائي بانه "نسق جديد من العلاقات والمساطر والمؤسسات التي تتمفصل بها مصالح المجموعات والافراد ،وتمارس

---

[1]سورة لقمان ،الاية 12

[2]زهير عبد الحكيم ،"**الحكمانية ،قضايا وتطبيقات**" ،(القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،2003) ،ص08

[3]صبري احمد شلبي ،"مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة الدنمارك .لبنان ص 29 ، تمت الزيارة في 2019/02/18 **http://books.google.dz**

[4]رياض بوريش ، "الحكم الراشد والدول النامية : مقاربة نظرية " .**مجلة دراسات استراتيجية**.العدد 15 (جوان 2011) ،ص23

الحقوق و الواجبات وتفك الخلافات و النزاعات ،يقوم على تذويب التراتبية وتشجيع التشارك بين المسيرين والمساهمين وحسن التنظيم وتوزيع المسؤوليات وصقل القدرات ودعم التواصل داخليا و خارجيا [1]-لجنة الحكامة العالمية تعرف الحوكمة على انها " مجموعة الطرق التي تدبر بها المؤسسات العمومية والخصوصية قضاياها" [2]-مؤسسة التمويل الدولية (IFC)الحوكمة بأنها " النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في اعمالها " ،كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها "مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على ادارة الشركة ومجلس الادارة وحملة الاسهم وغيرهم من اصحاب المصالح "[3]- . ومفهوم الحوكمة قانونيا :عبارة عن احكام متعددة تعمل على ضوء عمل الشركة او المؤسسة ،وبشكل افضل ومؤثر على جميع مفاصلها الادارية - . الحوكمة اقتصاديا : النشاط الامثل لعمل الشركات - . الحوكمة سياسيا : استقرار السوق وعدم الدخول في ازمات مالية متعددة[4] وكتعريف اجرائي للحوكمة انها "الطريقة التي تباشر بها السلطة في ادارة موارد الاقتصادية منها والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية ،فالحوكمة لابد ان تعتمد على عدد من المحاور الاساسية منها : صيانة الحرية ،اي ضمان توسيع حيارات الناس ،وتوسيع المشاركة الشعبية والشفافية الكاملة في ظل فصل السلطات والتوازن بينها ، وسيادة القانون والقضاء المستقل والنزيه.

ثانيا : مستويات الحوكمة

يمكن رصد أبرز مستوياتها من خلال **اولا : الحوكمة المحلية** ظهر مفهوم الحوكمة المحلية في عام 1989 خاصة في كتابات البنك الدولي في اطار التغيير الذي حذث في طبيعة دور الحوكمة من جانب، وتطور علم الادارة من جانب آخر، فعلى المستوى العملي لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة ،بل اصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات ،المؤسسات الدولية والقطاع الخاص،ومؤسسات المجتمع المدني . وعليه فإن على الجانب الاكاديمي ظهرت محاولات الاستفادة من آساليب ادارة الاعمال والادارة العامة ، كما حلت مجموعة من القيم الجديدة (التمكين ،والتركيز على النتائج) محل مجموعة من القيم (الاقدمية ،والتدرج الوظيفي) ،وفيما يتعلق بتحديد

---

[1]صالح زياني،مراد بن سعيد ،"**الحوكمة البيئية العالمية : قضايا واشكالات**" ،(الجزائر: دار قالة للنشر والتوزيع، 2010) ،ص15

[2]توفيق الراوي ،"سؤال الحوكمة في **المغرب :** قرأة في المفهوم وسبل " ،مجلة ادرار بريس ،تم التصفح في **http://www.adrarpress.com**2019/02/19

[3]**اساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم** ،مركز ابوظبي للحوكمة ،ص5

[4]شلبي ،**مرجع سابق** ، ص30

مفهوم الحوكمة المحلية فإنه وفقا للبنك الدولي نوع العلاقة بين الحكومة و المواطنين ،وليس مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بادارة شؤون الدولة والمجتمع ،ولذلك يركز المفهوم على قيم المساءلة ،والشفافية والقدرة على التنبؤ والمشاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع . والحوكمة المحلية الرشيدة هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1] **ثانيا : الحوكمة الوطنية** ان الحوكمة الوطنية تمثل النظام السياسي في اطار تجزؤ السلطة بين عدد وافر من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بقصد رفع الكفاءة والفعالية ،وتميز بين مفهوم "الحوكمة " و"الحكومة" في اطار نشؤء ترتيبات صناعة السياسة من اجل توفير الخدمات العمومية والقيام بعملية الضبط في المجالين الاجتماعي و الاقتصادي . **ثالثا: الحوكمة الاقليمية** بدأ استخدامها منتصف 1990 ويعتبر مستوى تكميلي للحوكمة المحلية والوطنية وذلك من اجل وصف عمليات صنع القرارات متعددة المستويات في اطار الحوكمة الجديدة للاتحاد الاوروبي في ظل الفواعل الوطنية على الضبط و التكيف والاخذ بعين الاعتبار القواسم المشتركة معها[2] **رابعا : الحوكمة العالمية** يعتقد "توماس فايس" و"ثاكور" انه يمكن تعريف الحوكمة العالمية على انها "مزيج من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ،الاليات ،العلاقات والعمليات بين الدول ،الاسواق ،المواطنين والمنظمات على المستويين الحكومي وغير الحكومي ،مما جعل المصالح الجماعية تتشكل على المستوى العالمي ،وانشاء الحقوق والالتزامات وتسوية الخلافات ،ويقدم " جوزيف ناي وكيوهن " مفهوم الحوكمة العالمية "انها عمليات ومؤسسات رسمية وغير رسمية ،نشاطاتها تهدف لتوجيه الاعمال الجماعية لمجموعات من الاشخاص[3]. وتعرف الحوكمة العالمية ايضا انها " عبارة عن تقنيات ومؤسسات وقواعد واصول وترتيبات قانونية تسعى لاتخاذ القرارات بالاعتماد على تطبيق القانون الدولي والمعاهدات الدولية بين دول العالم بقصد تسهيل التعاون العالمي عبر مختلف المسائل والقطاعات ولكي تكون الحوكمة فعالة يجب ان تكون شاملة وقادرة على تخطي الحدود والمصالح الوطنية القطاعية[4]

---

[1] بومدين طاشمة ،"**الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر**"،مجلة التواصل،العدد 26 (جوان 2010) ،ص33

[2] Elke Krahmann ,National "Regional and Global Governance : One Phenome non Or Many?" **Global Governance** Vol .09 (2003) ,p326-328.

[3] اناتولي بورشنيك و يوليا غايدي ،"خلق الشروط المؤسسية المسبقة لنظام الحوكمة العالمية "،تر" خير شهرزاد" ص 05، **Boulemkohel.yolasite.com.resources**06

[4] مراد بن سعيد ،"من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية : التحولات الانطلوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية "**.مجلة المستقبل العربي**.العدد 421 (مارس 2014) ،ص137

المطلب الثاني : الحوكمة الامنية

اولا: مفهوم الحوكمة الأمنية

تعددت التعاريف المقدمة للحوكمة الامنية لكونه مفهوما مركبا -تعرف Elke Karhmann الحوكمة الامنية على انها اندماج الهياكل والعمليات التي تمكن مجموعة من الجهات الفاعلة من تنسيق احتياجاتهم المترابطة من خلال صنع وتنفيذ سياسة ملزمة وذلك في ظل غياب سلطة سياسية مركزية[1].والحوكمة الامنية هي اسلوب حديث لتأهيل المجتمع والدولة استكمالا لحكومات أخرى تعنى بالجوانب السياسية والاجتماعية و الاقتصادية والدينية ،وهي حوكمات تختلف من حيث الاليات لكنها تتوحد من حيث القصد والغاية ،وقد أحدث المجلس الاعلى للامن كمؤسسة أمنية أسمى تسند اليها مهمة أعمق بوضع استراتيجية انجع قوامها الحوكمة الامنية الشاملة ذات الامتداد والاهتمام الوطني والدولي[2] . والحوكمة الامنية هي واحدة من اهم الجوانب الادارة الحديثة للدولة لانه يكون من خلال ادارة الهياكل المختلفة ،ومختلف المجالات الامنية التي يمكن ان تشمل الحوكمة الامنية ،وانه يعطي للمواطنين ضمانات الحق في ادارة هذا المجال الحيوي والامن عنصر لا غنى عنه لتحقيق الاستدامة لاي مشروع ديمقراطي ،والذي يشمل القطاعات المختلفة والمتنوعة ،بدء من امن الناس ،وامن المواطن والحفاظ على الوطنية وكل ما يشمل مستويات الامن. [3]-ومفهوم الحوكمة الامنية يتطلب تأمين حماية الافراد والممتلكات وخدمة المواطنين وليس الدولة فقط والحد من الجريمة ومحاربة الممارسات المتناقضة مع مفهوم الامن سواء داخل منظومة الامن او داخل المجتمع والخروج من دائرة التسريب والفوضى من تحت مظلة الامن ،وكذا مظلة حقوق الانسان وضبط كل التجاوزات باعتبار الامن هو احد خطوط التماس بين الحكومة والمواطن او الدولة والمجتمع[4] وكتعريف اجرائي للحوكمة الامنية "هي نظام يضم مجموعة من البرامج والاليات و السياسات اللازمة للادارة الجيدة للقضايا الامنية ،وتعزيز السلام في مواجهة التهديدات الامنية التماثلية او اللاتماثلية

[1]Elke Karhmann ," Security governance and Networks :New theoretical prespectives in translantic security."**Cambridge review of international affaires** .vol 18 (April 2005) ,p20
[2]Meera Sabaratnam,security governance ,100 years ,London . (2019/02/18) sourse: **http:// www .soas.ac.uk /staff/ staff86523.php**
[3]HELMUT REIFED "**Governance sécuritaire et état de droit au maroc**. Konrad-adenaoer-stiftang.maroc.2013 p07
[4]Meera Sabaratnam, **the previous reference**

ثانيا : ابعاد الحوكمة الامنية

وللحوكمة ابعاد أساسية نذكر منها ما يلي : **1-الفواعل** : يقوم نظام الحوكمة الامنية على المنظمات الوطنية والاقليمية والعالمية والحكومية وغير الحكومية ،وكذا التشجيع على مشاركة القطاع الخاص **2-القناة** : يسعى نظام الحوكمة الامنية الى تحقيق إدارة أمنية جيدة وذلك من خلال توفر قناة مناسبة لنقل المعلومات ،ويكون ذلك ضمن جو يسوده الثقة المتبادلة ووضوح الاهداف المشتركة.3-**الشكل** : يدخل نظام الحوكمة الامنية عنصر المرونة في الادارة الامنية ،وكذا الشفافية التي ترمز الى حق المواطنين في التعرف والاطلاع على المعلومات الضرورية وبطريقة علنية ودورية من اجل توسيع المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة وتقليص الفساد من جهة اخرى.4-**التوجيه** : يسعى نظام الحوكمة الامنية الى تنظيم السلطة وفق قاعدة من الاسفل الى الاعلى ،وذلك للتزود بمصادر كثيرة للمعلومات واخضاعها للتغذية الاسترجاعية.

5-**النطاق** : يظهر نظام الحوكمة الامنية في العديد من المستويات الوطنية الاقليمية وحتى على النطاق العالمي[1] .

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للحوكمة الامنية

تشكل الاطر النظرية لاي دراسة منطلقا اساسيا لتحليل العلاقة المنطقية بين المتغيرات ، ونظرا لعدم وجود اطار نظري صريح يستوعب تعقيد مفهوم الحوكمة الامنية ، فان التعامل مع المتغيرات يكون من خلال عدستان نظريتان TheoreticalTelescope تقترن بما يسمى الحوكمة الامنية متعددة المستويات Security Governance Multi-Level وهذا ما سنتناوله في المطلب الاول ،اما المطلب الثاني يتعلق بنظرية Theoretical Lenses والتي تتعلق بالحوكمة الامنية متعددة الاطراف Security Governance Multilateral

المطلب الاول : الحوكمة الامنية متعددة المستويات

على الرغم من انتشار البحوث والاهتمام بالاقاليم البينية منذ أوائل التسعينات بدأ عدد متزايد من المراقبين يزعمون ان هناك مذهبا بين الاقاليم بلغت ذروتها في تسعينات القرن الماضي واوائل العقد الاول من القرن الحالي ،وذلك في اطار اعادة تعريف الامن باعتباره ظاهرة متعددة المستويات . تشكل الحوكمة الامنية متعددة المستويات اليوم اطارا تحليليا صريحا لدراسات الحوكمة العالمية ،اضافة الى تصور المفهوم الاقاليمي الذي هو ظاهرة متعددة الابعاد ،وتساعد

[1]Danzi Liao,"Security Governance :An Alternative parading?."**International journal of Soclal Science and humanity.** Vol 02 (January 2012) p19

التعددية على الرغم من انها لا تزال مجال جديد من مجالات الدراسة على توضيح وجود اختلاف كبير حول المفاهيم ،واعتبار اعادة التشكيل خليط من التقاطعات بين الاقاليم المرتبطة مع التعددية والثنائية والاقليميةوهذا ما يعرف ب"المعقدة بين الاقاليم" ،وهناك حاجة الى مجموعة أدوات مفاهيمية اوسع نطاقا لفهم ظهور الاختلافات بين الاقاليم ،كما هو الحال في الادبيات المتعلقة بالاقليمية والموجهة بشكل كبير نحو دراسة المنظمات الاقليمية كأطر رسمية بين الدول ،كما توضح Hanggi انه من الضروري التمييز بين المجموعات الاقليمية والمنظمات الاقليمية ،اضافة الى العلاقات الاقاليمية الخالصة بين منظمتين هناك نوعان اخران من العلاقات الاقاليمية بين منظمة اقليمية واحدة "الاتحاد الاوروبي" ومجموعة اقليمية ،او بين مجموعتين اقليمتين كما يمكن الاشارة الى كل هذه الانواع الثلاثة على انها "ثنائية المنطقة الاقليمية" ولكنها تسمح بتنوع متزايد في العلاقات الاقليمية ، ويرتبط هذا ارتباطا وثيقا بمفهوم "عبر الاقاليم" وهذا مايبرز ان الدراسات الامنية يجب ان تعتمد الحوكمة المتعددة المستويات كإطار التحليلي حيث يوضح ان المنظمات الاقليمية تعمل بشكل تعاوني مع المنظمات الدولية لمعالجة القضايا الامنية[1] . كما وضع Kennedy Grahamتدابير امنية اقليمية في اطار هذا الاطار متعدد المستويات ،حيث شرح بالتفصيل كيفية عمل المنظمات الاقليمية في التعاون مع المؤسسات الدولية مثل الامم المتحدة ،وينطبق هذا المفهوم ايضا على اطار عمل واسع حول كيفية تحقيق التحسينات وكيف يمكن ان تعمل الاقليمية على معالجة قضايا الامن العالمي بشكل اكثر اكتمالا ،اضافة الى مناقشة الامن في سياق النزعة الاقليمية ، وتستكشف Mely Caballero Anthong بعيدا عن الارتباط التقليدي للامن مع التهديدات العسكرية للدول ،فانها تدرس تأثير قضايا "التوريق" مثل الفقر والامراض المعدية علي كل من المجال الاكاديمي من الدراسات الامنية والاستجابات للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وتشرح تحليلا للطريقة التي يتم بها استخدام "الاطار الامني"كجهاز لتطوير عدد كبير من القضايا الوطنية وعبر الوطنية[2] .

[1]Baert Francis, Scaramagli Tiziana , Soderbaum Fredrik **, Intersecting Interregionalism Regions, Global Governance and the EU**.(United states : Springer edition ,2014) p 80/86

[2]Philippe De Lombard's and others, **Regionalisation and Global Governance : The Taming of Globalisation ?**(United Kingdom : Routeledge publications ,2017),p09.p10

المطلب الثاني : الحوكمة الامنية متعددة الاطراف

اضافة الى مقاربة الحوكمة الامنية المتعددة المستويات نجد مقاربة الحوكمة الامنية المتعددة الاطراف اطار تحليلي آخر وهذا مايتناوله هذا المطلب ،فالتطورات السريعة التي تميز البيئة العالمية تنعكس في مفهوم "تعددية الاطراف" ووجود شبكة معقدة من الجهات الفاعلة التي تتفاعل في بيئة متعددة الاقطاب تخضع لمبدأ الانفتاح والمرونة ،وظهر مفهوم الحوكمة الامنية الذي يركز على كيفية تعدد الجهات الفاعلة في السلطة ومسؤولية التنسيق وادارة وتنظيم اعمالهم وهذا مفيد للتغلب على لغز "الدولة الوسطية "كذلك يسمح بإدراج تعريف اكبر للامن والوسائل التي وضعتها في مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة لمعالجة مختلف القضايا الامنية[1] . ويشير مفهوم الحوكمة الامنية المتعددة الاطراف الى توجه الدول نحو انشاء المزيد من المنظمات الاقليمية التي تمكنها من لعب دورها كفاعل في النظام الدولي ،وبالتالي تزايد دور الفواعل غير الدولاتية على المستوى الاقليمي مقارنة بالمستوى العالمي ونجد ان بعض هذه الفواعل ليسوا دول غير ان سلوكها يشبه الدول ،مثال ذلك الاتحاد الاوروبي هو جزء من هذه البيئة متعددة الاطراف حيث يلعب دورا ليس كدولة بل كدولة منظمة تعمل في معقد دولي للبيئة التي تضم الدول حيث يساهم الاتحاد الاوروبي في انشاء بنية مرنة عالمية تقدم حلول اقليمية وطنية للتهديدات الامنية التي تجسد الجهات الفاعلة المختلفة على مستويات متعددة وفقا للتحديات التي يجب ان يتم معالجتها ضمن هذا العمق حيث لا توجد ادوار ثابتة او مواقف لاي ممثل في ظل الحاجة المتزايدة للتنسيق والادارة والتنظيم[2] .

[1]زين العابدين بولبنان ،"**مساهمة الاتحاد الاوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الامنية العالمية**"،مذكرة ماجيستر ،(باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2015/2014) ،ص77.78.79

[2]Luk Van Langenhove ,"**The EU as a Global-Regional Actor in Security and Pease" in ' Amorecapable Europe is within our grasp**' ,(European Security Strategy ,2003) p 18.19.20.

خلاصة الفصل الاول

من خلال تطرقنا الى الفصل الاول نستنتج مايلي:

** الامن هو ضد الخوف فقد تطرقنا له من الناحية اللغوية والاصطلاحية عند المفكرين العرب و الغربيين ،لذا بصفة عامة يختصر على حماية الدولة من التهديدات الخارجية سواء كانت مباشرة او غير مباشرة ،اما مفهوم الامن من الناحية الحديثة فهو اوسع من ذلك لانه يمس عدة المجالات اقتصادية واجتماعية و سياسية فهو يحافظ على امنها ،وهذا من خلال عدة مستويات فالامن الانساني يعني سلامة الافراد البدنية وتحقيق رفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية واحترام كرامتهم ،والامن الوطني يشمل الامن الداخلي يحافظ على استقرار البيئة الداخلية وكذا الامن الخارجي يوفر حماية لكيان الدولة من التأثيرات الخارجية ومن التهديدات المختلفة منها المخدرات...،اما الامن الاقليمي فيعنى بالترتيبات التعاونية المشتركة بين عدة دول لدرى التهديدات الخارجية وتحقيق الامن للمجال الاقليمي ،وايضا الامن الدولي فهو يحافظ على امن الدول من اي عدوان وهو امر صعب في ظل الاطماع والتنافس الكبير فيما بين الدول.

** الحوكمة الامنية هي مفهوم يستخدم من اجل بناء دولة قوية ذات قاعدة متينة ،فالدول تسعى جميعها لتكون الافضل فقيام حوكمة امنية جيدة لاي دولة يستلزم تأمين حياة الافراد والممتلكات وخدمة المواطن "تحقيق الامن القومي" وليس الدولة فقط** . ولتعقد مفهوم الحوكمة الامنية تعذر وجود اطار نظري صريح يستوعبه لذلك فإن التعامل مع المتغيرات يكون من خلال نظريتان الحوكمة الامنية متعددة المستويات والحوكمة الامنية متعددة الاطراف..

الفصل الثاني

منطقة الساحل الإفريقي -دراسة تحليلية لطبيعة البيئة الأمنية-

تعتبر منطقة الساحل الافريقي بؤرة توتر ومصدر تهديد للامن ،نظرا لما تحمله من تناقضات مرتبطة ببناء الدولة ،فشل السياسات التنموية ،وكل هذا سيتم تناوله في هذا الفصل ،وسنركز على اهم المعطيات التي تميز هذه المنطقة في المبحث الاول من خلال التطرق في المطلب الاول الى اهمية الموقع الجغرافي وابراز اهم الدول التي تنتمي الى هذه المنطقة والتي تحظى بأهمية بالغة من قبل مختلف الدول الكبرى ،وفي المطلب الثاني نتعرف على التركيبة السكانية في المنطقة ،اما المطلب الثالث فسنحدد فيه طبيعة الانظمة السياسية لدول المنطقة ،ومن ثم نشرع في دراسة اهم المشكلات الامنية في الساحل في المبحث الثاني ،بداية بالارهاب حيث تحول الساحل الافريقي الى فناء للجماعات الارهابية كمطلب اول ،وتصاعد الجريمة حيث اصبح مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة كمطلب ثاني ،ومن ثم نعدد اهم أزمات المنطقة "بناء الدولة ،توارق" وتحديات التنمية وكذا النزاعات الحدودية.

المبحث الاول : الواقع الجيو سياسي لمنطقة الساحل الافريقي

تشكل منطقة الساحل الافريقي من عدة دول هشة امنيا و اقتصاديا غير قادرة على حماية آراضيها ومواطنيها من التهديدات التي تتعرض لها ،ولمعرفة سبب عجزها وجب دراسة هذه المنطقة وتقديم معطيات حولها بداية بمجالها الجغرافي ومن ثم تركيبة مجتمعها وصولا الى طبيعة نظامها السياسي.

المطلب الاول : المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي

تمتد منطقة الساحل الافريقي على مسافة 2400ميل من المحيط الاطلسي في الغرب الى البحر الاحمر في الشرق افريقيا في حزام يتراوح عرضه من عدة مئات الى آلف كيلومتر ،تغطي مساحة 3053200 كيلو متر مربع ،وتشمل المنطقة دول "السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينافاسو ،النيجر ،تشاد والسودان وآريتريا" وتتميز بمناخ قاس وشبه قاحل وبعض المراعي[1]. يقصد بكلمة الساحل "الشاطئ" او المنطقة المطلة على الشاطئ ،ومصطلح الساحل الافريقي هي تسمية قديمة اطلقها الفاتحون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرئ الى منطقة الغابات الافريقية –**التعريف التاريخي** : عرف الساحل في الادبيات التاريخية العربية بوصفه حزام التماس بين شمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء ،كما كانت تعرف هذه المنطقة ببلاد السودان غير ان التسمية يتم التمييز فيها بين السودان الشرقي والسودان الغربي، فهذا الاخير هو كل مجال الذي يمتد من غرب دارفور الى المحيط الاطلسي بين موريتانيا والسنغال وغامبيا ،بينما يشمل السودان الشرقي دارفور وما وراءه شرقا ،اي السودان الحالي واريتريا واثيوبيا وجيبوتي ،وظل هذان المحوران نشطين وفاعلين ،اما الصحراء الوسطى الداخلية ،فانها لم تكن تشكل محورا بالاهمية نفسها ،الا بعد التفاعلات الحديثة التي أخذت تشكل مركزا تاريخيا للصحراء[2]. **–التعريف الجغرافي** : يقع الساحل الافريقي جنوب الصحراء الكبرى ،يمتد من اقصى الساحل الشرقي للقارة الافريقية المطل على البحر الاحمر الى اقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الاطلسي ،ما بين خطوط عرض °12و°20 درجة شمال خط الاستواء لتشمل كل من السودان و التشاد ،جنوب ليبيا ،اقصى جنوب الجزائر ،النيجر ،مالي، موريتانيا ،السنغال[3]. اما تضاريس منطقة

---

[1]مهدي دهب حسن دهب ،"الابعاد الامنية والسياسية للتطورات الاخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضية الازواد بدولة مالي".**مجلة كلية الاقتصاد العلمية**.العدد الثالث (يناير 2013) ،ص 239

[2]كريم مصلوح ،"**الامن في منطقة الساحل والصحراء** "،(مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2014) ،ص09

[3]الحسين الشيخ العلوي ، " **منطقة الساحل الافريقي ومعبر الموت الدولي**" ،(مركز الجزيرة للدراسات ،2015) ،ص (1–10) ص 02

الساحل بشكل رئيسي هي تضاريس شاقة ،وغالبا ما تكمن المنطقة ما بين (200–400) متر في الارتفاع ،تتخللها عدة هضاب معزولة وسلاسل الجبال التي ترتفع في منطقة الساحل ، ولكن يتم تصنيفها بالمناطق الايكولوجية المنفصلة لان النباتات والحيوانات تختلف عن المناطق المنخفضة المحيطة بها ،اذ يختلف معدل هطول الامطار السنوي من حوالي (100–200) ملمتر في الجزء الشمالي من الساحل والى حوالي 600 ملمتر في الجزء الجنوبي وذلك حسب الارتفاع ،وعلى مدى تاريخ افريقيا كانت المنطقة هوطأ لبعض من اكثر الممالك المتقدمة للافادة من التجارة عبر الصحراء بشكل جماعي ومن المعروف ان هذه الدول كانت من ممالك الساحل .اما بالنسبة للمناخ الذي يعد معيارا أساسيا في ضبط وتحديد الحيز الجغرافي الذي تغطيه المنطقة الساحلية الصحراوية ،فعندما يحل فصل الصيف في الجزء الشمالي للكرة الارضية اذ تكون المنطقة الساحلية أكثر تأثرا بالمنطقة الاستوائية لاواسط افريقيا اذ تبلغ نسبة تساقط المطر ذروتها في شهر حزيران ،ويعد مناخ منطقة الساحل حار نتيجة للآراضي القاحلة التي تشغلها مع اختلافات موسمية قوية في هطول الامطار ودرجات الحرارة ، اذ تتلقى هذه المنطقة نحو 200–600) ملمتر سنويا من مياه الامطار وعموما فهطول الامطار يكون اعلى منه في الجنوب ويتميز تساقط المطر بتباين كبير من سنة الى اخرى، اذ هناك ارتباط قوي بين هطول الامطار في منطقة الساحل، والنشاط المكثف لاعصار المحيط ،ثم ان درجات الحرارة الشهرية في المنطقة تتراوح بين (33) درجة كحد اقصى و(36) درجة كحد ادنى الى (18–21) درجة خلال فصل الشتاء .

من المهم التاكيد ان العامل المناخي لعب دورا في رسم الخريطة الاقتصادية والامنية في المنطقة لتشمل الصحراء الكبرى ككل لمعظم السكان في منطقة الساحل ،فكانو عبارة عن شبه بدو اذ يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي ، فإذا كان المتغير المناخي حاضر بقوة في فرض أجندة معينة على حياة الناس في المنطقة ؛ فالتنوع الاثني والعرقي ألقى هو الآخر بظلاله على البناء الاجتماعي في المنطقة ؛ اذ تعتبر المنطقة الساحلية الصحراوية فسيفساء إثنية ونقطة إلتقاء عدة أعراق تمثل كل فئة انماطا معيشية مختلفة أهمها الرعاة المنتشرين لاسيما في الشمال ؛وقد حتمت الاتصالات التي اصبحت ضرورية كنتيجة لتقاسم الحيز الجغرافي والاشتغال في نفس المهن في بعض الاحيان الشيئ الذي أدى الى قيام روابط من كل نوع وهو ما ذوب الفوارق بين هذه الشعوب غير ان هذا التفاهم لايعني عدم وجود مشاكل بين مختلف الاعراق والذي غذاه أكثر التواجد الاستعماري في المنطقة في العقود السابقة ؛اذ وضع حدود المنطقة وهو الامر الذي جعل الامور هناك قابلة للانفجار في اي لحظة كما حدث في تمرد الطوارق في دولة مالي والنيجر ؛الامر الذي جعل معظم الاراضي في المنطقة الساحلية الصحراوية ذات طبيعة صحراوية قاحلة تنعدم فيها

شروط الحياة العادية غير أن هذه المنطقة تعد في دوائر صنع القرار في الدول الكبرى خزان كبيرا للموارد الطبيعية وموارد الطاقة يمكن ان يضاهي الشرق الاوسط من حيث الاهمية الاستراتيجية[1] **–التعريف الامني الشامل للساحل الافريقي** : يعتمد هذا التعريف على معيار "المشاكل والازمات الاثنية" التي تعرفها المنطقة ،وهو ما يعرف "بقوس الآزمات" انطلاقا من الازمات الاثنية المستعصية في المنطقة ،فهي تضم كل من :مالي ،النيجر ،تشاد وموريتانيا بالاضافة الى السودان وهذا المعيار يبدو أنه مهم بالنسبة للبحث لكون أن النزاعات الاثنية لها دور كبير في بروز التهديدات التماثلية ،اللاتماثلية في المنطقة وتأثيرها على عدم الاستقرار السياسي[2] . –**التعريف السياسي للساحل** : بالرجوع الى مجموعة الدول التي تضمها "اللجنة ما بينالدول لمكافحة الجفاف (Cilss) "التي انشئت في 1971فإن دول الساحل الافريقي تضم كل من : السنغال ،غامبيا ،موريتانيا ،مالي ،النيجر ،تشاد ،بوركينافاسو ثم أضيفت كل من غينيا بيساو ،الرأس الاخضر ،ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان ،إثيوبيا ،الصومال ،كينيا ،كما يضم الساحل الافريقي الدول الاكثر فقرا في افريقيا ،حيث ان حزام الفقر الاسود يلتف حول البلدان الصحراوية ،وجنوب الصحراوية ليشمل :النيجر ،مالي ،بوركينافاسو ،موريتانيا[3].اصبح لمنطقة الساحل الافريقي اهمية بالغة اذ تعد من اهم المناطق الجغرافية التي استحوذت على اهتمامات الدول الكبرى على وجه الخصوص "الولايات المتحدة وفرنسا" حيث الموقع الجغرافي الهام لمنطقة الساحل جعل كل من دول المغرب العربي والدول الاوروبية تهتم ببسط الامن والاستقرار في المنطقة[4] .

---

[1]بشرى عبد الكاظم عبيد ،"الصراع والتنافس الدولي والاقليمي على منطقة الساحل الافريقي" ،مركز البحوث والدراسات التربوية .**مجلة كلية التربية للثبات**.المجلد 29 (جانفي 2018) ،ص /01/ 18

[2]عامر مصباح ،"**الامن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة (مناقشة النماذج النظرية)** ،(مصر: دار الكتاب الحديث ،2015) ،ص138

[3]فليب عطية ،"**أمراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث** " ،(الكويت: مطابع السياسة ،1992) ،ص49

[4]جمال محمد ،السيد ضلع ،"**حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**" ،(عمان : دار ومكتب الحامد للنشر والتوزيع ،2016) ،ص48

المطلب الثاني : التركيبة السكانية في منطقة الساحل الافريقي

تتميز منطقة الساحل الافريقي بتنوع إثني عرقي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي والسياسي ،حيث تمتاز المنطقة بتداخل وتلاقي عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة ،فعلى سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الهوسا والزرما ،والطوارق والعرب ،وفي مالي قبائل البامبارا والسونغاي والبولس والكانوري،الطوارق والعرب . وتمتاز دول الساحل بكثافة سكانية ضعيفة وغير متوازنة مقارنة مع مساحته الشاسعة ،فمثلا في تشاد توجد ثلاث مناطق جغرافية مناخية ،تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية ،فقد وصل اجمالي عدد السكان في عام 1957 مليونين ونصف ،الا ان هذا العدد وصل في سنة 2009 الى 11.175.919 نسمة ويقدر متوسط الكثافة السكانية على امتداد تشاد بحوالي 8.7فرد في الكيلو متر مربع الواحد ،وتبرز هنا مشكلة اللاجئين نحو المدن الكبرى هربا من الجفاف بفعل الاحترار والتصحر ومايؤدي اليه من خلق تجمعات اثنية وغيتوهات autochtonie ونزاعات داخل الدول حيث هناك في الساحل حسب احصائيات 2012 ،11.3 مليون نسمة في وضعية لا امن غذائي و597 الف لاجئ و 443 الف نازح ، ويتميز الساحل بارتفاع معدل المنو السكاني ويقدر ان يتضاعف عدد سكانه حيث سيصل بحلول 2040 الى 150 مليون نسمة مما سيؤثر على الامن الانساني بالمنطقة وخاصة الامن الغذائي .منطقة الساحل منطقة تأخر فيها الانتقال الديموغرافي ،وتقدر الامم المتحدة استمرار نمو السكان في الساحل بمعدل 2.9 ما بين 2010 و 2050 ،وهو ما قد يخلق موجات نزوح جديدة في ظل انسداد افق تغير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ان التركيبة الاجتماعية والديموغرافية المتنوعة لدول الساحل الافريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا ، خاصة مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة ،التي نتج عنها ازمات عدة مثل "أزمة الطوارق والنيجر ومالي ،والاضطرابات العرقية في موريتانيا ، والحروب الاهلية في دارفور ،والصراعات القبلية والاثنية في تشاد "والتي تتغذى في اغلبها على انعدام العدالة التوزيعية وسوء توزيع الثروات الاقتصادية[1] وعموما تتنوع الاثنيات عبر الساحل الافريقي على الشكل التالي**1–** : **مالي** : يستطيع حوالي 80٪ من سكان مالي التواصل بلغة البامبارا، وهي لغة التواصل المشترك كما يستخدم السكان لغة التكرور واللغة الفولانية ،بجانب لغات محلية اخرى ويتحدث العرب اللغة العربية ،ولكن الطوارق يتحدثون لغة تماسك البربرية ،الاسلام 90٪(سني/صوفي (المسيحية 5٪(ثلثي رومان كاثوليك والثلث بروستانت)،ديانات محلية 5٪ معظم السكان في مالي من الافارقة الاصليين ويكون الفولاني

[1]عبد العالي،عبد العالي حور ،"التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاستها على الامن القومي العربي".**مجلة الشؤون العربية**.العدد 168 (ربيع 2014) ،ص190.191

واقاربهم التكرور اكبر مجموعة سكانية في مالي ،وينحدر اصل الفولاني من الافارقة والبيض ،اما المجموعة الثانية من حيث الحجم فهم الماندينجو وينقسمون الى ثلاث مجموعات ثانوية هي البمبارا والمالنكيون والسوننكي ،كذلك تضم المجموعات السكانية الكبرى في مالي الدوجن والصنغي والفلتايك ،وتشكل العناصر البيضاء 5٪من مجموع السكان وهم من العرب والاوروبيين والفرنسيين ،خاصة المغاربة والطوارق[1] . **2–النيجر** : الفرنسية هي اللغة الرسمية ،وتستخدم لغتا الهوسا والدجرما ،يشكل الهوسا Hoaussa نسبة 55.5 % من اجمالي السكان ،والدجرما سونراي Dejrma Sonraiنسبة 21% والطوارق Tuareg نسبة 93% والبيوهل Peuhl نسبة 8.5%والكانوري مانجا kanouri Manga نسبة 47% اضافة الى آخري 1.2 % ،وهذا طبقا للتعداد السكاني عام 2001 ويشكل المسلمون 80% من اجمالي سكان النيجر ،والنسبة المتبقية 20% هي من ذوي المعتقدات الافريقية التقليدية والنصارى[2]. **3–نيجيريا** : اللغة الرسمية في نيجيريا هي اللغة الانجليزية لكن السكان في نيجيريا يتحدثون عدة لغات قومية بسبب اختلاف أعراقهم ،ومن هذه اللغات "لغة الهوسا ،لغة الايجاو ،لغة الفولاني ،ولغة الايكبو ،لغة التيف ولغة الكانوري ،ولغة اليوروبا ،ولغة الايبيبيو"[3]. نيجيريا هي اكبر الدول الافريقية من حيث عدد السكان ،حيث يبلغ عدد سكانها 173.60 مليون نسمة ،طبقا لاحصائيات 2014 ، وتتميز التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري بسمة التعقيد نتيجة للتعدد العرقي والاثني والقبلي ،حيث تشكل القبيلة الوحدة الاساسية في تركيبته على العموم ،ويصاحب ذلك التعدد اللغوي ، ويوجد نحو مائتين وخمسين مجموعة قبلية ،ومن ابرز هذه القبائل : 1–قبيلة الهوسا/فولا : تبلغ نسبتها 31% من الشعب –2 . قبيلة اليوربا : تبلغ نسبتها 21% ويتحدثون لغة اليوربا –3 . قبيلة الايبو : تبلغ نسبتها 18% من مجموع سكان نيجيريا ويتحدثون لغة الايبو . اضافة الى جماعات عرقية اخرى مثل : الكانوري ،والنوفي ،والتيف .... وغيرهم ،ولكن على الرغم من التنوع والتعدد داخل مجتمع نيجيريا تبقى المجموعات القبلية الثلاث اي :(الهوسا/فولا ،اليوربا ،الايبو) وهي التي تشكل غالبية السكان ،وتتركز مجموعات (الهوسا/فولا) في الاقاليم الشمالية في ولايات (سكت ،جمفر ،كتسن،كانو،برونو...) وغالبيتهم مسلمون حيث تقدر نسبتهم بحوالي 98% .اما مجموعة اليوربا فتستوطن بكثافة الاقاليم الجنوب الغربية

[1]جمهورية مالي –بوابة افريقيا– تمت الزيارة 2019/02/27
https://www.afrigatenews.net/a/1642
[2]جمهورية النيجر "Republic of Niger" ،تمت الزيارة 2019/02/27/
www.moqatel.com
[3]سميحة ناصر خليف، عدد سكان نيجيريا ،تمت الزيارة في 2019/02/27
http://mawdoo3.com

،وينقسمون الى مسلمين ومسحيين ثم قبائل (الايبو) في الاقاليم الشرقية وغالبيتهم من المسيحيين . وقد تميزت العلاقات بين هذه القبائل بالصراعات الدموية التي أدت الى سقوط الالاف من الضحايا بسبب التنافس على السلطة او الاقتتال من اجل الحسابات الاقتصادية مثلما وقع في الحرب الاهلية بمنطقة (يافرا) في نهاية السيتنيات من القرن الماضي ،والمذابح المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين في اكثر من مرة ،في مختلف مناطق البلد، واخذت غالبية تلك الصراعات طابع القبلية او التعصب الديني بسبب التعدد الديني الذي يزخر به البلد من الاسلام و المسيحية ،اضافة الى الديانات التقليدية كل ذلك شكل مصدرا للصراعات والتوترات في بعض الحالات ويبقى الاسلام هو الغالبية بالرغم من هذا التعدد الديني حيث تقدر نسبةالمسلمين بحوالي 45% من مجموع السكان ويوجدون بكثافة في شمال البلد، وفي المقابل يوجد المسيحيون بشكل كبير في الاقاليم الجنوبية

من نيجيريا كل ذلك انتج نمطا من التنوع والثراء للهوية الثقافية النيجيرية[1].

4–تشاد: تضم مجموعة هائلة من القبائل والاجناس المختلفة واختلاف اللهجات وتباين العادات والتقاليد من منطقة الى منطقة اخرى ،فيقدر عدد القبائل في منطقة تشاد بحوالي مائة وخمسين 150 قبيلة ،وتتحدث حوالي مائة 100 لهجة محلية وان كانت بعض هذه اللهجات من اصل لغة واحدة ،ولكنها اصبحت فيما بعد لهجة لقبيلة ماولا تفهمها القبائل الاخرى ،وغالبية القبائل التشادية تتخذ اللغة العربية لغة تخاطب بينها على الرغم من انالمستعمر الفرنسي فرض لغته على الشعب التشادي وجعلها اللغة الرسمية في البلاد والى يومنا هذا ،تعتبر اللغة الفرنسية لغة التعامل في الدوائر الحكومية والشركات والمؤسسات الوطنية وغير الوطنية مع ان الرئيس "حسين هبري" جعل اللغة العربية لغة رسمية مساوية للغة الفرنسية في عام 1985م ،كما اكد الرئيس "ادريس ديبي" على رسمية اللغة العربية في عام 1999م ،اما عدد سكان جمهورية تشاد فيبلغ حوالي ستة ملايين (6.000.000)نسمة وفقا لاحصائية عام 1986 وحسب آخر احصائية أجرتها ادارة مصلحة الاحصاء في وزارة التخطيط التشادية في عام 1993 بلغ عدد السكان (6288281)نسمة ،كما انه حسب احصائية عام 1986 فإن نسبة المسلمين بلغت 85% والنصارى

[1]آمد ممد جالو ،"دولة ما بعد الاستعمار في افريقيا (حالة نيجيريا)، قراءات افريقية ،تم التصفح في 2019/02/27 www.qiraatafrican.com

5% والوثنيين 10% ولكن لاشك في ان نسبة المسلمين اكثر فيالوقت الحالي فهي قد تصل الى 90% او يزيد وذلك لاعتناق عدد كبير من وثنييالجنوب[1].

المطلب الثالث : طبيعة الانظمة السياسية في منطقة الساحل الافريقي

تتميز الانظمة السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية بانخفاض مستوى التهديدات الامنية فيها عن الدول التي تتسم انظمتها السياسية بطابع الاستبداد وبالتالي فطبيعة الانظمة تؤثر على مستوى الامن والاستقرار في الدولة وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب باعتبار ان الدراسات المتخصصة تربط بين طبيعة الانظمة السياسية في هذه المنطقة وتأثيرها على الامن والسلم ،وعليه سيتم ابراز الانظمة السياسية لاهم دول الساحل الافريقي بالشكل التالي– :**1تشاد**: تعتبر التشاد من اهم الدول المحورية والمهمة في منطقة الساحل الافريقي فهي تقع في وسط القارة الافريقية ،وقد تم الاعلان عنها كجمهورية في 28نوفمبر 1958 ،فهي حصلت على الاستقلال من فرنسا في 11اغسطس 1960[2]،وفقا لدستور الجمهورية التشادية الذي اقره الاستفتاء الشعبي في 31 مارس 1996يتم انتخاب الرئيس لمدة 5سنوات عبر اقتراع عام مباشر ،واقصى مدة لولايته هي عشر سنوات او فترتان رئاسيتان ويعين الرئيس رئيس الوزراء الذي يعين بدوره مجلس الوزراء ورئيس الدولة هو نفسه القائد الاعلى للقوات المسلحة ،اما السلطة التشريعية فتتمثل في المجلس الوطني الذي يتألف من 125 عضوا ،ويتم انتخابه لمدة اربع سنوات من خلال اقتراع عام مباشر ،والمحكمة العليا هي السلطة القضائية العليا ،وبالاضافة الى المحكمة العليا توجد محكمة الاستئناف ومحاكم القضاة والمحاكم الجنائية ويوجد ايضا مجلس دستوري يقتضي بأحكام نهائية في شؤون الدولة ،ومن ضمن بنود الدستور التي تم التصديق عليها في عام 1996 لاقرار بانشاء محكمة عدل عليا وبالتالي نظام الحكم في تشاد نظام جمهوري ديمقراطي متعدد الاحزاب بيدا انه نظام هش على غرار باقي الانظمة في الساحل الافريقي[3] . **2–مالي** : النظام السياسي المالي يتسم بأنه نظام ديمقراطي جمهوري بغرفة واحدة السلطة التنفيذية بيد الرئيس وحكومته ،والسلطة التشريعية بيد البرلمان الوطني ،اما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد ،الاحزاب السياسية : التحالف من اجل الديمقراطية في

[1]موسى يوسف عيسى ادريس،"جمهورية تشاد....الماضي والحاضر والمستقبل"، شبكة الالوكة (المسلمون في العالم) تمت الاضافة في (2013/11/28) ،تم التصفح في 2019/02/27**http://www.dlukah.net**

[2]صالح حامد "**التحول الديمقراطي في تشاد**" ،مذكرة ماجستر غير منشورة (جامعة الجزائر03:كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية،2014) ،ص147

[3]جمهورية تشاد ،بوابة افريقيا الاخبارية (2فيفري 2014) ،تم التصفح في 2019/3/2 **https://www.afrigatenews.net**

مالي، شهدت البلاد سنة 1991 ارساء الديمقراطية بعد انقلاب الذي قاده "امادو توماني توري" ضد النظام المتسلط "لموسى طراوري" ورغم الصعوبات المهمة التي واجهت انتخابات الرئاسة لسنة 1997 وتشريعية في نفس السنة فإن البلاد تتمسك بصورة ديمقراطية مثالية ،ضعف المشاركة في الانتخابات وعدم فهم جزء كبير من ساكنة البلاد لاهمية الانتخابات يشكل تأثيرا سلبيا على هذه الصورة[1]. شهدت البلاد انتقال زمام الحكم بين ست رؤساء منذ الاستقلال –1موديبو كايتا مابين 1960 و 1968 اطيح به بانقلاب –2 . موسى تراوري من 1968 الى 1991 اطيح به بانقلاب –3 . امادو توماني توري ،رئيس الهيئة الانتقالية لانقاذ الشعب 1991–1992 –4 . ألفا عمر كوناري ،انتخب سنة 1992 ،واعيد انتخابه لفترة ثانية سنة 1997 –5 .امادو توماني توري سنة 2002 ،واعيد انتخابه سنة 2007 اطيح به بانقلاب 2012 –6 . ديانكوندا تراوري، رئيس الفترة الانتقالية افريل 2012 –7ابراهيم ابو بكر كايتا وهو الرئيس الحالي لمالي ، بلغ عدد الاحزاب في مالي 91 حزبا منها 51 حزبا فاعلا ومؤهلا سياسيا تتلقى الدعم من السلطات المالية ،ومن ابرز هذه الاحزاب نجد : – تحالف من اجل التغيير الديمقراطي "مجموعة سياسية تتشكل اساسا من الطوارق في اقليم الشمالي المالي – ." التحالف من اجل الديمقراطية والجمهورية " تحالف من اجزاب سياسية– " التحالف من اجل الديمقراطية بزعامة "ديانكوندا تراوري – ."الاتحاد السوداني /التجمع الديمقراطي الافريقي RDA/US بزعامة مامادو بامرجولومرو – .حزب التقارب 2007 بزعامة صوميلو بوبي مايجا – . حزب التجديد الوطني بزعامة تيبيلي درامي – .التجمع من اجل الديمقراطية والعمال بزعامة امادو علي تيانجادو . وتعتبر مالي احدى الدول الديمقراطية القليلة في غرب افريقيا رغم استمرار الثورة في شمالي البلاد لسنوات ضد الحكومة التي يغلب عليها السود من الجنوب[2]. **3–نيجيريا** : استقلت نيجيريا عن المستعمر البريطاني في عام 1960 حيث شكلت جمهورية تقوم على الاتحاد الفيدرالي ذلك الاتحاد الذي جمع الولايات الثلاث الكبرى وهي ولايات : الشمال والشرق والغرب وان كان في كل اقليم جماعة عرقية تشكل الاغلبية وتهيمن على الحياة السياسية والاقتصادية على المستوى الداخلي ،الا ان ذلك لاينفي وجود جماعات واعراق اخرى متباينة اثنيا و عرقيا[3] . تعد الانقلابات العسكرية في نيجيريا من ابرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي ولاسيما ان نسبة كبيرة من سكانها يعانون من الامية ،مما ادى الى انخفاض في درجة الوعي السياسي وحال دون تحقيق مشاركة سياسية فعالة للجماهير في

[1]جمهورية مالي ،**مرجع سابق**

[2]ايدابير احمد،"**التعددية الاثنية والامن المجتمعي :دراسة حالة مالي**"،مذكرةماجستر (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية ،2012) ،ص110.111.112

[3]آمد ممد جالو ، **مرجع سابق**

مؤسسات ديمقراطية مستقرة ودائمة تهيمن عليها الادارات المدنية وادى ذلك الى غياب الديمقراطية في نيجيريا وكان ذلك حافزا رئيسا لسيطرة العسكريين على السلطة من خلال الانقلابات والتي أدت الى عرقلة مسيرة الديمقراطية والتنمية في البلاد ،لذلك مرت البلاد بانقلابات عسكرية وضغوط دولية وداخلية طالبت بإعادة الحكم المدني ،لذلك شكلت حكومة مؤقتة في نيجيريا في عام 1998 برئاسة الفريق عبد السلام ابوبكر ،شرعت باصلاح وتعديل دستور عام 1999 الذي قسم السلطات الى ثلاثة كما أقرا بمبدأ التعددية الحزبية واطلاق الحريات المدنية واجراء سلسلة من الانتخابات فاز بها الجنيرال المتقاعد "اوباسانجو" في عام 1999 الى جانب ذلك شرعت الحكومة للحفاظ على الحكم المدني بسلسلة من الاجراءات للحد من الانقلابات العسكرية كان منها تقليص دور المؤسسة العسكرية وتخفيض مخصصاته فضلا على ذلك سحب امتيازاته وشكل لجان لمكافحة الفساد وبذلك تم الانتقال السلمي الى حكومة مدنية للمرة الثانية في نيجيريا[1] .

4–موريتانيا : شهدت موريتانيا العديد من الانقلابات العسكرية

1–الانقلاب العسكري الاول : وهو انتفاضة عسكرية ضد نظام الحزب الواحد في 10 جويلية 1978 بقيادة المقدم "ولد محمد السالك " ضد حكم الرئيس "المختار ولد داده" واعلن الانقلابيون الاستيلاء على السلطة فأنهوا بذلك حالتين هما : الحكم المدني وحرب الصحراء الغربية .

2– الانقلاب العسكري الثاني : النظام العسكري الاول في البلاد لم يدم طويلا حيث قاد ضباط اليمين الشيوعي حلفاء ولد داده انقلابا تم في افريل 1979 وثأروا بذلك "لولد داده" وتولى الحكم "يوسيف" ولكنه لم يدم طويلا بعد مقتله في حادث تحطم طائرة يوم 27ماي 1979 في ظروف غامضة .

3– الانقلاب العسكري الثالث: بعد رحيل العقيد "بوسيف" انتدبت اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني "محمد خونا ولد هيدالة" رئيسا مؤقتا ريثما يتم انتخاب رئيس الدولة ولكن "ولد هيدالة" لم ينتظر انقضاء فترة انتدابه فعالجهم بقرارات مفاجئة اعتبرت انقلابا داخليا وقام بتعيين "محمد محمود ولد لولي " رئيسا للدولة يوم 3جوان 1979 واقصاه يوم 4يناير 1980 ويعين نفسه رئيسا للدولة.

[1]أمنة سعدون عباس البوناشي،"التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا 1998–1999" .**مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية** (2017) ،ص10

4- الانقلاب الرابع : وهو اول انقلاب دموي حيث ان سيطرة "ولد هيدالة" على الحكم واقصائه لضباط اليمين الشيوعي وتعاطفه مع البوليساريو كلها امور آدت الى محاولة انقلابية يوم 16مارس1981 بواسطة تسعة ضباط موريتانيون آتون من المغرب وكان القتال في قيادة الاركان ورئاسة الجمهورية وراح ضحيته عدة اشخاص قتلى وجرحى ولكن في نهاية الامر فشل هذا الانقلاب .

5- الانقلاب الخامس : وهو لم يكن انقلابا وانما كان زيادة تكريس حكم "ولد هيدالة" وذلك من خلال استئصال جذور التنظيمات السياسية السرية ذات الارتباط بالخارج ومن اهم هذه التنظيمات المقصاة من طرفه هي حزب البعث والحركة الناصرية واستمرت سياسة "ولد هيدالة" على هذا النحو خلال سنواته المتبقية .

6- الانقلاب السادس: أدت سياسات نظام "ولد هيدالة" وتقربه من الاخوان المسلمين وتصفيته للناصريين والبعثيين واليسار الشيوعي واتهاماته المتكررة للدول الخارجية مثل "المغرب،ليبيا، والعراق" بمحاولة قلب النظام وهذا العامل الاخير كان هذه المرة الاكبر تأثيرا في حسم الموقف والاطاحة ب"ولد هيدالة" يوم 12-12-1984 بتدبير فرنسي مغربي واصبح "ولد الطايع" رئيسا للدولة وبعد استيلائه على الحكم كرس ولد الطايع نظام الاستبداد ورفض قوى المعارضة كما وضع ميثاق دستوري في 09-02-1985 لكن هذا الميثاق لم ينظم السلطات بشكل واضح وبرر ذلك بأنه ميثاق مؤقت وانتقالي ريثما يتم تأسيس مؤسسات ديمقراطية تحكم البلاد[1].

7- الانقلاب العسكري السابع في 1984

8- الانقلاب العسكري الثامن في 1987 وقاده الزنوج في اطار الحركة الزنجية والتي تمثل قوات تحرير الزنوج الافارقة في موريتانيا .

9- الانقلاب العسكري التاسع : اكتوبر 1990 -10الانقلاب العسكري العاشر في ماي 1991 .اضافة الى وجود انقلاب اخرى وصلت الى 15 انقلاب عسكري منذ استقلال موريتانيا وهذا يدل على هشاشة النظام السياسي و عدم وجود الديمقراطية في مؤسسات الدولة وهيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في الدولة[2].

---

[1] ايوب السايح المبارك ،"**اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005.2010)** "، مذكرة ماجستير (جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية) ص 33.34

[2] محمود صالح الكروي ،" ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا الصراع على السلطة " .**المجلة العربية للعلوم السياسية**.العدد 31 (2011) ،ص125

المبحث الثاني : المشكلات الامنية في الساحل الافريقي

تعرف دول الساحل الافريقي مشكلات امنية متعددة وتعكس هذه المشكلات على الامن الداخلي في البيئة الخارجية ،حيث المشكلات في الساحل أخذت بعد اقليمي مشترك ،سنركز بداية على التنظيمات الارهابية في المنطقة وابراز مدى التهديد والخطر الذي تشكله كمطلب اول ،ومن ثم الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب وكونها مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة كمطلب ثاني، ونتعرف في المطلب الثالث على اهم ازمات الساحل من ازمة بناء الدولة وازمة التوارق ،وايضا تحديات التنمية ،وكذا النزاعات الحدودية.

المطلب الاول : الارهاب في منطقة الساحل الافريقي

شهدت منطقة الساحل تصاعدا وتفاقما معتبرا لظاهرة الارهاب ،وفي هذا المطلب سيتم التعرف على اهم الجماعات الارهابية الناشطة في الساحل . تعاني منطقة الساحل من عدة مجموعات ارهابية كانت بدايتها بعد هجمات 11سبتمبر 2001 وبحكم العلاقة المتنامية بين هذه الجماعات وهو ما يشكل تهديدا لشعوب وحكومات منطقة الساحل وخطرا اكبر لعدم الاستقرار ليس للمنطقة فقط بل للمجتمع الدولي وهذه التنظيمات الارهابية كالتالي– :

1تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي : منظمة معقدة توسعت بصفة واضحة في منطقتي المغرب العربي والساحل الافريقي وهو في الاصل منبثق من الجماعة الاسلامية المسلحة (GIA) التي تحولت في سبتمبر 1998 للجماعة السلفية للدعوة و القتال (GSPC)حيث اكتسبت شهرة دولية مع اختطاف ثلاثين سائحا اوروبيا في الصحراء سنة 2003 ،كما نفذت عدة هجمات ارهابية في المنطقة قبل تحولها الى القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي في 2007/01/24 عندما اعلن "عبد المالك دروكدال" اعتماد الاسم الجديد –تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي– بما يتوافق والاستراتيجية الجديدة للقتال التي ادخلتها ساحة الارهاب العالمي ما جعلها الان منظمة ارهابية خطيرة تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين حيث وضعت على القائمة الرسمية للمنظمات الارهابية في عديد الدول ،وترجع فعالية هذا التنظيم في العمل الارهابي لسببين هما – : هيكل المنظمة : نظرا لطبيعة انشطة التنظيم فلا يوجد اي مخطط هيكلي رسمي بانتظام لتحديثها ولهذا فإن تحديد هيكلها ليس سهلا ،مع ذلك من الممكن القول ان عمل القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي كما القاعدة الام يتمحور حول الولاء للزعيم ،وفقا للمنطق القبلي مع الحفاظ على الاستقلالية الذاتية اما مجال عملها فهو على نطاق واسع حيث تم تقسيم آراضي النشاط الى اربع مناطق نفوذ ويتوزع الرجال عبر وحدات أساسية صغيرة تسمى الكتيبة – . تمويل انشطة القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي : نجحت

القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي في جعل منطقة الساحل الافريقي ارضا خصبة لزيادة اعمالها الارهابية وهذا يعني استخدام مختلف الجرائم للتمويل ،وهذه الوسيلة ليست بدعة حديدة تجيز تمويل الجهاد من خلال الانشطة غير المشروعة فتاريخها يعود الى بداية التسعينات اين لم تتردد كل من الجماعة الاسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال في اللجوء لمثل هذه الاساليب وفي حالة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي فالعديد من الموارد تساهم في انشطتها بداية من عمليات الخطف وطلب الفدية "حوالي 150 مليون يورو على مدى خمس سنوات" ،اما المصدر الثاني الذي يعد بمثابة مصدرا بديلا فهو المخدرات التي تعبر المنطقة وتحديدا في شمال مالي من اجل دعم قضيتهم او على الاقل الحد من مشاعر الرفض التي من الممكن ان تبرز لدى السكان المحليين ضدهم وهو ما يعني بناء علاقات مع المجتمعات المحلية[1]**2–جماعة التوحيد والجهادفي غرب افريقيا** اعلن عن هذه الجماعة لاول مرة في اكتوبر تشرين الاول 2011 ،وتعرف بأنها اخطر الجماعات الارهابية المسلحة والاكثر اثارة للرعب في شمال مالي ويأتي تأسيس جماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا بعد انشقاق زعيمها "سلطان ولد بادي" عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي ،بعد رفض قيادة التنظيم تشكيل سرية خاصة بعرب ازواد كان يطالب بها، على غرار "سرية الانصار" التي يقودها "أبو عبد الكريم الطارقي" والمؤلفة اساسا من مقاتلين طوارق ،وقد نفذت "جماعة التوحيد والجهاد" هجوما انتحاريا على موقع امني في مدينة تمنراست جنوب الجزائر في شهر مارس 2012 قتل فيه عدد من رجال الامن الجزائريين ،وينحدر "ولدبادي" من قبيلة "الامهار" العربية التي تستوطن مدينة غاوة وضواحيها في ازواد وكان ينشط سابقا في مجال التهريب في الصحراء الكبرى ،قبل ان يلتحق بتظيم القاعدة وحين اعلن انشقاقه كان برفقته الناشط الموريتاني "حماده ولد محمد الخير" ،وشاركت حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا في مفاوضات مع القاعدة وتنظيم انصار الدين تم خلالها توزيع المهام بين تلك التنظيمات لخوض حرب موحدة للسيطرة على المدن الكبرى في ازواد حيث اسندت مهمة السيطرة على مدينة "غاوة" الى حركة التوحيد والجهاد" نظرا لانحدار معظم قادتها ومقاتليها من تلك المدينة ووصل مقاتلو الحركة الى المدينة نهاية شهر مارس 2012 بالتزامن مع مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير ازواد ذات التوجه العلماني تقاسموا السيطرة عليها[2] . **3–جماعة بوكو حرام** بوكو حرام هي تسمية اعلامية تستخدمها وسائل الاعلام للتعبير عن الجماعة بسبب تكرار هذه المعاني في خطاب الحركة ،وتسمى الجماعة نفسها "اصل السنة

[1]خالد بشكيط ،"التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي الارهاب و الجريمة المنظمة –دراسة في حدود العلاقة– " .**مجلة ابحاث قانونية وسياسية**.العدد السادس (جوان 2018) ،ص218

[2]القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء ،مركز الجزيرة للدراسات ،تم التصفح في 2019/03/04 **Studies.aljazeera.net**

للدعوة والجهاد" ،نشأت الجماعة على يد مدرس الدين "محمد يوسف" وقد حفظ القرآن وتابع الشرعي بمفرده وانضم الى جماعة الاخوان المسلمين في نيجيريا وتلقى العلم على يد أحد الشيوخ ثم انفصلت هذه الحركة وانشقت ليؤسس محمد يوسف لمدرسته للدعوة والجهاد ،ثم بدأ الامر بمجموعة دروس 2002 انتهت بهم الى ان الادارة المدينة غير قابلة للاصلاح وان عليهم اتباع سنة النبي في الهجرة ثم شدوا الرحال الى احد المناطق الشمال الشرقي "كامونا" في"يوبي" واتخذوها عاصمة لهم واعلنوا قيام خلافتهم لتعد دولة داخل الدولة لتمثل بذلك هذه الجماعة دولة داخل الدولة يبدأ معها الصراع المسلح بين الجماعة والدولة ،تتبنى بوكو حرام استراتيجية عامة في تحقيق اهدافها واستمرار بقائها من خلال جملة من الاساليب التي تتسم بالتطور والذكاء ،وتقوم على قراءة جيدة للواقع وتحدياته فتهاجم تارة وتفاوض تارة اخرى .

أ– سياسة التشتيت : تلجأ اليها حين يشتد عليها الضغط والحصار فتقوم بتنفيذ عمليات متعددة في محيطها الاقليمي ،النيجر ،مالي والكاميرون وتشاد الى جانب نيجيريا.

ب– اسلوب الكر و الفر : بدأت "جهادها المسلح" بأسلوب يعتمد على المواجهات المباشرة وهو ما افقدها عددا كبيرا من تعدادها البشري وفق "حروب غير متكافئة" مع قوات الجيش واسلحته الثقيلة ،فعملت على تنويع أساليبها من سلسلة تفجيرات وسرقة واستهداف مدارس وخطف .الاطفال والنساء.

ج– اتخاذ معاقل حصينة : اقامت الجماعة قواعدها في مناطق جغرافية صعبة الاختراق .**د– سهولة الحركة وتنوع الموارد البشرية** : فهي تستخدم الثبات فقط بل النساء والاطفال .

ذ– استراتيجية العزل او الفصل : تنفصل بوكو برجالها عن المجتمع ،اذ تخلق لنفسها مجتمعا موازيا ،وهي مع ذلك لاتكفر كل من خرج عنها ،وانما تحدد اعداءها بثلاثة :الحكومة ،المسحيين المتشددين ، الوشاة[1] . **4–حركة انصار الدين** اسس الزعيم السابق للمتمردين الطوارق "اياد اغ غالي" هذه الجماعة وغالي زعيم تقليدي من قبائل الافوعاس الطوارقية ،استفاد اياد من عودة المقاتلين المرتزقة من قبائل الطوارق الذين انظموا الى حركته بعدما فروا من ليبيا وهم مدججين بالسلاح ليعلن الحرب على الحكومة المدعومة من الجيش الفرنسي مطالبا بتطبيق الشريعة الاسلامية ،وقد بدأت الحركة عملياتها المسلحة في ازواد بهجوم على مدينة "اغلهوك" غرب كيدال في آواخر شهر يناير 2012

[1]احمد عبد الرحمان خليفة ، **نيجيريا في السياق الغرب افريقي : نظرة حول طبيعة الدول وتطورها وقواها السياسية** ،(مركز الحضارة –الاسكندرية– ،2017) ،ص 12.13

،حيث تمكنت من السيطرة على قاعدة عسكرية هناك ومع انهيار الجيش المالي بسبب تداعيات الانقلاب العسكري ،سار اياد اغ غالي الى وضع خطة مع حلفائه في القاعدة وحركة التوحيد للسيطرة على مدن أزواد[1] . **5–تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام "داعش** "ارتفع تدفق الارهابيين بشكل كبير من النقاط الساخنة من الشرق الاوسط خصوصا سوريا والعراق الى دول منطقة الساحل الافريقي مثلما حدث في الجزائر مع "عبد المالك غوري" زعيم جند الخلافة الذي قضت عليه قوات الامن الجزائرية محاولته ادخال تنظيم داعش للجزائر ،وفي المغرب ألقت الاجهزة الامنية الحكومية القبض على المجند الفرنسي المرتبط مع جبهة النصرة في سوريا وانصار الشريعة في ليبيا ،ووفقا لمصادر الامم المتحدة فضلا عن تقارير استخبارتية ،فقد اقسم اكثر من 40 منظمة ارهابية حول العالم بالولاء والدعم لداعش 20 منها في منطقتي الساحل الافريقي والمغرب العربي واماكن اخرى في افريقيا ،نذكر منها جند الخلافة في الجزائر وتونس الدولة الاسلامية في ليبيا ،بوكو حرام في نيجيريا ،حركة الشباب منطقة "جوبا" خلية ابو نعمان في الصومال ، كما استطاع التنظيم ذاته سنة 2015 من انشاء قاعدة أساسية للتدريب على الجهاد في ليبيا مستغلا في ذلك عدم الاستقرار وغياب حكومة موحدة ،حيث تم تدريب 6500 من المتطرفين الارهابيين للقيام بهجمات ارهابية في المستقبل ،وقد شارك في هجوم كبير على فندق "كورنثيا الفاخر" في العاصمة اسفر عن خسائر بشرية كبيرة بين الليبيين والاجانب وهذا كرد فعل على اعتقال "ابو انس الليبي" سنة 2013 من قبل القوات الخاصة الامريكية وهو المتهم بالتورط في تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا 1998 والتي قتل فيها 224 شخصا ،كما اعلن تنظيم الدولة الاسلامية مسؤوليته عن انفجار سيارة مفخخة خارج مبني الامن الدبلوماسي في طرابلس[2] .

المطلب الثاني : الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي

لاتعتبر منطقة الساحل الافريقي مسرح للصراعات المسلحة وحسب بل تتعداها الى نشاطات اخرى غير مشروعة ،كالجريمة المنظمة والتي سيتم التعرف عليها في هذا المطلب . منطقة الساحل ليست منطقة محورية بالنسبة الى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ،وتنبع اهمية النشاط الاجرامي المنظم هناك من ان ثمة قلة من الانشطة البديلة التي تحقق ارباحا وثراءا سريعا مماثلا ،وهذا ينطبق خصوصا على ثلاث مهمات توسعت بشكل ملحوظ منذ عام 2003

[1] محمد بوبوش ،"**الامن في منطقة الساحل والصحراء** ،(عمان : دار الخليج للنشر و التوزيع ،2016) ،ص73

[2] بشكيط ،**مرجع سابق** ،ص 221.222

تقريبا : تهريب صمغ الحشيش المغربي ، وتهريب الكوكايين ،وعمليات الاختطاف للحصول على فدية بالاضافة الى الاتجار بالاسلحة والبشر[1] .

اولا: تهريب السجائر و المخدراتان بلدان منطقة الساحل الافريقي ضعيفة للغاية لمواجهة التهريب والاشكال الاخرى من الجريمة المنظمة حيث اشارت تقديرات مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة (UNODC)الى ان السجائر المهربة عبر هذه الطرق تمثل نحو 60% من سوق التبغ الليبية (او 240 مليون دولار منالعائدات على مستوى التجزئة) و18 بالمئة من السوق الجزائرية

او(228 مليون دولار)[2]. كما يتم نقل المخدرات من خبراء الصحراء من خلال بلدان الساحل عبر موريتانيا مالي والنيجر و المغرب لتصل الى اسبانيا و الشرق الاوسط حيث يتم بيعها بحوالي 4000 يورو للكيلو غرام وعليه اصبحت منطقة الساحل جذابة جدا للعبور بين المناطق المنتجة للمخدرات "امريكا اللاتينية والمغرب وافغانستان" والمناطق المستهلكة "اوروبا ،امريكا الشمالية ،روسيا ،الشرق الاوسط" حيث تعتبر المغرب اكبر منتج في العالم للحشيش 21%من الانتاج العالمي ،وتقدر حجم المبيعات ب 60 مليون يورو للطن في اوروبا و171 مليون دولار في الشرق الاوسط ومثل هذه المبالغ تعتبر قوة مزعزعة للاستقرار خاصة عندما تمر المخدرات من خلال البلدان ذات الاجهزة الامنية الضعيفة فتصبح غير قادرة علي التعامل معها ،فالناتج المحلي الاجمالي لبلد في منطقة الساحل الافريقي مثل مالي والنيجر مثلا يعادل عدة اطنان فقط من الكوكايين وهو ما يبين تأثير تهريب المخدرات في هذه البلدان وكيف ان دول المنطقة عرضة للابتزاز والفساد من طرف آباطرة المخدرات لاحباط كل مقاومة[3].

ثانيا: الاتجار بالاسلحة تعتبر تجارة الاسلحة من بين الانشطة التي تلقى رواجا في منطقة الساحل ،وتعتبر الازمة الليبية وازمة شمال مالي من بين الظروف التي تساعد على انتشار هذه الظاهرة ويرى الكثير من المتتبعين ان الازمة الليبية انعكست بشكل كارثي على المنطقة نظرا لفوضى السلاح المنتشر في ايادي الثوار الليبيين ،وقد هيمنت مافيا الاتجار بالسلاح على كميات كبيرة منه ،لتعيد بيعه في الاسواق السوداء المنتشرة في الدول المجاورة او إعادة بيعه في اطار صفقات تسلح مع التنظيمات الارهابية على رأسها القاعدة في بلاد المغرب العربي ، وتنتشر في بلدان الساحل

---

[1]ولفرام لاخر ،"**الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء** "،(الشرق الاوسط : مؤسسة كارنيغي،2012) ،ص04

[2]عربي بومدين ،فوزية قاسي، " **المقاربة الامنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي : نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الانسانية** " ،المستقبل العربي ،ص132

[3]بشكيط ،**مرجع سابق** ،ص 227

مختلف انواع الاسلحة الروسية الخفيفة ،نظرا للعامل التاريخي اين كانت معظم الدول تحت القبة الشيوعية لذلك نجد العديد من الانواع على رأسها أسلحة الكلاشنيكوف و الرشاشات (Pk-FM) بالاضافة الى الاسلحة الجديدة التي دخلت اسواق التهريب كرشاشات نورينكو طراز 56 و نورينكو طراز 80 الصينية وهي اسلحة خفيفة للاستعمال ويمكن نقلها بسهولة لذلك تهيمن بشكل كبير على السوق السوداء لتجارة السلاح في الساحل[1].

ثالثا: الاتجار بالبشر على غرار زيادة الاتجار بالمخدرات اصبحت منطقة الساحل والصحراء فضاءا خصبا للاتجار بالبشر من نساء واطفال لاستغلالهم في الاسترقاق الجنسي والعمل الرخيص مثلما حدث من استغلال للاطفال في الحروب والتهريب في مالي و النيجر وتشاد وبوركينافاسو ،وتشير الكثير من الدراسات الى ان تهريب البشر من دول جنوب الصحراء عبر شبكات مختصة في ذلك يكون غالبا نحو دول الخليج العربي ويمرون في هذه المرحلة بالجزائر عبر موريتانيا او نحو اوروبا عن طريق مالي –الجزائر ثم تونس لتكون الوجهة ايطاليا او محور المغرب– اسبانيا ،تمتد شبكات الاتجار البشر من الساحل الافريقي وحتى الى القارة الافريقية اذ يتم بيع الاطفال لبعض العائلات الاوروبية قصد التبني وفي بعض الحالات لاغراض جنسية وكذلك هو الامر بالنسبة للنساء ،كما قد يتم استخدامهم للعمل في ظروف غير انسانية لكن الابشع من ذلك ان يتم استغلالهم في ترويج المخدرات ونقلها من مكان الى اخر مما يجنب قادة العصابات الاعتقال ،ومن ثم ملاحقة باقي افراد المنظمات الاجرامية وفي ظروف مأساوية ينتهي بيهم الامر باستغلال اعضائهم الداخلية الحيوية وبيعها بمبالغ طائلة في المختبرات الطبية الاوروبية وحتى الآسيوية[2] .

رابعا : الهجرة غير الشرعية المرتبطة بالاتجار بالبشر عند دراسة واقع الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل نجدها تتصف بمن يتم استغلالهم من قبل شبكات الجريمة المنظمة في اعمال التهريب والاجرام ،حيث أقرت آخر التقديرات لمعدل الهجرة الدولية للدول الساحلية الرئيسة لاتدل على وجود معدلات سلبية للهجرة الا في مالي ولكن هذه التقديرات لا تنفي غياب حركيات الهجرة بالمنطقة ومثال عن ذلك المعطيات التي قدمها البنك الدولي للسنوات الاخيرة ،حيث قدرت نسبة المهاجرين في موريتانيا بأكثر من 3% اي اكثر من 100.000 شخص هاجروا نحو اربع مناطق جغرافية هي : √ الاولى تخص الهجرة نحو دول غرب افريقيا خاصة السنيغال ،نيجيريا وغامبيا √الثانية

---

[1]بودن زكريا ،"**آثر التهديظات الارهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها**"، مذكرة ماجستر ،(جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2015/2014) ،ص 131

[2]اسماء رسولي ،"**التهديدات الامنية في الساحل الافريقي بين ادوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى بعد احداث 11سبتمبر 2001** "، اطروحة دكتوراه ،(جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2017/2018) ،ص163.164

تخص الهجرة نحو افريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية√ . تليها الهجرة نحو اوروباوخاصة فرنسا وايطاليا . √في الاخير الهجرة نحو امريكا الشمالية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية . تعد مالي الدولة التي تعرف اكبر معدلات الهجرة في منطقة الساحل الافريقي سواء كانت داخل القارة نفسها او هجرة باتجاه القارات الاخرئ حيث تقدر نسبة المهام المهاجرين ب 12 مليون ،اي ما يعادل 9% من السكان ،في حين يبلغ عدد المهاجرين اليها اقل من 50.000 وتعد فرنسا الدولة المستقطبة لاكبر عدد منالمهاجرين الماليين، فحسب التقديرات الاخيرة للوزارة الفرنسية بلغ عدد المهاجرين

غير الشرعيين القادمين من مالي حوالي 50.000 مهاجر في فرنسا كما ان الدول الرئيسة التي يهاجر اليها الماليون هي : ساحل العاج ،بوركينافاسو، النيجر ،نيجيريا، فرنسا ،الغابون ،السنيغال ،اما في النيجر فقد قدر البنك الدولي عدد المهاجرين النيجريين ب 438.000 مهاجر ،اي ما يعبر عن 3% من مجموع السكان وذلك في اتجاهين رئيسين √الاول : داخل القارة السمراء باتجاه دول غرب افريقيا ،وهي الكوت ديفوار،بوركينافاسو ،نيجيريا ،تشاد ،البينين والتوغو√ .الثاني : خارج القارة باتجاه فرنسا و ايطاليا[1] .

المطلب الثالث : الازمات في الساحل الافريقي

يتناول المطلب الازمات الجوهرية التي تعاني منها منطقة الساحل من هيكل الدولة "الازمة البنيوية للدولة ،تحدي التنمية المتعثر، وايضا ازمة الطوارق، والنزاعات الحدودية . **اولا : ازمة بناء الدولة**

تعكس اشكالية ازمة الدولة الوطنية احدى المعضلات الامنية الخطيرة التي تعانيها دول منطقة الساحل الافريقي، وذلك على خلفية الرواسب التاريخية التي انتجتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الحقبة الاستعمارية التي لم يراع فيها التنوع الاثني والقبلي وخصوصية المجتمعات المكونة لفضاء الساحل ،الامر الذي جعل العملية السياسية في جميع بلدان هذا الاخير تتميز باختلالات هيكلية عميقة ناتجة من طبيعة الانظمة السياسية المغلقة ،وضعف المشاركة السياسية ،وانعدام وتقييد حرية التعبير والاعلام ،وهو احدى السمات الاصلية للواقع في دول الساحل الافريقي ،وهي الفرضية الاخرى التي تنفي جذور الديمقراطية فيها ،ناهيك باستمرار تأثير المؤسسة العسكرية كعامل حاسم في ادارة عملية الانتقال السياسي ،وذلك كما كشفت عدة انتخابات جرت في كل من النيجر ومالي وحتى موريتانيا على الرغم

[1]عادل زقاع ،سفيان منصوري ،" واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي : مقاربة سوسيو –سياسية ".**مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**.العدد 23 (مارس 2016) ،ص163

من تبني هذه الدول الديمقراطية[1] . تتركز ازمات الانظمة السياسية والدول فيما يعرف بأزمات النظام السياسي كما يلي – : **ازمة الهوية والاندماج الوطني** :من بين التحديات التي واجهت الزعماء الوطنيين في مسآلة بناء الدولة في افريقيا ومنطقة الساحل الافريقي ،كيفية تحويل المجتمعات متعددة الاعراق والاثنيات واللغات والثقافات والاديان الى " أمة واحدة" ،فاعتقاد احدى الجماعات الثقافية بعدم الانتماء الى الدولة ،او ادعائها بعدم انتماء جماعة اخرى ،بالرغم من كون هذه الجماعة الاخيرة تعيش ضمن الدولة نفسها ،يدفعنا للقول بأننا امام أزمة هوية ،حيث ان المؤسسات التعليمية والعسكرية والبيروقراطية ،فضلا عن المؤسسات الوسيطة كالاحزاب والنقابات قائمة جميعها على أساس الانتماء الى العصبية المهيمنة على المركز ،سواء كانت قبلية او طائفية او عرقية ،ونتيجة لذلك فان مؤسسات الدولة تتحول الى مجرد أدوات عامة في خدمة العصبية ودوامها ،وتعميق حدة ازمات الاندماج ،غياب "المؤسسية" هو السمة المشتركة في كثير من مؤسسات دول الساحل الافريقي ،لارتباطها باتجاهات عرقية وقبلية وطائفية ،ان الحياة السياسية في هذه المنطقة قائمة بالاساس على انتشار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة على الولاء للوطن ،خصوصا ان بعض القبائل المستوطنة للمنطقة لها امتدادات عابرة للاوطان ،كأقلية الطوارق التي تتوزع على خمس دول (مالي ،النيجر ،ليبيا ،الجزائر ،بوركينافاسو) ما أثر بصورة مباشرة في تماسك الوحدة الوطنية ،ومن ثم بقاء الدولة واستمراريتها ،وعليه فإن ازمة الهوية والاندماج في دول الساحل الافريقي تظهر في ثلاث صور اساسية –1 : التباين العرقي ،والتعدد الاثني واللغوي والديني –2 . معضلة الحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار دون مراعاة لهذا التنوع . –3ضعف الانتماء ،وتحول الولاء الى الخارج[2] .

–ازمة الشرعية : تظهر هذه الازمة في المجتمعات الافريقية بمستويين يرتبط أولهما بأزمة الشرعية السياسية والتي تجسد القضايا المتعلقة ببناء الدولة والتي تعالج مشكلات التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي وحتي قضايا الديمقراطية ،وبالنظر الى الواقع السياسي الافريقي نستطيع رؤية تفاوت في حجم او عمق تجذر نظم الحكم السلطوية التي تفتقد الى الشرعية السياسية الى درجة ان بعضها وصلت الى حد الازمة السياسية الحقيقية وما نتج عن ذلك من فقدان القدرة على التواصل بين تلك الانظمة السياسية وشعوبها وازمة الشرعية ناجمة عن اربعة عوامل مرتبطة ،الخلاف على السلطة ،الصراع لاجل القوة ،فقدان الثقة بالقيادة السياسية ،غياب لعمليات التنشئة السياسية ،وفي الساحل الافريقي غالبا ما يتم الوصول للسلطة عن طريق وسائل وآليات غير ديمقراطية في صورة فرض هيمنة أقلية معينة على المشهد

[1] بومدين و فوزية قاسي ،**مرجع سابق** ،ص 129

[2] عربي بومدين ،"ازمة الدولة في منطقة الساحل الافريقي :دراسة في الاسباب وتحديات البناء"،قراءات افريقية –الشارقة– **المنتدى الاسلامي**.العدد28 (2016) ،ص24

السياسي في البلد واحتكار السلطة او عن طريق اعتماد وسيلة الانقلابات العسكرية طريقة واسلوبا للوصول الى السلطة ،وهو ما يتنافى والفعل الديمقراطي ،اذا ان تراث الدولة التسلطية في افريقيا ادى الى هيمنة الاعتبارات السياسية على ادارة الانتخابات التي اتخذت طابعا رمزيا في كثير من الحالات لاضافة الشرعية على النظام الحاكم[1]. **–ازمة التغلغل** : لاتزال الدولة في الساحل الافريقي تعيش صعوبات في الجغرافيا السياسية الداخلية ،نظرا لعدم التحكم والسيطرة على اراضيها الشاسعة ومراقبة حدودها ،فحكومات الدول الخمس في الساحل الافريقي تمارس –نظريا– السيادة على اراضيها الشاسعة وذلك راجع بالاساس الى قلة الامكانيات المتاحة ،والفشل التي تعيش فيه ،فاغلبية دول هذه المنطقة اما دول منهارة ،واما في طريقها الى الفشل وهو الامر الذي من شأنه ان يغذي حالة عدم الاستقرار واللامن في هذه المنطقة ،من خلال تقاسم فواعل من غير الدول السلطة مع السلطة المركزية كالقبائل ومختلف العرقيات المنتشرة على طول الساحل الافريقي على غرار أقلية الطوارق بالاضافة الى شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الارهابية الناشطة في هذا الاقليم ،وفي بعض الاحيان تكون امام تحالف متمردي الطوارق مع القاعدة وشبكات الجريمة المنظمة[2] . –**ازمة التوزيع والفشل الاقتصادي** : تعكس أزمة التنمية في الساحل الافريقي احد اهم جوانب المشكلة الامنية في المنطقة ،في حين تظل قضية الديمقراطية محور ازمة التطور او الاداء السياسي في افريقيا وهو ما اوجد حالة اللاعدالة الاجتماعية وتخبط المجتمعات الافريقية في ازمات دائمة ،ويمثل توزيع الموارد في دول الساحل الافريقي ،احدى الظواهر البارزة فيها ،ففي حين تنفرد القلة بكل الموارد المتاحة يقع عبء الحرمان على الكثرة الغالبة ،وتبرز ازمة التوزيع اشكالية تفاوت طبقي حاد وهو ما ينجر عنه صراع داخلي ،كما ان من شأن هذا التفاوت الطبقي اثارة الاستقرار وتهديده وهوما يظهر جليا في مالي و النيجر من خلال العصيان والتمرد المستمر للتوارق ومختلف الاقليات الاخرى ،ويمكن ايعاز تفاقم هذه الازمة الى ظاهرة الفساد السياسي التي قوامها استخدام السلطة من اجل تحقيق اهداف ذاتية ،والتعامل من الممتلكات العامة بوصفها ممتلكات شخصية[3] .

[1] رسولي ،**مرجع سابق** ،ص116

[2] بومدين ،**مرجع سابق** ،ص 25

[3] رسولي ،**مرجع سابق** ،ص117

ثانيا :تحديات التنمية في دول الساحل الافريقي

اشار مجموعة من الخبراء المعينين من قبل الامين العام للامم المتحدة في عام 2004 للتفكير في التحديات الامنية للانسانية لوضع حجر الاساس لنظام امن جماعي جديد ان الامراض المعدية والفقر المدقع تمثل تهديدات في حد ذاتها وارضا خصبة لنشأة تهديدات أخرى بما فيها الصراع المدني فمؤشرات التنمية للدول التي تقع في قلب عمل الجماعات الارهابية في منطقة الساحل الافريقي هي من بين ادنى المعدلات العالمية وثلاثة من هذه الدول تعاني من الفقر[1]. ،وزيادة البطالة والمجاعة والتدهور الاقتصادي ،ووجود مستويات استدانة عالية وتبعية للخارج وضعف البنية التحتية التعليمية والاجتماعية واضطراب الموارد الزراعية ،بالاضافة الى الامية والجهل ،وهذه العوامل من شأنها تغذية مصادر اليأس ،وتفاقم مشاعر الاحباط وتوفر ارضية خصبة لحركات التمرد والانشقاق والتطرف ،انطلاقا من متلازمة الامن والتنمية[2] ،ففي مؤشر التنمية العالمي موريتانيا في المرتبة 159 ،ومالي في المرتبة 175 ،والنيجر في المرتبة 186 ،وهو ما سمح للحركات الارهابية بالاقامة الدائمة والاستفادة من الفوضى[3] . اما فيما يخص الامن الغذائي ،والذي يترتب عليه الامن الصحي ،فقد أشارت تقديرات شهر ديسمبر 2014 الى ان هناك 19.8 مليون شخص في منطقة الساحل يعانون انعدام الامن الغذائي منهم 2.6 مليون شخص في حالة خطرة ويحتاجون الى مساعدات غذائية عاجلة ،وقد شهدت سنة 2015 تدهورا في حالة الامن الغذائي لعدد اكبر مما كانت عليه في سنوات سابقة ،وتشهد منطقة الساحل مستويات مرتفعة في سوء التغذية الحاد بشكل مستمر وغير مقبول ،وقد اشار مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (OCHA) انه في عام 2005 عانى 5.8 ملايين طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية العالمي الحاد (GAM) من بينهم 1.7 مليون طفل عانوا من سوء التغذية الحاد, (SAM) و4.4 ملايين طفل من سوء التغذية الحاد المعتدل (MAM) ،ويعاني في المتوسط طفل واحد من اصل ثلاثة في منطقة الساحل من ظاهرة التقزم (بسبب توقف النمو) ،وما يقدر ب 571.000 طفل دون سن الخامسة يتوفون سنويا بسبب سوء التغذية[4] . تعاني دول الساحل مشاكل متعددة مثل : التعدد والتنوع على اسس اثنية ،طائفية دينية ،لغوية ،قبلية الذي اورث نوعا من الجهوية والتشدد المجتمعي الضيق والذي قد يؤدي الى تصاعد الطابع العنفواني لهذه الجماعات على حساب الحوار في ظل انتشار سياسات التهميش والفقر والاوبئة والمجاعات ونقص التغذية والتعليم وغياب التنمية

[1] بشكيط ،**مرجع سابق** ،ص225

[2] بومدين ،**مرجع سابق** ،ص27

[3] بشكيط ،**مرجع سابق** ،ص 27

[4] بومدين ،**مرجع سابق** ،ص28

التي تتماشى مع الزيادة الديمغرافية وضعف الدخل الفردي الذي لا يتعدى 1دولار في بعض الدول للافراد وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات عليها (MNC) ،يتم الحكم على انها غنية اذا كانت ايرادات السلع الاولية تشكل اكثر من 10٪ ،وعادة ما تتدخل الدول الكبرى في منطقة الساحل لحماية مصالحها وامن شركاتها ولتثبيت نفوذها وسيطرتها علي المنطقة ولاسيما انها منطقة غنية بالموارد وحديثة الاستغلال مما يجعل بمثابة كرة تتنافس عليها القوى الكبرى والصاعدة في ظا ضعف مقومات قوتها ومقدرتها ويمكن الاستشهاد بعدة امثلة مثل : التدخل الفرنسي وقوات الايكواس في شمال مالي[1] .

ثالثا : ازمة التوارق

لاشك في ان من بين الخصائص الرئيسية في الساحل الافريقي ذلك التنوع العرقي والاثني ،حيث تنقسم الاجناس العرقية في منطقة الساحل الى قسمين رئيسيين "الجنس الابيض ذو البشرة الفاتحة " الذي يتمركز في الجزء الشمالي للساحل و"الجنس الاسود ذو البشرة السوداء " الذي يتمركز في الجزء الجنوبي لكن ضمن هذين القسمين الرئيسيين تتفرع مجموعات إثنية اخرى ،الامر الذي جعل هذه المنطقة تعرف نزاعات إثنية وعرقية عديدة في صورة ازمة تشاد و السودان وابرزها على الخصوص قضية الطوارق ،وما تطرحه من تحديات سياسية ومجتمعية وامنية على حد سواء ،وخصوصا ان هذه الاقلية عاشت في كنف التهميش والاقصاء في الدول التي تحتضنها فأثارت ازمة الطوارق تحديا امنيا كبيرا من حيث الاطار المحدد لها ومن حيث الاطراف التي تسهم من قريب او من بعيد في تداعياتها الراهنة ،حيث تعد اقلية "الطوارق" في النيجر ومالي من بين العوامل التي تحدد استقرار الدولتين ،تعاني اقلية الطوارق صعوبة كبيرة في الاندماج المجتمعي وهي تحرم التوزيع العادل للثروة والاستفادة منها وتفتقر الى ادنى شروط البنى التحتية التعليمية والصحية بما يحفظ عيشهم وكرامتهم ،وهذا ما يجعل مسألة الطوارق تشكل رهانا امنيا بمنطقة الساحل الافريقي ،وبخاصة اذا تم ربطها بمختلف الظواهر المرضية العابرة للحدود ،كالجريمة المنظمة والارهاب الدولي التي اصبحت تجد في هذه المنطقة مناخا ملائما لممارستها نتيجة هشاشة الدولة ،وعدم قدرتها على توفير ادوات الضبط كمراقبة حدودها نظرا لشساعة اراضيها[2] . تتشكل قبائل الطوارق من اقليات اثنية تتركز بشكل خاص على تراب مالي ،النيجر ،الجزائر ،ليبيا وحتي بوركينافاسو فقد وصل عدد افراد الطوارق الى ثلاث ملايين والنصف مليون اي

[1]جارش عادل ،"تأثير التهديدات الامنية بمنطقة الساحل في الامن القومي الجزائري"،المركز الديمقراطي العربي ،(يوليو 2016)تم تصفح الموقع في 06/03/2019 **http://democraticac.de**

[2]بومدين و قاسي ،**مرجع سابق** ،ص 131

حوالي 85٪ وهم قبائل تختلف عن باقي القبائل بحيث يتميزون بمقومات عرقية ودينية ولغوية مشتركة وتظهر مشكلة الطوارق في منطقة شمال النيجر اكثر من اي منطقة اخرى ضمن اقليم منطقة الساحل الافريقي ،وارجع جذور الازمة الطوارق الى النظم السياسية بين دولتين مالي والنيجر على حد سواء[1] . **–في مالي : –الحركة الشعبية لتحرير الازواد** ،وتتموقع في منطقة "بوراسة" على الحدود مع الجزائر ،اما المناطق التي تخضع لنفوذها فهي "تالاتاي وميناكرا" شمال البلاد وشرقها وتصف هذه الحركة بانها الاكثر اعتدالا من بين المجموعات التوارقية ،– **الجبهة الاسلامية العربية للازواد** : واعلنت الكفاح سنة 1991كرد فعل على الاضطهاد الذي وقع على السكان العرب في قطاعات "غاو و تمبكتو – . **"في النيجر:** –الجبهة الشعبية لتحرير شمال النيجر :وتأسست في جانفي 1994 وهي حركة معتدلة ومتفتحة ،**–جبهة تحرير ازواد والاير** : تمتد مناطق نفوذها في كامل شمال النيجر ،**–جبهة تحرير تاموست** : تأسست في جويلية 1993 وهي مقربة من فرنسا ،اما عن كيفية تعامل النظم السياسية لدولتي مالي والنيجر وحتي بوركينافاسو مع تمرد التوارق كان تطبيقا لاستراتيجية الاحتواء والتي تظهر في عزل الجماعات غير المسيطرة وعدم مساواتها بالجماعات الحاكمة ،وذلك في اطار تطبيق مبدأ الفصل ولكن افرازات هذه السياسة كانت سلبية وتسببت في تصعيد الازمة[2] .

رابعا :النزاعات الحدودية

تتميز الصراعات الحدودية في منطقة الساحل بنزاعات ذات بعد تاريخي وذات طابع استعماري حيث اخلت السياسة الاستعمارية بالحدود العرقية ،وزعزعت طرق الحياة التقليدية بما في ذلك التنقل الحر للاشخاص والممتلكات بحدود مصطنعة ورثتها الدول الافريقية ،وفي هذا الاطار الذي يجمع بين سيطرة الدولة والسكان الرحل ينبغي تحليل العديد من النزاعات في منطقة الساحل[3] ،كالنزاع الموريتاني السنغالي على الحدود ،والنزاع بين مالي وبوركينافاسو ،والنزاع بين نيجيريا والكمرون حول بحيرة تشاد ،والنزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول منطقة اووزو ،كذلك استمرت نزاعات ذات بعد جيواستراتيجي كنزاع الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو من جهة والجزائر والمغرب من

[1]ابصر احمد طالب ،"**المشكلة الامنية في منطقة الساحل الافريقي**" ،مذكرة ماجستر ،(جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية ،2010/2009) ص ص 33 34

[2]بن بعلاش خاليدة ،"**مقاربة السلم مع التنمية المستدامة في منطقة الساحل الافريقي**" مؤسسة المنهل ،2010 ،ص04

[3]رسولي ،**مرجع سابق** ،ص 118

جهة باعتبار الجزائر هي الداعمة للجبهة ،وايضا عرفت منطقة الساحل نزاعات معقدة كان آخرها انفصال جنوب السودان عن السودان الشمالي واستمرت النزاعات الحدودية بينها خاصة حول منطقة أبيي الغنية بالنفط[1] .

[1]مصلوح ،**مرجع سابق** ،ص 58

خلاصة الفصل الثاني:

تتشكل منطقة الساحل من مجموعة دول ،ضعيفة بنيويا وفاشلة تنمويا تعاني من حروب وصراعات داخلية ومشاكل هوياتية وتعدد الاثنيات فيها.

تعاني التهميش ،فقيرة اقتصاديا وذلك لسوء الاستغلال المزمن للثروات الطبيعية التي تمتاز بها المنطقة ما جعلها عرضة لاطماع ومشاريع اجنبية.

يغيب فيها الامن بسبب ظواهر الارهاب والجريمة المنظمة وكذا تعدد التحديات والازمات في المنطقة مثل مشكلة التوارق.

الفصل الثالث

الحوكمة الأمنية في الساحل الافريقي من تطورات متعددة

اصبحت منطقة الساحل الإفريقي احد الفضاءات الامنية البالغة الاهمية والتعقيد بعد فترة الحرب الباردة وهذا راجع للبناء الهش الذي يميز دول المنطقة اذ يسهم في بروز سلسلة من التهديدات الأمنية التي تمس الأمن على المستوى المحلي وهذا ما سنعالجه في المبحث الأول المعنون بالحوكمة الأمنية الوطنية لضمان الاستقرار الأمني في الساحل الذي نتناول فيه اسهامات دول الساحل في ادارة الامن في ظل تصاعد أزمة مالي كمطلب، وسرعان ما تتصاعد في حدتها وتمتد لتؤثر على المستوى الإقليمي وهذا ما سنعرضه في المبحث الثاني الحوكمة الامنية الإقليمية لضمان الاستقرار الأمني في الساحل نتعرف فيه على الاليات الجزائرية لإدارة الأمن في الساحل كمطلب أول، وآليات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لإدارة الأمن في الساحل كمطلب ثاني، وآليات الاتحاد الافريقي لادارة الامن في الساحل كمطلب ثالث ،وتزايد امتدادها ليؤثر على الاقاليم المجاورة كأوروبا ،ومن الناحية الجيواستراتيجية تعداها للولايات المتحدة الامريكية هذا على المستوى العالمي وهو ما سنطرق اليه في المبحث الثالث المعنون بالحوكمة الأمنية العالمية لضمان الاستقرار الامني في الساحل ندرج فيه كمطلب اول استراتيجية الاتحاد الأوروبي حيال ازمات الساحل، وكمطلب ثاني الاليات الامريكية تجاه منطقة الساحل ،وفي المطلب الثالث نعالج آليات الامم المتحدة لادارة الامن في الساحل.

المبحث الاول :الحوكمة الامنية الوطنية لضمان الاستقرار الامني في الساحل

تسعى دول الساحل لمحاولة فرض الاستقرار والامن في المنطقة ،ويظهر ذلك من خلال ان دول الجوار الاقليمي لمالي تعد اول المطالبين للتدخل لتقديم تسوية للازمة المالية ،ولهذا سيتم الحديث في المطلب على اسهامات دول الساحل في ادارة الامن في ظل تصاعد ازمة مالي

المطلب الاول: اسهامات دول الساحل في ادارة الامن في ظل تصاعد ازمة مالي

نتيجة للأزمات المالية أصاب القلق معظم دول الجوار النيجر و الجزائر و موريتانيا و بوركينا فاسو الوجود الطوارق فيها . و بالتالي فإن أحلام طوارق مالي قي يراود أقرائهم في هذه الدول. و كذلك الإثنيات الأخرى التي تعيش في هذا الإقليم و تشترك مع دول أخرى و بالتالي قد يزداد الوضع سوءا في حالة أن شنت دول الجوار حربا ضد الطوارق لمنع قيام هذه الدولة خشية من تأثر القوميات بها و مطالبتها بالإنفصال[1]

موقفموريتانيا من أزمة مالي : الجار الشمالي لاقليم " **أزواد** " المضطرب , نأت الحكومة الموريتانية على لسان وزير خارجيتها "**حمادي ولد حمادي**" بنفسها عن الصراع المتفجر في الشمال المالي واصفة الصراع بأنه "شأن داخلي مالي لاعلاقة للدول الجوارية " و جاء هذا التصريح في ختام إجتماع دوري لدى دول الساحل المعينة بمكافحة نشاط تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في المنطقة و المعروفة بدول الميدان عقد في نواكشوط 24 يناير 2012 , لكنه صرح تصريحا ثانيا في حديث له مع إذاعة فرنسا الدولية أربعة أيام بعد تصريحه الأول قائلا " إن الطوارق لم يحاربوا دول أجنبية و لديهم مطالب واضحة بشأن الهوية " , كان الوزير هنا يقارن بين وضع المتمردين في الشمال المالي و بين وضعية و أهداف تنظيم قاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لكن هذا التصريح الثاني اعتبر مثيرا للجدل إن لم يكن مساندا و متفاهما لأهداف المتمردين الطوارق و هم طرف في الأزمة المالية التي صرح أمام وزير خارجيتها أنها مسألة داخلية . قبل أخذ النظام الذي يقوده الجنرال "**محمد ولد عبد العزيز**" للسلطة كان تقليد الدبلوماسية الموريتانية هو أن تنأى بنفسها ما أمكن عن التدخل – سلبيا– في الصراعات الإقليمية العربية منها او الإفريقية لكن مع قدوم الجنرال "**ولد عبد العزيز**" الذي تتهمه المعارضة الموريتانية بإختزال كل صلاحيات أعضاء الحكومة في شخصه ,تغير الوضع بشكل جذري ليقود الجنرال نفسه مبادرات تسوية فيكل من ساحل العاج و ليبيا , لكن تصريح وزير خارجيته المقرب من الدوائر العسكرية الموريتانية جاء ليعزز الشكوك التي تطرحها و بقوة أطراف داخلية ,سياسية و إعلامية بخصوص دعم لوجستي و إعلامي قوي يقدمه الجنرال شخصيا للمتمردين الطوارق وهذا ما سيكون سابقة في تاريخ

[1] مهدي دهب حسن دهب ،**مرجع سابق** ص 258

كل الأنظمة الموريتانية السابقة. و خلاصة هذه الاتهامات التي تستفيض الصحف المالية في تقديم تفاصيلها ,تتمثل في مخطط قدمته المؤسسات العسكرية و الأمنية الموريتانية للمتمردين الطوارق من أجل إقامة كيان مستقل في منطقة "أزواد" و تعكف أطراف أمنية و عسكرية موريتانية و بالتنسيق مع بعض الوجوه السياسية من الطوارق و العرب لتحقيق هذا الهدف حسب المصادر الإخبارية المالية و مازالت حدود هذا المخطط رهينة التسريبات و التحفيفات الصحفية المالية و لم تعلق الحكومة المالية في باماكو رسميا على هذه التسريبات إلا أن انعكاسها ميدانيا كان سريعا حيث تعرضت الجالية الموريتانية في مالي بداية فبراير2012 لهجومات من غوغاء مالية بسبب هذه التقارير الصحفية ,كما لم تعلق الحكومات الموريتانية بالنفي أو التأكد على مثل هذه التقارير

إلا أن زيارة الوزير الفرنسي للتعاون الدولي **"هنري دي رينكور"** لنواكشوط يوم 10 فبراير 2012 ضمن زيارة إقليمية تقوده لكل من مالي و النيجر و موريتانيا يمكن قراءتها على أنها محاولة لاحتواء هذا التوتر قبل أن يأخذ شكلا علنيا خصوصا بعد ما نقلت إذاعة فرنسا الدولية أن الوزير الفرنسي سيطلب من النظام الموريتاني تخفيف لهجته تجاه الجارة مالي و أن تقوم نواكشوط أيضا بتوظيف علاقتها مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد , بهدف تسهيل الحوار بين أطراف النزاع في مالي [1]

موقف السنغال من أزمة مالي :صرح الرئيس السنغالي **"ماكي سال"** بأن السنغال كانت على وشك الدخول في حرب من أجل مالي لسبب هو مالي بلد جار و ما يصيبه يصيبنا و علينا حق التضامن معه , و الأمر يتعلق بأمننا الوطني الداخلي كنا أول من قاتل و كنا أول من أرسل القوات الصعوبة الوحيدة التي واجهتنا هو أن عندنا إندلاع الصراع بشكل مفاجئ كانت فرنسا بالطبع هي أول من دخل الأراضي المالية و بعد ذلك جاءت القوات الأخرى لأنه كان على قواتنا أن تقطع 2400 كيلومتر للوصول إلى **"غاو"** وحتى الأن فإن بلدنا هي التي تتحمل تكاليف هذه الحرب و كل ذلك يتطلب بالطبع تحضيرا ووسائل وضعناها رهن أشارة القوات الإفريقية . و أضاف أن الهدف الأول هو إعادة السيطرة على الأراضي المالية تحقق الهدف بالقوة **"امسموم"** هي قوة فرنسية إفريقية بالدرجة الأولى و

[1]الحاج ولد ابراهيم ، "ازمة شمال مالي، انفجار الداخل وتداعيات الاقليم " ،تم التصفح بتاريخ 10/02/2019 على الساعة 11:15

http://studies.aljazeera.net/at/reports/2012/02/20122129582152916.html

دولية بالدرجة الثانية تولت الأمم المتحدة القيادة قيادة قوة حفظ السلام بناءا على قوات إفريقية للمساعدة على حفظ الإستقرار في هذه الأراضي [1]

موقف النيجر من أزمة مالي :عارض النيجر أي تدخل في مالي ,لأن رد فعل المتوقع في حالة حدوث التدخل العسكري الفرنسي هو أن يتحرك طوارق مالي ليدخلوا صحراء **"الآجاديز"** شمال النيجر ,لكون رئيس الوزراء **"بريجي رافينيا"** و نائبه من طوارق النيجر ,ما يؤثر سلبا على الإستثمارات الدولية في النيجر كون أن النيجر هي ثالث منتج فالعالم لليورانيوم ,و أكبر منتجي المفاعلات النووية دوليا ,كما توجد بها إستثمارات أخرى في مجال الفحم و الذهب في منطقة الآجاديز , ولا يقطن في هذه المنطقة إلا نصف الطوارق [2]

صرح الرئيس النيجري **"محمد إيسوفو"** إن بلاده تبقى و تستعد لمواجهة كل الإحتمالات و كل الإنعكاسات الناجمة عن أزمة مالي و أضاف يحدني أمل في التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة المالية , و أعلق الأمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية قريبا جدا هناك حيث تكون قادرة على تعبئة مجمل الشعب المالي خلفها , كما أمل أن تتمكن هذه الحكومة من إعادة تكريس وحدة البلاد بصورة سليمة و تنظيم إنتخابات حرة و شفافة , كما أكد على إمكانية أن تستمر الأزمة و ألا يتسنى إيجاد حل سياسي لما مشيدا بقوات الدفاع و الأمن النيجري التي قال إنها إستطاعت منع أي تمركز بجماعات مسلحة قادمة من ليبيا فوق أراضيها [3]

[1] ماكي سال ،سياسة السنغال الخارجية :"المشاركة بالحملة العسكرية في مالي" تم التصفح بتاريخ 10/02/2019 على الساعة 13:30 **www.aljazeera.net**

[2] خالد سليمان بن عبد العزيز "مواقف من الازمة المالية" .**موسوعة مقاتل الصحراء** .العدد 17 ،2016

[3] وكالة بانا برس "النيجر تستعد لواجهة كل الاحتمالات حول ازمة مالي " تمت الزيارة للموقع 11/02/2019 على الساعة 12:35

http:/www.panapress.com/pana-dossierpegination-1-118-6-html

موقف بوركينا فاسو من أزمة مالي :

أعلن وزير الخارجية و التعاون الإقليمي البوركينابي **"جبريل باسولي"** في أبيدجان أن بلاده سترسل كتيبة من 500 جندي إلى مالي في إطار المهمة الدولية لدعم مالي **"ميسما"** و في تصريح لمجلس الوساطة و الأمن في **"إيكواس"** أبرز **"باسولي"** ضرورة تقديم الدعم العاجل للقوات المسلحة المالية بقصد ضمان الإستقرار و الأمن في دولة مالي , و قال الوزير البوركيني "إن بوركينا فاسو ستنشر كتيبة قوامها 500 رجل في إطار مهمة **"ميسما"** فضلا عن أنها ستتخذ التدابير اللازمة لتأمين حدودها مع شمال مالي , و أكد أن بلاده ستظل على إستعداد لتقديم الدعم اللازم لشركائها المنخرطين في عمليات تأمين شمال مالي , و أضاف أن المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا **"إكواس"**يجب عليها أن تبدي حزما و عوما في القضاء على أنشطة الإرهاب و الجريمة العابرة للحدود التي من شأنها تهديد السلام و التنمية في الإقليم داعية مع ذلك إلى ترك الحوار مفتوحا بهدف تعزيز أسس العدالة و الديمقراطية و المساوات و الحكم و الراشد.

و في هذا الصدد قدم **"باسولي"** عرضا عن مهمة الوسيط في الأزمة المالية التي أسندت إلى رئيس بوركينا فاسو **"بليز كومباوري"**

وقد قام الوسيط البوركيني في اطار مساعيه بجهود كبيرة للحصول على العودة الى النظام الدستوري وخلق ظروف الحوار المثمر بين السلطات المالية والجماعات المسلحة .

وعدد باسولي النتائج الايجابية المحققة خلال هذه العملية خاصة اجتماع التشاور في اوغادوغو في 2 ديسمبر 2012 بين وفود من الحكومة المالية وجماعة انصار الدين والحركة الوطنية ازواد والذي تمخض عن التزام الاطراف الثلاثة بوقف نهائي لاطلاق النار .

لكنه بين ان الهجمات العسكرية التي تقيم بما في الاسبوع الثاني من يناير 2013 عطلت عملية الحوار السياسي حيث قررت الجماعات المسلحة استئناف العمليات والتحالف مع الجماعات المتطرفة والارهابية منتهكين بذلك التزاماتها السابقة [1]

[1]وكالة الاخبار بانا برس ، "بوركينافاسو تعلن عن نشر 500 جندي في مالي " تم التصفح بتاريخ 11/02/2019 على الساعة 14:00 **http:/www.panapress.com/pana-dossierpegination-1-118-6-html**

على ضوء الجهود المشار اليها لدول الطوق لادارة الامن وبناء السلام في مالي فانه يبدو انها تواجه تحديات تتضح من خلال اختلاف المواقف حول التدخل العسكري بين مؤيد كالسنغال وموريطانيا ومتحفظ كالنيجر وبوركينافاسو وهذا ما يستدعي توجيه المبادرات والتدابير الاقليمية باتجاه بلورة حل صارم وناجع للازمة

المبحث الثاني : الحوكمة الامنية الاقليميةلضمان الاستقرار الامني في الساحل

ان تفاقم الازمات في الساحل قد كشف عن عدد من المشاكل التي يمكن ان تمس الجوار الاقليمي لهذا وجب على الجزائر ان تلعب دورا في تسوية وحل هذه الازمات باعتبارها قوة اقليمية في المنطقة هذا في المطلب الاول ،اما في المطلب الثاني والثالث سنتعرف على المنظمات الاقليمية التي تسعى الى ادارة الامن في منطقة الساحل وهي المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "الايكواس" والاتحاد الافريقي

المطلب الاول : الاليات الجزائرية لادارة الامن في الساحل

من مبادئ الجزائر انها كانت ترفض اي تدخل اجنبي في الشؤون الداخلية للدول ،وهذا التدخل يشمل التدخل الامريكي وكذا التدخل الاوروبي اذ رفضت في فيفري 2009 طلب فرنسا وبريطانيا باستغلال مجالها الجوي لرصد الجماعات الارهابية التي اختطفت الرهائن الاوروبيين في مالي و النيجر ،وتظهر الجهود الجزائرية في معالجة الاوضاع الامنية في منطقة الساحل من خلال الاطر و الاتفاقيات التي كانت فيها وسيطا فعالا من اجل تسوية مشكل الطوارق في كل من مالي والنيجر و معالجة التهديدات الجديدة من ارهاب و جريمة منظمة[1]

1_المقاربة الجزائرية لبناء السلام في مالي

منذ اندلاع الازمة المالية في جانفي 2012 قامت الجزائر التي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع اتفاقيات السلام السابقة ،بدعوة طرفي النزاع لوقف اطلاق النار والجلوس الى طاولة المفاوضات لايجاد تسوية سلمية للازمة [2]، وسعت للنأي بنفسها عن النزاع الدائر عبر وقف تزويد الجيش المالي بالسلاح ،والذي كانت تبرره سابقا بمحاربة تنظيم القاعدة ،كما سحبت خبراءها العسكريين من شمال مالي ،تحت حجة انها تخشى ان تستخدم سلاحها او خدمات خبرائها في حرب الجيش المالي ضد المتمردين التوارق، لكن في المقابل رفضت استقبال بعض الجرحى من المتمردين التوارق ،واعلنت عدم استعدادها لدعم اي من الطرفين ،وان كان البعد الشعبي للتوارق في جنوب الجزائر سيمنح المتمردين فرصة اكثر للاستفادة من العمق الجزائري الا ان المراقبين يعتقدون ان الجزائر قد تنتظر فرصة انهاك الحرب للطرفين ،قبل ان تتدخل وسيطا لتفرض شروطها على الجميع . كما ادانت الجزائر على لسان المتحدث باسم خارجيتها "عمار بلاني" الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس "امادو توماني توري" في مارس 2012 معربة عن

[1] رسولي ،**مرجع سابق** ،ص152

[2] الحاج ولد ابراهيم ،**مرجع سابق** ،ص06

رفضها للتغيرات المنافية للدستور ،موضحة ان "الجزائر تتابع بقلق الوضع في مالي وبحكم مبادئها النابعة من ميثاق الاتحاد الافريقي ندين اللجوء الى القوة و نرفض التغيرات المنافسة للدستور " وكانت المقاربة الجزائرية لتسوية الازمة المالية تقوم على استراتيجية تهدف لايجاد حل لازمة شمال مالي بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة الايكواس بايعاز من اطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، حسب الخبراء فإن الدبلوماسية الجزائرية تسعى الى ايجاد حل للازمة المالية وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون اي تدخل أجنبي ،بالنسبة للجزائر ان اي تدخل اجنبي هو تهديد لامن واستقرار الجزائر ،الموقف الجزائري اكده الوزير الاول الاسبق "احمد اويحي" في حوار مع جريدة "لوماند الفرنسية " عندما قال ان اي تدخل اجنبي في مالي ،سيمثل تهديدا امنيا مباشر للجزائر ، والجزائر لن تقبل اي مساس بالوحدة الترابية لمالي يمكن القول ان الجزائر تستعمل كل الاوراق و ادوات الضغط التي تملكها ،سواء العسكرية الامنية ،فهي تملك اقوى جيش في المنطقة والدبلوماسية السياسية ،وللدور الايجابي الذي اضطلعت به في السابق بين الاطراف المتنازعة في مالي ، فالجزائر تملك قدرة على التأثير على القوى الفاعلة في مالي ،بحكم قدرة التأثير السياسي والاقتصادي وحتى الثقافة الاجتماعية الذي تراكم منذ عشرات السنين لكن فقط الارادة السياسية وحدها تستطيع تعبئة القدرات الوطنية وتوجيهها لخدمة مصالح الامن الوطني الجزائري ،كما صرح الرئيس المالي "ابراهيم ابو بكر كيتا" "ان الجزائر بلد محوري وذو ثقل في المنطقة و نأمل ان تساعدنا " الا انه بعد سيطرة الجهاديين الاسلاميين على شمال مالي تغير الموقف الجزائري باتجاه دعم وتقوية الحكومة المركزية في "تمبكتو" حيث في بيان الناطق باسم وزير الخارجية "عمار بلاني " "ان الجزائر التي تتابع بانشغال كبير آخر التطورات الحاصلة في مالي ،تدين بقوة الهجمات التي تقوم بها الجماعات الارهابية في منطقة " موبتي" ،والتي تعتبرها عدوانا جديدا على الوحدة الترابية لمالي[1]

اتفاق جوان 2015

ترددت ثلاث حركات ازودية في التوقيع على اتفاق السلام في مالي وأبدت حركات "المجلس الاعلى لوحدة ازواد" و "الحركة العربية الازوادية" و"الحركات الوطنية لتحرير الازواد " المنضومة في اطار "تنسيقية ازواد " تحفظاتها على عدم الاتفاق على عدد من البنود . ويتضمن الاتفاق "انهاء حالة الحرب التي تشهدها منطقة شمال مالي منذ عقود ،بين حكومة باماكو و الحركات الازوادية و تكريس آليات الوحدة الوطنية على ان يتم تشكيل لجان فنية تشرف على تفاصيل انهاء كل اشكال التسليح وبسط سيطرة الجيش ،كما نص الاتفاق على " دمج عناصر الحركات المسلحة في الجيش و الشرطة المحلية وفرق مكافحة الارهاب و تطرق الاتفاق ايضا الى "البدء في اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الانماء ،وتأمين الرعاية الاجتماعية لمناطق شمال مالي لم ينقص تحفظ الحركات الثلاث من جدية الاتفاق الذي وقع بحضور " لعمامرة "ووزير الخارجية المالي" عبدو لاي ديوب " ،والممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة ،رئيس بعثة الامم المتحدة المتكاملة متعددة الابعاد لتحقيق الاستقرار في مالي "مينوسما" ،التونسي "المنجي الحامدي" ،وممثلان عن

[1]محمد دخوش ، "الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية " تمت الزيارة بتاريخ 11/02/2019 على الساعة 17:25 **http://www.elraaed.com/ara/sivets opinions**

الحكومتين الامريكية و الفرنسية ،اشادت الحكومة المالية و فريق الوساطة المؤلف من "بوركينافاسو وموريتانيا والنيجر ونيجيريا وتشاد ،اضافة الى المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والاتحاد الافريقي والامم المتحدة والاتحاد الاوروبي ومنظمة التعاون الاسلامي ،بالجهود التي بذلتها الجزائر[1]

اعرب وزير الخارجية " مراد مدلسي" عن ارتياحه العميق اثر التوقيع على هذا الاتفاق بين الاطراف المالية معبرا عن امله في ان يشكل "انطلاقه لمسار مفتوح باتجاه حوار شامل واكد على استعدادها لتقديم ما بوسعها من مساعدات لتمكين الشعب المالي من تنظيم الانتخابات في 28جويلية في احسن الظروف [2]

اكد وزير المصالحة في حكومة مالي " الذهبي ولد سيدي محمد" بأن بلاده تسير بخطى واثقة نحو المصالحة و الاستقرار حيث توقفت الاشتباكات بين الجيش و الحركات المسلحة ولم يسجل اي صدمات مسلحة منذ توقيع على الاتفاق في بماكو منذ سنةوعادت الحياة الى المدن التي كانت مهجورة اذ خلق الاتفاق نوع من الطمأنينة في نفوس الناس وبدا اللاجئون بالعودة الى مواطنهم الاصلية و استأنفوا نشاطاتهم التنموية و التجارية [3]

_المقاربة الجزائرية لمواجهة تحدي الارهاب و الجريمة المنظمة

ان الاعتراف بدور الجزائر في مكافحة الارهاب واحلال السلم والامن يأتي تثمينا لتجربتها المريرة في القضاء على الظاهرة ،ويكرس واقعا مشهودا للدور الجزائري لحل المشاكل و تحقيق السلم ،فالجزائر تتمتع بتجربة طويلة المدى ،وهذا ما جعل منها دولة مهمة على المستوى الاقليمي والدولي ،كما ان الاجماع الدولي علي المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب يعد بمثابة تثمين لدورها الفعال و خبرتها الكبيرة في تسوية النزاعات بحيث اصبحت الجزائر دولة مصدرة للاستقرار و الامن.

وفي هذا السياق باشرت الجزائر عدة جهود في افريقيا في اطار مكافحة الارهاب و تخفيف مصادر تمويله مما جعلها تصبح رائدة في هذا المجال من خلال مقاربة امنية و سياسية لمواجهة تحديات هذا الخطر العالمي ،كما كان لها مثلا دورا في اطار آلية "نواكشوط" حول تأمين الحدود و تنمية التعاون الاستخباراتي و الامني ،فهذه التجربة جعلت الجزائر تساهم ايضا في بناء الاستراتيجية العالمية في محاربة جميع اشكال تمويل الجماعات الارهابية و التطرف ،كما كان لها دور في ابراز رهان تخفيف مصادر تمويل الارهاب الذي يجب ان تكتسي طابعا أوليا وأساسيا ،حيث طالبت المجتمع الدولي إقرار مبدأ تجريم الفدية وذلك في مختلف المحافل الدولية ،خاصة وانها لم تدفع أي فدية مباشرة او غير مباشرة مقابل تحرير آخر الدبلوماسيين المختطفين بشمال مالي

---

[1]حسام الدين يقين ،"الدبلوماسية الجزائرية تنتصر في اتفاق مالي "،تم التصفح بتاريخ 11/02/2019 على الساعة **http://www.alaraby.Cook/politics** (25/3/201521:30

[2]دخوش ، **مرجع سابق**

[3]احمد الامين ،"وزير المصالحة المالي: اتفاق السلام انجاز حقق الكثير " تمت الزيارة ب12/02/2019 على الساعة **www.aljazera.net/news/reportsantdinterviews(30/5/2016)**10:15

كما تعد مساهمة الجزائر هامة في مكافحة الارهاب حيث تندرج في اطار الجهود الاقليمية و الدولية الرامية الى ارساء تعاون و تنسيق في اطار الاستراتيجية العالمية للامم المتحدة ،وآليات اقليمية اخرى ،علما انها تعد من مؤسسي المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب 22سبتمبر 2011.

وكانت "قمة نيروبي" حول السلم و الامن في افريقيا التي نظمت في سبتمبر2014 قد قررت تنظيم ندوة رفيعة المستوى بالجزائر العاصمة حول تمويل الارهاب بطلب من الجزائر لعرض تجربتها في مكافحة الارهاب بشكل ملموس من خلال استراتيجية تنموية للاهتمام بالشباب او اولئك الذين لهم ميولا للعنف

قيادة الاركان العملياتية المشتركة لوحدة الدمج و الاتصال ومسار "نواكشط" هذه الاطر الاقليمية للتشاور و التنسيق تستجيب للحاجيات المشتركة من اجل تنظيم احسن لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود و تأمين المناطق الحدودية وضمان استقرارها[1]

وما يمكن ان نخلص إليه ان الاليات المنتهجة في اطار المقاربة الجزائرية ورغم فعاليتها الكبيرة في مواجهة التهديدات الامنية بمنطقة الساحل الافريقي ،لاسيما في اطار مكافحة الارهاب و الجريمة من خلال جميع الاليات المستخدمة كالاتفاقيات المبرمة الا انه في ظل غياب التكيف في المنظور الجزائري مع ديناميكية الاحداث ،والبطئ في استغلال الوقت لمواجهة بعض التهديدات على غرار الازمة المالية حالت دون الآداء الجيد الذي فرض التدهل الخارجي وهذا ما زاد من تعقيد الوضعية الامنية في المنطقة ،

المطلب الثاني :آليات المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لادارة الامن في الساحل

رغم أن طبيعة منظمة الايكواس اقتصادية في جوهرها بموجب "اتفاقية لاجوس" النيجرية يوم 28ماي1975، الا أن قادة رؤساء المنظمة ادركوا بعد ظهور المستجدات الاقليمية و المشكلات الامنية ، انه بات من الضروري ان يكون للقضايا السياسية والامنية وجود في عمل المنظمة [2]،لذا قرر رؤساء دول منظمة الايكواس التي تضم خمس عشر دولة (15)بغرب افريقيا "كوت ديفوار،بنين،غينيا،سيراليون غامبيا،نيجيريا، غانا،بوركينافاسو،ليبيريا،غينيا،بيساو،جزر الرأس الاخضر،مالي،النيجر،السنغال،توغو [3]

---

[1]ساحل مخلوف ،"المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب :الاسس والاليات "**.مجلة الدراسات القانونية والسياسية** .العدد 03 (جانفي 2016)،32_33

[2]سيكوبا ساماكيه،"**الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية** "،مركز الجزيرة للدراسات ،2012 ص04

[3]البشير الكوت، "**المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا**"،مركز العالمي لدراسات والابحاث ،(ليبيا ،2008)ص 144

في القمة الاستثنائية التي عقدتها في أبوجا النيجرية يوم 27مارس 2012 حول الازمة في مالي بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس " بامادو توماني توريه" وتعاظم تمرد التوارق انه في حالة عدم انصياع حركات التمرد فإن المنظمة ستتخذ الاجراءات اللازمة بما فيها استخدام القوة و تعليق عضوية مالي ،لوضع حد للتمرد و الحفاظ على وحدة مالي الترابية[1]

وبعد الاطاحة بنظام الرئيس " آمادوا توماني توري" ضغطت منظمة الايكواس على قائد الانقلاب "ساناجو" للتنازل على السلطة للحكومة المؤقتة بقيادة " ديونكوندا تراوري" خاصة في ظل عجز الادارة الجديدة عن اثبات وجودها سياسيا ،ووقع قائد المجموعة العسكرية "امادو سانوغو" في 6افريل 2012 على الاتفاق الاطاري الذي يسعى لاعادة الحكم الدستوري في البلاد ،حيث ينص هذا الاتفاق على تولي رئيس البرلمان "ديوكوندا تراوري" الرئاسة لمرحلة انتقالية مع تعيين رئيس الوزراء وحكومة انتقالية وعلى ان يكون مهمة الرئيس الانتقالي تنظيم اقتراع رئاسي خلال المهلة الدستورية المحددة بأربعيين يوما ،وكما نص الاتفاق على اصدار عفو عام عن الانقلابيين وحماية الرئيس المخلوع "امادو توماني توري" حيث رحب الاتحاد الافريقي الى جانب الولايات المتحدة بهذا الاتفاق "قرار رقم "2056" [2]

تنبع مقاربة "الايكواس" لتسوية ازمة مالي من عدة منطلقات

1- **التخوف من تقسيم البلاد** : في ظل وجود قوى تنادي بدعاوى انفصالية وقد يكون بصورة عنيفة مقارنة بتدخل الايكواس في كل من ساحل العاج و غينيابيساو
2- **التخوف من انتقال عدوى الانفصال الى الدول المجاورة** : حيث ان قبائل الطوارق تنتشر في منطقة صحراوية واسعة من حدود مصر الغربية شرقا الى ليبيا وتشاد والجزائر وموريتانيا والنيجر وبوركينافاسو غربا .
3- **وجودتنظيم اسلامي مسلح يسعى لاقامة امارة اسلامية** : التنظيمات المسلحة الموجودة مثل حركة التوحيد والجهاد و جماعة انصار الدين لها علاقة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي .
4- **التخوف من مشكلات اللجوء والنزوح** : هنا برز تباين في مواقف دول الايكواس في كيفية القضاء على هذه التخوفات فهناك من يطالب باتباع اساليب اقل حدة مثل حكومة مالي ،وهناك من يشكك في قدرة الجماعة الاقتصادية على حل النزاع كموريتانيا وغانا ،وهناك من يطالب بالتدخل واستخدام القوة العسكرية "بوركينافاسو والنيجر " وبعدما تبين استعصاء الحل السياسي لازمة مالي والحل العسكري يتطلب قدرة

[1] ساماكيه ،**مرجع سابق** ،ص04

[2] الاتحاد الافريقي،" بيان صحفي" تمت زيارة الموقع في 13/02/2019 علي الساعة 17:00
http://www.africa-union.or

عسكرية كافية وهو ما تفتقده الايكواس لعدم حصولها على الدعم من قبل مجلس الامن او الولايات المتحدة الامريكية او الجزائر التي تعول عليها دول الجوار الاقليمي لحل الازمة [1]

وافقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "الايكواس" على ارسال قوات عسكرية تابعة لها الى مالي من اجل الاسهام في تسوية الصراع التي تشهدها البلاد منذ الانقلاب العسكري هذه القوات يبلغ قوامها 3300 جندي معظمهم من "نيجيريا والنيجر وبوركينافاسو فضلا عن دول اخرى من اعضاء المنظمة

ومن المقرر ان تعمل هذه القوات لمدة عام واحد ،كما صدقت الجماعة على خطة انتشارها بعد فترة جدل كبير بينها و بين حكومة مالي، برزت خلال اجتماعات الايكواس على مستوى رؤساء الاركان في كل من ابيدجان و باماكو في اغسطس ،وهو ماتأكد في اجتماع 17 سبتمبر 2012 لوزراء خارجية ودفاع الايكواس ومجلس الوساطة والامن التابع لها في ابيدجان

هذا التباين بين حكومة مالي واعضاء الايكواس تمثل في مناطق انتشار قوات جماعة الايكواس ،فقد رغبت الاولى في نشر هذه القوات في شمال البلاد فحسب [2]، هذا ما تضمنته الدعوة التي وجهها الرئيس المالي الى المنظمة في سبتمبر 2012 لمواجهة تهديد الحركات الاسلامية المتفاقم و المساعدة على قمع التمرد الذي يشهده شمال البلاد[3]

وفي المقابل فان قادة الجماعة يرون انه لكي يتم تنفيذ مثل هذه العملية ،لابد من اقامة قاعدة لوجيستية في العاصمة " باماكو"في الجنوب تشمل فريقا مدنيا و عسكريا ايضا ،فتصور خطة الايكواس يقوم على اساس التدخل عبر مجموعة من المراحل ،تبدأ الاول بارسال قوات الى العاصمة "باماكو" من اجل تقوية الحكومة الانتقالية ،ثم المساعدة في اعادة تنظيم وقيادة الجيش الوطني ،اما المرحلة الثالثة فتشمل ارسال قوات هجومية مشتركة بين الجانبين لاستعادة الشمال.

ولقد انتصرت وجهة نظر الايكواس في نهاية المطاف لاسيما وانها جاءت متطابقة مع الخطة الفرنسية التي كشفت عنها صحيفة "لوفيجاو" الفرنسية نقلا عن وزير الدفاع الفرنسي "جون ييف لودريان" الذي اشار الى ان الخطة الفرنسية المعدة للتدخل العسكري شمال مالي ،مبنية على ثلاث مراحل ،المرحلة الاولى تقضي باستقرار جنوب مالي

[1] انوار بوخرص ،"**الجزائر والصراع في مالي** ،(بيروت :مؤسسة كارينغي للسلام الدولي ،2012) ،21

[2] مادي ابراهيم كانتي، "**الازمة السياسية في مالي منذ مارس 2012**" .دورية افاق افريقية .العدد 36 (فيفري2014)ص15

[3] فريدوم اونوها ،"**التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في ازمة مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة** "، مركز الجزيرة للدراسات (فبراير 2013)ص06

وحماية باماكو مع نهاية شهر نوفمبر 2012، المرحلة الثانية هي وضع القوات الافريقية التي ستقاتل الجماعات المسلحة في آماكنها شهر يناير 2013 ،اما المرحلة الثالثة فهي بدء العمليات العسكرية شهر مارس كأقصى تقدير[1]

يبدو ان مقاربة "الايكواس" تنزع الى الالية العسكرية لتسوية الازمة في مالي رغم انها تخللها الحلول السلمية للازمة.

المطلب الثالث : آليات الاتحاد الافريقي لادارة الامن في الساحل

ان برنامج الاتحاد الافريقي لتسوية ازمة مالي لا يختلف عن الذي قدمته المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا ،حيث انشئ الاتحاد الافريقي مع "الايكواس" فرقة عمل مشتركة معنية بالاوضاع في مالي ،كما استحقوا ثناء مجلس الامن على ما يبذلوه من جهد لحل الازمة ،وفي هذا المبحث سيتم تناول آليات الاتحاد الافريقي في تسوية الازمة المالية.

في البداية قامت "منظمة الوحدة الافريقية " والتي ادت ادوارا مختلفة في مجال ارساء دعائم السلم والامن داخل القارة الافريقية وفي هذا الاطار انشأت آلية فض النزاعات في 1993، وذلك بهدف حل النزاعات الافريقية بوسائل افريقية تحد من التدخل الاجنبي في شوؤن القارة الافريقية، ولقد تجسدت الادوار العملية لمنظمة الوحدة الافريقية في عمليات حفظ السلم و الامن من خلال حثها للاطراف المتنازعة على التسوية القضائية امام محكمة العدل الدولية، كما حذث في النزاع الحدودي بين كل من نيجيريا و الكاميرون والذي احيل لمحكمة العدل الدولية في 1994 ،كذلك شجعت السنغال و غينيا بيساو على تسوية نزاعهما الحدودي البحري امام محكمة العدل الدولية في 1991-1995 وبناءا على ما سبق فإن المنظمة قد أدت دورا حيويا في تسوية المنازعات الافريقية سلميا ،حتي حلها في مايو 2001 ،وتشكيل "الاتحاد الافريقي وريثا لها . استمر الاتحاد الافريقي في القيام بمهام المنظمة الافريقية نفسها تم انشاء مجلس السلم و الامن بوصفه جهاز تابعا للاتحاد و مسوؤلا عن تسوية المنازعات بين الدول الاعضاء ،وقد تدخل الاتحاد الافريقي في موريتانيا عام 2005 بعد حدوث الانقلاب العسكري ،وتواصل مع الاطراف الموريتانية عبر مفوضية السلم و الامن الافريقي ،والتي نجحت في وضع خارطة طريق لاحداث التحول الديمقراطي بالبلاد بموافقة القوى السياسية النوريتانية كافة[2]

اما في مالي فقد قرر الاتحاد الافريقي في اول سنة لتأسيسه عدم الاعتراف بأي حكومة انقلابية وهو الموقف الذي استمر عليه ومارسه مع انقلاب موريتانيا و النيجر[3]

رفض الاتحاد الافريقي ما سمي باعلان " الاستقلال" من قبل مجموعة من المتمردين في شمال مالي ،وذلك في "أديس بابا " يوم 6افريل 2012 حيث اعرب رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي "جون بينغ" عن الرفض التام للاتحاد الافريقي

---

[1] كانتي ،**مرجع سابق**،ص16

[2] دور المنظمات الدولية والاقليمية في تحقيق السلم والامن في افريقيا" ،قراءات افريقية ،تمت الزيارة في 13/02/2019 على الساعة 21:45 **www.qiraatuFrican.com/home/new**

[3] كانتي، **مرجع سابق**، ص17

للبيان الذي ادلت به مجموعة مسلحة "الحركة الوطنية لتحرير الازواد" بشأن مايسمى "باستقلال الازواد" وادان بشدة هذا الاعلان الذي يعتبر لاغيا ودون اي قيمة تذكر[1]

،كما طالب باعادة الرئيس "امادو توماني توري" الى السلطة واعدا باتخاذ الاجراءات المناسبة ضد الانقلاب الذي قاموا به واوضح "جون بينغ" ان مجلس السلم والامن سيعد تقريرا عن الانقلاب الذي نفذه ضباط شباب من هذا البلد من غرب افريقيا وقال في بيان للمفوضية "ان الاتحاد الافريقي يدين و بشدة هذا العمل الانقلابي الذي يلحق ضرارا بالغا يالشرعية الدستورية ، ويمثل انتكاسة في مالي والقارة برمتها ،وحدد " بينغ" التأكيد على ان التمرد لا مبرر له اطلاقا بالنظر الى ان مالي توفر بمؤسساتها الظيمقراطية اطارا للتعبير الحر ودراسة اي مطلب شرعي ،ونبه الى ان المفوضية متشبثة بمبدأ "التسامح صفر مع اي تغيير غير دستوري و رفضها الكامل لاستيلاء على السلطة بالقوة" ،داعيا الانقلابيين الى انهاء تصرفهم والامتثال للشرعية الدستورية [2]

كما استذكر رئيس المفوضية بالمبدأ الاساسي المتمثل في عدم المساس بالحدود الموروثة من قبل الدول الافريقية منذ نيل الاستقلال ،وحدد التأكيد الراسخ للاتحاد الافريقي بالوحدة الاوطنية وسلامة آراضي جمهورية مالي،ومتابعة لبيان مجلس السلم والامن الصادر في 3 افريل 2012 فان المفوضية وبالعمل الوثيق مع جميع اصحاب المصلحة اتخذت خطوات ضرورية لتطبيق العقوبات الفردية على قادة واعضاء المجموعات المسلحة المتورطة في الهجمات بشمال مالي، والاعمال الوحشية المرتكبة ضد السكان المدنيين ،وذلك لاعداد قائمة بجميع المجموعات الارهابية وكذلك المسلحة الاخرى المتعاونة معها العاملة في آراضي جمهورية مالي لادراجها ضمن قائمة الاتحاد الافريقي للمجموعات الارهابية [3]

كما شدد "بينغ" في بيان اصدره بالعاصمة الاثيوبية "اديس أبابا" على ان الاتحاد الافريقي سيعمل بالتعاون الوثيق مع "الايكواس" و الامم المتحدة لحشد المجتمع الدولي لدعم جهود حل الازمة في مالي وعقد اجتماع متابعة و تشكيل مجموعة الدعم [4]

كما جدد رئيس المفوضية التأكيد على الدعم الكامل للاتحاد الافريقي للجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "ايكواس" لاتخاذ خطوات ملموسة لحماية وحدة وسلامة آراضي جمهورية مالي بما في ذلك نشر لوائها الاحتياطي و تحقيقا لتلك الغاية فإن رئيس المفوضية دعى جميع الدول اعضاء الاتحاد الافريقي العمل مع الدول

---

[1] اكرم ،ك،"الوضع في منطقة الساحل/ مجلس السلم والامن الافريقي يدعو الى حل سلمي في شمال مالي"،تم التصفح**http://www.almowatan.com**

[2] ايداييز احمد ،"**التعددية والامن المجتمعي :دراسة حالة مالي**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،(جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية ،(2011-2012)،ص 194_195

[3] اكرم ،ك ،**مرجع سابق**

[4] ايداييز احمد ، **مرجع سابق ص** 196

الرئيسية "الجزائر ،موريتانيا،النيجر" و "الايكواس" و دوله الاعضاء لحشد الدعم السياسي و المساعدة من المجتمع الدولي كافة [1]

يسعى الاتحاد الافريقي كمنظمة اقليمية ليكون له دور فعال لكن ضعف التمويل وقلة الخبرة لدى مجلس السلم و الامن الافريقي ادى الى العرقلة من فعالية دوره في حل و تسوية الصراع وكذلك الضغوطات و التدخلات الخارجية اضعفت دور المجلس ،كل هذا اتاح فرصة للتدخل الاجنبي في المنطقة

المبحث الثالث : الحوكمة الامنية العالمية لضمان الاستقرار الامني في الساحل

رغم المبادرات الوطنية و الاقليمية الرامية لادارة الامن في منطقة الساحل الا انها كانت نسبية وهذا راجع لضعفها في مختلف المجالات ما استدعى البحث عن حلول في ظل الدائرة العالمية ،بداية باستراتيجية الاتحاد الاوروبي مرورا بالاليات الامريكية وصولا الى مبادرات الامم المتحدة لتحقيق الامن و الاستقرار في منطقة الساحل

المطلب الاول : استراتيجية الاتحاد الاوروبي حيال أزمات الساحل

يسعى الاتحاد الاوروبي (فرنسا على وجه الخصوص) من خلال استراتيجيته في الساحل الافريقي لاسترجاع نفوذه في مستعمراته السابقة في ظل التنافس الدولي على المنطقة

اولا : استراتيجية الاتحاد الاوروبي في منطقة الساحل

الاتحاد الاوروبي كقوة عسكرية1_

قام الاتحاد الاوروبي باطلاق العديد من المشاريع ذات الطابع العسكري من اجل تقوية حضوره الامني في دول المنطقة

أ_ المهمة المدنية للاتحاد الاوروبي في الساحل الافريقي :

عملية EUCAPSAHEL-NIGER

[1] بدأ اعمال قمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا حول الوضع في جمهورية مالي ، تم التصفح في 13/02/2019 على الساعة 15:45 **http://www.pas.DZ/spip.PHP/article 3928**

بطلب من حكومة دولة النيجر قام الاتحاد الاوروبي في جويلية 2012 باطلاق مهمة مدنية في اطار PSDC ،تحمل اسم EUCAPSAHEL-NIGER مقرها مدينة "نييامي" تهتم هذه العملية بوضع مقاربة ضمنية_متماسكة وشاملة ترتكز على حقوق الانسان ،ومكافحة الارهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل بتحديد في النيجر ،كما تقوم هذه العملية بتقديم المساعدة لحكومة النيجر عن طريق تعزيز مخططهم الامني ويتم ذلك عن طريق التكوين و التأطير العملي ،وخصص الاتحاد الاوروبي مبلغ قدره 4.18 مليون اورو لانجاح هذه العملية ،كما تضم هذه العملية حوالي 80 خبير دولي أغلبيتهم ينحدرون من القوات الامنية التابعة للاتحاد الاوروبي ،كما تم تعديل الاهداف الاساسية لهذه المهمة في جويلية 2014 تماشيا مع الخبرة المكتسبة خلال تطبيقها في السنتين الاول ،تتجلى الاهداف الرئيسية من هذه المهمة في :

√تعزيز القدرات التقنية للفواعل الامنية النيجيرية في مجال مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة

√دعم قدرات الفواعل الامنية من اجل احتواء موجات الهجرة غير الشرعية وكل ماينتج عنها من افعال اجرامية

ب_ مهمة الاتحاد الاوروبي لتكوين الجيش المالي Mission UETM

بتاريخ 18 ديسمبر 2013 وبطلب من الحكومة المالية، وعلى اساس القرار رقم 2085 لمجلس امن الامم المتحدة قام الاتحاد الاوروبي باطلاق مهمة تكوين الجيوش المسلحة المالية Européen Traing Mission ،مقرها الرئيس هو مدينة "باماكو" وتتم التدريبات بمدينة "كوليكورو" المتواجدة بحوالي 60 كلم من المنطقة الشمالية الشرقية لمدينة "باماكو" تمت هذه العملية خلال عهدتين انطلاقا من شهر ماي لسنة 2014 لتنتهي في شهر ماي من سنة 2016 ، كما خصص الاتحاد الاوروبي مبلغ 4.33 مليون اورو للعهدة الثانية التي استمرت على نطاق 24شهر ،كما تقوم مهمة تكوين الاتحاد الاوروبي للجيش المالي على الركيزتين الاتيتين :الركيزة الاولى : تقديم النصائح الاستراتيجية لقادة وزارة الدفاع المالية ،اما الركيزة الثانية فتهتم بتكوين تدريب قوات الجيوش المالية فقط وعدم دخولها في عمليات القتال تهدف عملية تكوين الجيوش المسلحة المالية الى

√تقديم الخبرة والارشادات خاصة في مجال القيادة العملياتية من اجل تمكين القوات المالية من تحقيق سيادة مستقلة للامن والاستقرار الوطني

√تقديم الدعم اللوجيستي والموارد البشرية

√القيام بالتحضير العملياتي

√تكوين الوحدات المقاتلة للجيش المالي

ج_ المهمة المدنية للاتحاد الاوروبي في الساحل

عملية EUCAPSHEL-MALI

في 12 جانفي 2015 ومن وراء الطلب الذي قدمته الحكومة المالية اطلق الاتحاد الاوروبي مهمة-EUCAP MALIوالتي تعتبر عملية تكميلية لمهمة EUTM-MALI وهم العملتين الرائدتين.

تهتم بمراقبة الحكومة في اصلاح جهازها الامني الداخلي من اجل تحقيق اكبر للامن والاستقرار للشعب المالي ،كما تدخل هذه المهمة ضمن ادارة السلطات المالية التي اتخذت سنة 2015 نقطة الشروع في عملية اعادة هيكلة قواتها الامنية والدفاعية تضم هذه المهمة فرقة مكونة من مجموعة من المستشارين و المكونين الامنيين يعملون مع قادة وزارة الدفاع المالية وهذا قصد تسير الموارد البشرية واعادة تنظيم التكوين العسكري وتكوين القيادات العسكرية القادمة ،كما بلغ قدر المبلغ المالي الذي انفقه الاتحاد الاوروبي في هذه العملية في سنة 2016 ب 25.15 مليون اورو ،تهدف هذه العملية لتحقيق العناصر التالية

√تحسين الفعالية العملياتية للقوات المسلحة المالية

√اعادة بناء السلم الهرمي لقوات الجيش المالي

√تسهيل اعادة انتشار القوات المسلحة للجيش المالي في المناطق الجنوبية من البلاد [1]

دور استراتيجية الاتحاد الاوروبي للامن في دول الساحل2_

أ_ بوركينافاسو : الاتحاد الاوروبي يعترف بنشاط بوركينافاسو من خلال اسهامها ودورها في وضع الخطوط الامامية في مكافحة الارهاب في المنطقة ،ان المساعدات الاوروبية لبوركينافاسو هي قليلة مقارنة بالدول الاخرى ومع ذلك ،فان بعض التقديرات تضع الان عدد اللاجئين الماليين في بوركينا بحوالي 62.000دولار ،فوزع الاتحاد الاوروبي مساعدات الى مخيمات اللاجئين في بوركينافاسو التي كانت سبب في خلق توترات بين اللاجئين والسكان المحليين الذين يعانون ايضا من نقص في الغذاء ولكن لا يتلقون اي مساعدات

[1] سفيان منصوري، "**افاق استراتيجية الاتحاد الاوروبي للامن و التنمية في منطقة الساحل الافريقي** " ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،(جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2016-2017)،ص176،177

ب_ نيجيريا : مارس 2012 عقد حوارا نيجيريا والاتحاد الاوروبي في "ابوجا" ومع ذلك النهج الضيق للاتحاد الاوروبي استخدام مساعدات التنمية لتحسين الحكم في نيجيريا قد نحتاج الى مجهودات عديدة لمعالجة عدم المساواة و المظالم الاقتصادية في الشمال و مواجهة الارهاب حيث خطط للشراكة الاستراتيجية بين نيجيريا و الاتحاد الاوروبي مثل خط الانابيب حيث حرص الطرف الاوروبي تفعيل هذه الخطط في المجال الحيوي لكلا الشريكين والامن في منطقة الساحل.

ج_ موريتانيا: في سنة 2010 وضعت الحكومة الموريتانية قانون جديد لمعاقبة الخلايا الاجرامية و الارهابية وكل الاشخاص المتورطين فيهما[1]

ثانيا : الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل

ان سعي فرنسا في الحفاظ على وجودها كقوى كبرى فاعلة في منطقة الساحل جعلها تقوم بعملية تكييف استراتيجي واسعة النطاق و لتنفيذ سياساتها الامنية على ارض الواقع فانها تعتمد مجموعة من الاليات

1_آلية لتنسيق الجهود الدولية المساعدة على تعزيز قدرات حفظ السلام الافريقية : وهي وسيلة ترمي لاعطاء الدول الافريقية القيام بدور اكبر في نشاطات عمليات حفظ السلام في اطار برنامج(recanp)،

ومنذ انشائها عام 1997 تم تدريب اكثر من 1500 جندي افريقي لحفظ السلام ،وتم سنة 1999 انشاء مركز للتدريب على حفظ السلام في كوت ديفوار ، وهو مفتوح لجميع الدول الافريقية ،كما تم تقديم الدعم لحوالي 14 مدرسة وطنية في مناطق النفوذ الفرنسية ،وتجدر الملاحظة ان مشروع "recamp" ادرج فيها بعد تحت غطاء السياسة الامنية الدفاعية الاوروبية (pesd) في سنة 1999 باشراك الحلف الاطلسي والاتحاد الاوروبي

2–قوة التدخل السريع الفرنسية(far)

تم انشاؤها سنة 1993 من قواعد عدة بجنوب غرب فرنسا ،تتشكل من 44الف و500جندي يمكنها التدخل خلال وقت قصير في اي مكان من القلرة الافريقية وتتوزع الادوار بين هذه القوى وبين القواعد العسكرية المتمركزة في

[1]حنان لبدي،" **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،2014–2015)،ص 140

المنطقة الافريقية وذلك حسب خطورة الازمة الافريقية ،ويجدر التنبيه ان هذه القوة جاءت ضمن الاستراتيجية الفرنسية الجديدة الناجمة عن قواعدها العسكرية الكثيرة ،وقد تدخلت هذه القوة في الازمة الرواندية والتشادية سنة 1996 [1]

3-التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي

أ_ التدخل العسكري في النيجر : عملت فرنسا من خلال التنسيق بين القواعد العسكرية في المنطقة والتواجد الكثيف لرعاياها هناك لغرض التحكم في العصب الاقتصادي للنيجر من خلال السيطرة على قطاع الطاقة والمعادن "استخراج اليورانيوم" والاستثمارات المختلفة ،سيما بعد استقرار السياسة الخارجية النيجرية على الاتجاه البراغماتي في تعاملاتها لتأمين المعونات الاقتصادية والاستثمارية الاجنبية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحفاظ على الاستقرار

ب_ تشاد : سيكون للقوات الفرنسية المتواجدة في العاصمة "نجامينا" دور مزدوج اذ سيعهد اليها بدعم قوة "سانجاريس" في وسط افريقيا ،كما سيكون بامكانها التدخل في الشمال التشادي المهدد من طرف مجموعات القاعدة المتمركزة في الجنوب الليبي ،وستحتفظ فرنسا في "نجامينا" بقوة تقدر بحوالي 950 جنديا وطائرات مقاتلة من نوع "رافال" و"ميراج" 2000 ،اضافة الى وجود خفيف في قاعدة في الارجو المحاذية لشريط اوزو الغني بالمعادن والمحاذي للحدود الليبية[2]

ج_ التدخل العسكري في مالي

نشرت فرنسا بناء على طلب الرئيس "تراوري" ونظرا للموافقة الموجودة من خلال قرار مجلس الامن 2085 لنشر قوة AFISMAبمالي بعض قواتها ضمن ما اطلقت عليه اسم " عملية سيرفال او القط المتوحش" في 11يناير 2013 لوقف تقدم الاسلاميين الذبن اظهروا عزمهم على عزو "باماكو" ،وهكذا شنت الطائرات الفرنسية "ميراج ورافال" المقاتلة جوية طالت حزاما واسعا من معاقل الاسلاميين ،يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق البلاد بالقرب من حدود مع الجزائر ،ويصل بلدة "ليري" في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا ، كما عجلت التقدم لاستعادة المزيد

[1]عتيقة كواشي، " **آليات ادارة المعضلة الامنية المجتمعية في منطقة الساحل الافريقي**" ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،(جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2016-2017)،ص301

[2]لبدي، **مرجع سابق**،ص151

من الاراضي من الاسلاميين وخططت فرنسا لزيارة عدد قواتها البرية لتصل حوالي 3700 فهي تواجه مقاتلين اسلاميين متمرسين على العمليات القتالية ومسلحين تسليحا جيدا [1]

صرح رئيس الحكومة الفرنسية "ان التدخل في مالي يهدف الى تحقيق ثلاثة اهداف : ايقاف زحف المجموعات الارهابية نحو الجنوب ،والحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدة ترابها ،والتحضير لنشر قوة التدخل الافريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الامن ،لكن هذه الاهداف الرسمية محدودة جغراقيا بالتراب المالي [2]

غير أن ثمة قراءة منطقية أخرى تعيد الاسباب الحقيقية للتدخل الفرنسي في مالي الى حماية المصالح الفرنسية في المنطقة ،ومحاولة تعزيز الوجود الفرنسي في منطقة تعتبر تقليديا مركز نفوذ خاص بفعل سابقة الوجود الاستعماري ،وتزداد اهمية المنطقة بالنسبة لفرنسا ،بما يحمله باطنها وفق الخبرا من ثروات نفطية وغازية و معدنية كبيرة ،تقع على مقربة من حقول النفط الجزائرية التي تشكل مطمعا كبيرا للفرنسيين وعلى مسافة قريبة ايضا من اماكن التنقيب ذات المؤشرات الايجابية في موريتانيا[3]

ان القتال في مالي هو تأمين للنيجر وتشاد ،وبوركينافاسو و موريتانيا ،وقد فهمت فرنسا لعبة الدومينو التي تلعبها الجماعات الارهابية في مالي ان سقطت مالي في ايديها ستسقط دول أخرى عاجلا ام اجلا ،وعليه فهي تهدف من تدخلها الى فرض عملية دومينو معكوسة تقلب تماما الاتجاه بضرب الحركات الارهابية في المنطقة وردء اي عدوان مماثل على دول الجوار الهشة و المنكشفة (الواقعة تحت النفوذ الفرنسي) ولاريب ان التخوف من استقرار الجماعات الارهابية في الساحل لوقت طويل (مالي ،النيجر ، موريتانيا ....) يشكل هاجسا امنيا لفرنسا.

سرعة القرار الفرنسي جاءت نتيجة زحف الحركات الاسلامية جنوبا باتجاه " باماكو" ،وهو ما يعني رغبة في السيطرة بشكل كامل على مالي ،بل على دول غرب افريقيا بالكامل ،كما جاء في تصريحات انصار الدين "نحن لا نريد استقلالية او انفصال ،انما نريد تطبيق الشريعة الاسلامية على مالي بالكامل بل على دول غرب افريقيا كلها " ،الامر الذي يهدد مصالح فرنسا في المنطقة [4]

---

[1] اونوها، **مرجع سابق**،ص08

[2] كانتي ، **مرجع سابق** ، ص21

[3] **التدخل الفرنسي في مالي :الاسباب و المآلات** ،مركز الجزيرة للدراسات (16يناير 2012) ص04

[4] كانتي ،**مرجع سابق** ،ص21

ان انفراد الاتحاد الاوروبي (فرنسا) نوعا ما بهذه الاليات يمكنها من استغلال نفوذها من اجل تسليح وتجهيز القوات الافريقية بالعتاد الاوروبي ،وذلك في ظل الحضور الدولي في المنطقة ووجود تنافس بين القوي التي تسعى الى محاولة تعزيز نفوذها بالساحل الافريقي قصد الاستحواذ على الثروات الكامنة به.

المطلب الثاني : الاليات الامريكية لادارة الامن في منطقة الساحل

اخذت منطقة الساحل الافريقي جانبا من الاهتمام الامريكي منذ تفجير سفارتها في كل من "كينيا" و"تنزانيا" سنة 1998 ،وزاد هذا الاهتمام بالتحديد بعد احداث 11سبتمبر 2001 ليأخذ بعدا أمنيا في ظل تزايد النشاطات الاجرامية العابرة للحدود و تخوفها من ان يصبح هذا الفضاء الجيو سياسي الرابط بين منطقتي "شمال افريقي" و"جنوب الصحراء" منطقة حاضنة للارهاب ،وملاذا حيويا لمختلف الانشطة الاجرامية[1]

عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى تبني مجموعة من المبادرات الامنية تجاه منطقة الساحل من اجل تأمين مصالحها الاقتصادية والجيو استراتيجية وذلك من خلال التنسيق العسكري والامني مع دول المنطقة التي تواجه الكثير من التحديات الامنية.

وتجدر الملاحظة انه قد تم تخصيص برنامج امني وعسكري امريكي لمنطقة الساحل والصحراء اسسته عام 1996 "المبادرة الافريقية للاستجابة للازمات "(ACRI) ،اما برامج التي تم وضعها اثر احداث 11 سبتمبر بمثابة احلال لها مكان المبادرات التي كانت تهدف الى تقويم الامن في الساحل [2]

اولا: مبادرة بان الساحلPAN-SAHEL

مبادرة "بان الساحل " هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة الامريكية ومالي والنيجر ،تشاد وموريتانيا ،"وهي اداة مهمة في الحرب ضد الارهاب وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا تجاهلناها الى حد كبير في الماضي وخاصة بين النيجر وتشاد "هذا حسب عقيد في الجيش الامريكي "Victor Nelson[3]

[1]ايمن شبانة ،"عندما تتحرك السياسة الامريكية وراء الموارد" .**مجلة قراءات افريقية**.العدد 11 (مارس2012)،ص 182

[2]جيرمي كينان ، "امريكا والقاعدة بالساحل" تم التصفح بتاريخ 15/02/2019 على الساعة 18:20
http://www.turess.com/alfajrnew/41431

[3]JimFisher Thompson,L'Initiativepan-sahel encourage la coopération entre les pavs du sahel et du Maghreb 25 mars 2004 in : http**://www.america .gov/est/washFile**

وقد بدأت هذه المبادرة في الظهور 2002/11/7 وتهدف الى مساعدة دول منطقة الساحل الافريقي على تحسين أمن حدودها ،كما تقوم بتعزيز قدرتها في مواجهة تهريب السلاح وتهريب المخدرات ومكافحة الارهاب وتحقيق التعاون والاستقرار الاقليمي وتعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة لمنع استخدام اراضيها من طرف الجماعات الارهابية.[1]

وبدأت في العمل في جانفي 2004 ،بعد ان سبقت ذلك مجموعة من الزيارات للمكتب الامريكي لمكافحة الارهاب لكل من تشاد ,مالي ،موريتانيا والنيجر وبدأت في العمل بوصول فريق امريكي لمكافحة الارهاب في نواكشوط العاصمة الموريتانية ،ويضم الفريق 500 جندي امريكي نشر منهم 400 في المنطقة الجنوبية بين النيجر وتشاد وقدرت ميزانية المبادرة لمدة عامين ب 7.75 مليون دولار قدمتها وزارة الخارجية الامريكية.

ولقد واجهت مبادرة " بان–الساحل" اهم اختيار لها في سنتها الثانية وذلك من خلال مطاردة التنظيم الاقليمي المتمثل في الجماعة السلفية للدعوة والقتال "عمار صايفي" المدعو "عبد الرزاق البارا" ،سيما مع اعلان هذه الجماعة ولاءها لتنظيم القاعدة في سبتمبر 2013 وعليه يمكن القول ان المبادرة قد حققت نجاحا معتبرا سنة 2004 ،بعدما اشتبكت قوات من النيجر وتشاد بدعم من القوات الامريكية مع اعضاء من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي ولقد اضفى هذا الاشتباك الى مقتل 43 مسلحا ينتمون الى هذا التنظيم [2]

ثانيا : مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء(TSCTI)

انشأت هذه المبادرة في 2005 وهي امتداد لمبادرة "بان–الساحل" لغرض تعميقها جغرافيا لتشمل بالاضافة الى الدول الاربعة السابقة (مالي ،النيجر،تشاد،موريتانيا) كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس و نيجيريا كمراقبين ،"وهي استراتيجية متعددة الاوجه ومتعددة السنوات تهدف الى هزيمة التنظيمات من خلال تعزيز القدرات الاقليمية لمكافحة الارهاب وتعزيز وترسيخ التعاون بين قوات الامن في المنطقة وتشويه سمعة الارهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة" ،وهذا التعريف من تقارير الدول حول الارهاب لوزارة الخارجية الامريكي سنة 2006 ،وتقدر المبادرة ب500 مليون دولار وذلك بداية من 2007 الى 2013 ،وكانت عملية فلينت لوك "Flintlock"في جوان 2005 اولى تطبيقات المبادرة وقظ جمعت كل من الجزائر ،تونس ،السنغال موريتانيا ،مالي

[1]french/2004/march/20040325154724mrecalp0.3155939.html (2019/02/15)
Elli Stephan, "BrieFing: The PAN-SAHEL Initiative". **African affairs**,Vol103no412,july 2004.p59

[2]كواشي ،**مرجع سابق** ، ص 285

،النيجر ،تشاد ، الولايات المتحدة الامريكية ،الاتحاد الاوروبي وكذلك مشاركات من الحلف الاطلسي وكانت من اجل بناء وتقوية القدرات لمكافحة الاتجار غير المشروع في الاسلحة والبضائع والبشر [1]

وكانت تدريبات "فلينت لوك" لمكافحة الارهاب في قاعدة عسكرية "نييامي" عاصمة النيجر بمشاركة اكثر من الف متدرب من 18 دولة اجتمعوا من اجل هذا الحدث السنوي ،وترتكز التدريبات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية على تدريب القوات على مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي وتجري التدريبات في مكان مختلف في منطقة الساحل كل عام ويشارك كل الدول الافريقية المتأثرة بالارهاب وبتهديد الارهاب وبالتهديدات المحدقة بالمنطقة [2]

ثالثا : القيادة العسكرية الخاصة بافريقيا AFRICOM

تسعى الولايات المتحدة الامريكية عبر اقامة مركز "الافريكوم" الخاص بافريقيا الى استكمال حلقات تواجدها العسكري في العالم ،حيث تتوفر على خمس قيادات عسكرية موزعة عبر مختلف ربوع الارض بحسب التوزيع الجغرافي ،لكن دون اي حضور مباشر في القارة الافريقية ،ويدخل ذلك في اطار التقييم المستمر الذي يقوم به وزارة الدفاع الامريكية لمهامها العسكرية بالخارج للوقوف على القضايا الشاملة للدفاع ومواقع الخطر في العالم ،وهي ترى بأنها سوف تقوي تعاونا امنيا مع افريقيا وتساعد على ايجاد فرص جديدة من اجل دعم قدرات شركائها في افريقيا ،ان القيادة الامريكية في افريقيا سوف تعزز جهودها للمساعدة في توفير السلام واستدباب الامن لدول افريقيا [3]

اعلن الرئيس السابق "جورج دبليو بوش" في 30سبتمبر 2008 عن تشكيل القيادة العسكرية القارة الافريقية "افريكوم AFRICOM " كاختصار Africa Command تشمل القارة الافريقيا بأكملها باستثناء دولة مصر وسوف تدار هذه القيادة مؤقتا من قاعدة عسكرية امريكية في مدينة "شتوتغارت الالمانية" [4]

---

[1]ليان كينيدي بودالي ،" شراكة مكافحة الارهاب عبر الصحراء "،مركز مكافحة الارهاب ،الاكاديمية العسكرية للوم. وست بونيت ص 3،4 **http://ctc.usma.ctu/publications/pdf/us-ct-in sahel-arabic-update.pdf**

[2]امريكا تتحرك لمحاربة القاعدة في الساحل و الصحراء ، تم التصفح في 14/02/2019 على الساعة 15:30 **http://www.assabahnew.tn**

[3]بلهلول نسيم ،"المبادرة العسكرية في افريقيا :مقاربة استراتيجية جديدة؟"**.دفاتر السياسة والقانون**.العدد التاسع (جوان2013)،ص77،78

[4]يحي عبد المبدي،"افريكوم :قيادة عسكرية امريكية جديدة لافريقيا" وانشطن ،العدد 108 ، تمت الزيارة في 15/02/2019 على الساعة 22:45 **www.siironline.org**

سيكون لها عدد لم يسبق له مثيل من الموظفين المدنيين بمناصب قيادية في الوكالات الحكومة المشتركة ليؤدوا ادوارا هامة ،وسوف يكون هدف هذه القيادة الجديدة تعزيز جهود وزارة الدفاع لمساعدة الشركاء الافارقةفي تحقيق مناخ اكثر استقرارا من خلال التعاون الامني [1]

واكدت "ماري كارلي يايتس" نائب قائد الافريكوم "ان دور المكاتب التابعة لافريكوم سيكون محددا في اطار مدني امني يهدف الى الحفاظ على استقرار الدولة الافريقية والمساعدة على حل مشاكله ، مشيرة الى ان مواجهة الارهاب باتت مسؤولية ضرورية ،خاصة بعدها بدأت العمليات الارهابية تنتشر في عدد من دول افريقيا.كما اوضحت " يايتس" بان تقديم المساعدات خلال الكوارث الطبيعية سيكون من مهام افريكوم ايضا ،الى جانب قضايا حقوق الانسان ،وتدعيم احترام الحريات العامة بالدولالافريقية ،وحماية المواطنين من الحروب الاهلية التي تندلع بين الفرق العسكرية الحاكمة[2].

المطلب الثالث : آليات الامم المتحدة لادارة الامن في الساحل

تسعى الامم المتحدة باعتبارها هيئة دولية تجمع كل دول العالم في وحدة تنظيمية لحفظ الامن والسلم الدوليين ،وهي مجبرة على تسليط الضوء على التحديات الامنية التي تهدد العالم بصفة عامة والقارة الافريقية بصفة خاصة وبتحديد منطقة الساحل الافريقي ،ومن هذه الاستراتيجيات مايتعلق بالامن كمكافحة الارهاب في الساحل وادارة الامن في ازمات الساحل

اولا : إدارة الازمات في منطقة الساحل " نموذج مالي "

دعت الامم المتحدة الى انتهاج لغة الحوار لحل مشكلة تمرد الطوارق في مالي و النيجر ،وصرحت بدعمها للقمة الاقليمية التي ناقشت المشكلات المتعلقة بالامن و التهريب في منطقة الساحل الافريقي ،وصرح الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة لغرب افريقيا "سعيد جنيت" للصحفيين في "داكار" بعد اجتماع لقادة بعثة السلام الاقليمية التابعة للمنظمة الدولية "ان حل مشكلة الطوارق في نهاية المطاف يكمن في الحوار "

[1]نسيم ، **مرجع سابق** ،ص78

[2]ادريس الكنبوري ، "افريكوم: عين امريكا على القارة الافريقية" ،الفجر نيوز ،تم التصفح في 15/02/2019 على الساعة 23:15
http://www.turess.com

واضاف ان الامم المتحدة ابدت اقتراحا لرئيس مالي "امادو توماني توري" باستضافة قمة في "باماكو" اوائل يوليو 2012 لزعماء دول غرب ووسط الساحل "موريتانيا ،مالي،والنيجر والتشاد وبوركينافاسو والجزائر وليبيا " للبحث في سبل الوصول لهذا الحل.

وشدد على ان المنظمة الدولية على استعداد لتقديم الدعم الكامل لجهود المنطقة ،وستحاول القمة ايجاد حلول لتمرد الطوارق بالاضافة الى اتخاذ اجراءات للتصدي لما وصفه "جنيت" بالزيادة الكبيرة هي تهريب المخذرات والاسلحة والانشطة الاخرى للجريمة المنظمة في حزام الساحل الافريقي ،وكان رئيس مالي "امادو توماني توري" عرض التفاوض مع المتمردين ،لكن حكومة النيحر المجاورة استبعدت اجراء محادثات مع متمردي النيجر الذين يقودهم الطوارق في الشمال الغني "باليورانيوم" ما لم يلقوا اسلحتهم اولا [1]

وقد طالبة الامين العام "بان كي مون" المتمردين الذين يقومون بالاعتداء ونهب وسلب الممتلكات في شمال مالي في رسالة واضحة بوقف كل انواع العنف والسعي الى ايجاد حل سلمي عبر الحوار السياسي ،وكان مجلس الامن قد ادان في بيان رئاسي افعال المتمردين وقال انه يتوقع ان يأخذ المتمردون خطوات فورية لاعادة النظام الدستوري ،كما اعرب المجلس عن قلقه البالغ ازاء الوضع الانساني المتدهور ودعا كل الاطراف الى السماح بوصول المساعدات الانسانية للمدنيين المحتاجين ،كما اجرى الامين العام محادثات مع عدد من القيادات الاقليمية حول الوضع في مالي بما في ذلك رئيس "موريتانيا" ،ورئيس النيجر ووزير خارجية الجزائر ،كما عقد الامين العام محادثات مع رئيس "كوت ديفوار" ورئيس المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا "الايكواس" "الحسن وتارا" و رئيس بوركينافاسو "بليز كومباوري" ،وسيط ايكواس للازمة في مالي ،ورئيس مفوضية الاتحاد الافريقي "جان بينغ" وجدد "بان كي مون" التزامه بدعم الجهود الاقليمية الرامية الى ايجاد حل سلمي ودائم للازمة في مالي واعرب عن قلقه ازاء تهديد الارهاب في منطقة الساحل ،وكان متمردون من الجيش قد استولوا السلطة بالقوة واعلنوا حل الحكومة التي يرأسها "احمد وتوماني توريه" هذا بالاضافة الى القتال الدائر في شمال البلاد بين الطوارق و القوات الحكومية مما أدى الى موجة نزوح واسعة من ناحية اخرى اعربت المديرة العامة"لليونسكو" عن قلقها بشأن المخاطر الناجمة عن القتال الدائر في محيط موقع "تومبوكتو" للتراث العالمي في شمال جمهورية مالي ،واشارت الى التعهدات الدولية المعترف بها عالميا للحفاظ على تراث البلدان في الحروب ،قالت "توكوفا" ادعو كلا السلطات المالية و الاطراف المتنازعة الى احترام تراث البلاد والالتزام باتفاقية العالمي لعالم 1972 وبروتوكولها المبرمين من قبل مالي ،وتتضمن "تومبوكتو" في شمال مالي عجائب الهندسة

[1] الامم المتحدة تدعو للحوار لانهاء تمرد الطوارق ،تمت الزيارة في 15/02/2019
http://aljazeera.net/news/pages/2db69ae3

المعمارية الترابية وتشمل مساجد "دجينغاربير"و" سانكور"و " سيدي يحيي" ،بالاضافة الى المقابر والاضرحة الموجودة في الموقع والتي يصل عددها الى ستة عشر (16) ،وافادت اليونسكو ان الموقع المدرج على لائحة التراث العالمي منذ عام 1988 يشهد على العصر الذهبي لتومبوكتو في القرن السادس عشر ،وعلى تاريخ يمتد الى ابعد من ذلك ليصل الى القرن الخامس [1] واوضحت المفوضية ان اللاجئين الماليين نزحوا الى دول الجوار خصوصا "النيجر،بوركينافاسو،موريتانيا والجزائر " ،مشيرا الى ان اكثر من مائة الف شخص اصبحوا لاجئين داخل الاراضي المالية ،بعدما فقدوا مساكنهم ،وحذرت من شبح المجاعة الذي يهدد البلاد وكانت منظمة العفو الدولية قد اكدت في وقت سابق ان سكان شمال مالي يعانون من نقص حاد في المواد الغذائية والعلاج خصوصا يعد موجة التصحر التي ضربت منطقة الساحل و الصحراء في الاونة الاخيرة[2]

كما اكدت منظمة العفو الدولية ان شمال مالي الذي سيطر عليه متمردو الطوارق و مجموعات اسلامية بات على سفير فاجعة انسانية ،مؤكدة تعرض فتيات للخطف و الاغتصاب في المنطقة ،وقالت المنظمة في بيان ان مدن "غاو و كيدال و تمبوكتو" شهدت اعمال نهب وخطف وفوضى منذ ان دخلتها الجماعات المتمردة ،وقالت ان الاغذية و الادوية التي كانت لدى الهيئات الانسانية تعرضت للنهب وفر موظفو هذه الهيئات في حين يواجه السكان نقصا حدا في الطعام والدواء قد يتسبب بحلات وفاة ،واضافت السكان يتحدثون عن حالة فوضى عامة ،واضافت"الوضع يتدهور باستمرار في شمال البلاد ،في غاو قطعت الماء والكهرباء والناس يقتادون على الاطعمة القليلة المتبقية لديهم ،واعربت المنظمة عن قلقها من تجاوزات الاسلامين الذين يسيطرون على المنظمة خصوصا مقاتلي انصار الدين وقالت في كيدال ،امر انصار الدين النساء بارتداء الحجاب ودمرو الحانات واضافت ان عدد كبيرا من سكان "كيدال و غاو و تومبوكتو" يسعون لمغادرة هذه المدن بشتى السبل ،وطالبت بتمكين المنظمات الانسانية من الوصول الى هذه المدن على وجه السرعة لتجنب وقوع المزيد من الضحايا بين المدنين[3]

[1] الامين العام يدعو الى وقف العنف فورا في مالي ،زيارة الموقع في 14/02/2019
http://www.nu .org/arabic/new/Fullstory.new

[2] احمد ، **مرجع سابق** ،ص190

[3] منظمة العفو الدولية :شمال مالي على شفير فاجعة انسانية ، الزيارة في 14/02/2019
http://www lebanese-forces.com

ثانيا : دور الامم المتحدة في مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة بالساحل الافريقي

تظهر جهود الامم المتحدة من خلال الاتفاقيات التي ابرمتها

وايضا القرارات التي اصدرها مجلس الامن في اطار استراتيجيتها لمواجهة التهديدات الامنية ،ومن اهم الاتفاقيات الدولية التي صدرت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر وطنية (2000) ،اتفاقية الامم المتحدة لقمع الاعمال الارهابية (1997(

وبالنظر الى ميثاق الامم المتحدة فيلاحظ ان من اهم مقاصده هو حفظ السلام و الامن الدوليين ،وعلى هذا الاساس يبرز دور الامم المتحدة في مكافحة التهديدات الامنية ،ويظهر من خلال مستويين رئيسيين هما

1_على مستوى الجمعية العامة : يتم من خلالها الاجتماعات الدورية العادية والاستثنائية التي تناقش فيها القضايا المتعلقة بتهديد الامن و السلم الدوليين ،حيث تبنت الجمعية العامة في شهر سبتمبر 2006 استراتيجية لمكافحة الارهاب وهذه الاستراتيجية تشكل قرار وخطة عمل مرفقة ،ترمي الى تحسين الجهود الوطنية والاقليمية والدولية لمكافحة الارهاب

2_على مستوى مجلس الامن : فقد تزايد تعامل مجلس الامن مع التهديدات الامنية والقضايا الاجراءات المتخذة منه تأخذ شكل جزاءات يفرضها على الدول التي يرتئ ان لها صلة باعمال ارهابية معينة مثل ما قام به تجاه السودان سنة 1996 ،كما قام مجلس الامن بانشاء "لجنة العقوبات " تتألف من 15 عضوا تدعى لجنة 1267 وتجمع كل اعضاء مجلس الامن وتحظى بدعم فريق مراقبة يتكون من مجموعة خبراء يعينهم الامين العام يتولى نظام العقوبات ضد الاشخاص الذين لهم صلة بالقاعدة وحركة طالبان في اطار اللائحة رقم 1627 الصادرة في 1999/10/15 والتي بموجبها تم وضع هذه اللجنة.

ولقد تم تعزيز نظام العقوبات بعدد من القرارات او اللوائح ،اذ اتخذ قرار تحت رقم 1373 الصادر في 28 ديسمبر 2001 بشأن مكافحة الارهاب عقب هجمات 11سبتمبر 2001 التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية ،وبناء على هذا القرار تم انشاء لجنة مكافحة الارهاب تحت مظلة مجلس الامن للامم المتحدة ،حيث جاء في القرلر التأكيد على مجموعة من النقاط نذكر منها مايلي:

-الحق الراسخ للفرد او الجماعة في الدفاع عن النفس ضد الارهاب

-واجب كل دولة عضو ان تمنع عن تنظيم اي اعمال ارهابية في دولة اخرى او التحريض عليها

-على جميع الدول منع ووقف تمويل الاعمال الارهابية

-ضرورة التعاون من خلال ترتيبات واتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف على منع وقمع الاعتداءات الارهابية واتخاذ اجراءات ضد مرتكبي ذلك الاعمال.

وتلت قرارات اذا صدر مجلس الامن بتاريخ ديسمبر 2009 القرار 1904 القاضي بتجريم دفع الفدية للاشخاص والجماعات والمؤسسات او الكيانات الارهابية وصاحبة هذا المشروع هي الجزائر ،وقد اصدر مجلس الامن عدة قرارات متعلقة بمكافحة الارهاب وانهاء الصراعات والتهديدات التي يتعرض لها السلم والامن في مجموعة من الدول بمنطقة الساحل اهمها :

-القرار 1535 في 2004 وتضمن انشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الارهاب

-القرار 1624 في 2005 الذي يتعلق بموضوع التحريض على ارتكاب الاعمال الارهابية

-القرار 1735 سنة 2006 تضمن الارهاب واشكاله

-القرار 1787 سنة 2007 المتضمن الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين بسبب الارهاب

-القرار 1907 في 23 ديسمبر 2009 الخاص بالامن والسلم في افريقيا

-القرار 1913 في 12 ديسمبر 2010 الخاص بالصراع في التشاد و جمهورية افريقيا الوسطى

-القرار 1982 في 17 ماي 2010 الخاص بالحالة الامنية والاقتصادية والاجتماعية في السودان [1]

كما وعد الامين العام للامم المتحدة "انطونيو جوتيريش" بدعم القوة المشتركة التي شكلتها دول الساحل الخمس لمحاربة الارهاب و الجريمة المنظمة ،كما صرح بزيادة الدعم لقوة الساحل قائلا " اود ان انوه بجنود دول الساحل الخمس على تصميمهم لانجاح هذه المهمة وحماية المجتمع المدني في المنطقة ،وفي نفس الوقت ضمان امن المجتمع الدولي باسره في مواجهة الارهاب والجريمة المنظمة ،وقال ان بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام في مالي "مينوسما" ستوفر كل الدعم الممكن لهذه مؤكدا انه سيوجه دعوة قوية لدول الساحل للحصول على الموارد المالية ،والمادية اللازمة

[1] كواشي ، **مرجع سابق** ، ص 321_320

لضمان فعاليتها مطالبا بتنمية منطقة الساحل ،حيث لايوجد سلام بدون تنمية وكانت موريتانيا ومالي و النيجر وتشاد و بوركينافاسو قد اعلنت تشكيل قوة عسكرية مشتركة لمواجهة الارهاب وهي القوة التي لا تزال تنتظر الدعم المالي المقدر بنحو نصف مليار دولار [1]

وعلى صعيد اجراءات المواجهة سوف تتولى كيانات الامم المتحدة المعنية بمكافحة الارهاب (فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الارهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الارهاب ومكتب الامم المتحدة لغرب افريقيا و مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) قيادة جهود الامم المتحدة الرامية الى دعم بلدان المنطقة في وضع آليات تنسيقية لمكافحة الارهاب والجريمة وذلك من اجل تمكين الشرطة وحرس الحدود و الجيش والجمارك و مستشاري الامن الوطني من العمل سويا بأسلوب مترابط يمتثل لمعايير حقوق الانسان وسيادة القانون وسوف تنشأ ايضا آلية لتبادل المعلومات بين آليات التنسيق في البلدان المجاورة ،وينتظر في عام 2013 ان تشرع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الارهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الارهاب في التنفيذ التجريبي في بوركينافاسو لمشروع اولي في منطقة الساحل ،وشرع في مشاريع اخرى في المنطقة ،انشاء شبكة اقليمية من شأنها المساهمة في بناء آلية اقليمية فعالة للانذار المبكر [2]

[1] امين عام الامم المتحدة يعد بدعم قوة الساحل الافريقي ، تمت الزيارة في 15/02/2019
http://www.masrwy.com

[2] الامم المتحدة : مجلس الامن **:تقرير الامين العام عن الحالة في منطقة الساحل** ،
ص 28, S2013/354 (جوان 142013) opendoc pdf

خلاصة الفصل الثالث

ان حوكمة الامن في الساحل الافريقي تستوجب الانطلاق من المبادرات الوطنية وتناولنا ازمة مالي كمثال حيث ان جهودات دول الطوق في ادارة هذه الازمة واجهت تحديات اتضحت من خلال الاختلافات في المواقف بين مؤيد ومتحفظ ،وهذا ما استدعى التوجه الى المبادرات الاقليمية لايجاد حل للازمة ،فالاليات الجزائرية على الرغم من فعاليتها في مواجهة التهديدات الامنية بالمنطقة الا انها حالت دون الاداء الجيد الذي فرض التدخل الخارجي، وكذا المنظمات الاقليمية "الايكواس" و "الاتحاد الافريقي" سعت ليكون لها دور فاعل في حل الازمات بالساحل لكن ضعف التمويل وقلة خبرة المنظمات حالا دون فاعليتها وهذا ما اتاح الفرصة للتدخل الاجنبي في المنطقة .

قد سعى الاتحاد الافريقي لاسترجاع نفوذه في مستعمراته السابقة في ظل التنافس الدولي من خلال مجموعة من المبادرات ،كذلك الولايات المتحدة زادا اهتمامها بالمنطقة منذ 11سبتمبر 2001 وذلك لتزايد النشاطات الارهابية فيها ،واعتمدت في استراتيجيتها على عدة مبادرات "بان الساحل ...." ،اما الامم المتحدة باعتبارها هيئة دولية تسعى لحفظ الامن والسلم الدوليين اعتمدت على استراتيجيات فيما يتعلق بالامن كمكافحة الارهاب وادارة ازمات الساحل

الخاتمة

تشهد منطقة الساحل منذ اكثر من نصف قرن من التهميش رغم الاوضاع السياسية والامنية متردية الا ان ما تشهده في السنوات الاخيرة من توترات متصاعدة وذلك بسبب انتشار التهديدات الامنية من "تزايد نشاط الجماعات الارهابية والخلايا الاجرامية ،امراض ،فقر ،تهديدات بيئية " ساعد انتشارها وجود ارضية تقوم على الفشل الوظيفي والعجز في بناء الدولة وتنامي الفجوات التنموية والاجتماعية ،هذا ما جعلها محل استقطاب دولي كبير ،حيث اصبحت المنطقة مصدر اساسيا للمشاكل وتهدد الامن الاقليمي ،كما تثير قلق ومخاوف القوى الكبرى على رأسها فرنسا والولايات المتحدة الامريكية حيث تهدد امنها ومصالحها وهذا ما جعلها تضع استراتيجيات وسياسات امنية من اجل مجابهة هذه التهديدات

على ضوء ما تقدم توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن رصدها عبر ثلاث مستويات نظريا ،تحليليا ،عمليا .

النتائج المرتبطة بالجانب النظري

*الامن هو ضد الخوف ،وهو حماية الدولة من التهديدات الخارجية سواء كانت مباشرة او غير مباشرة هذا من المنظور التقليدي ،اما مفهوم الامن من الناحية الحديثة فهو يمس عدة المجالات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

*كما ان للامن عدة مستويات فالامن الانساني يعني سلامة الافراد واحترام كرامتهم وتحقيق رفاهيتهم ،والامن الوطني يشمل الامن الداخلي يحافظ على استقرار البيئة الداخلية ،وكذا الامن الخارجي يوفر حماية لكيان الدولة من التأثيرات الخارجية والتهديدات المختلفة ،اما الامن الاقليمي فيعنى بالترتيبات التعاونية المشتركة بين عدة دول لدرئ التهديدات الخارجية وتحقيق الامن ،وايضا الامن الدولي فهو يحافظ على امن الدول من اي عدوان.

*الحوكمة الامنية هي نظام يضم مجموعة من البرامج والآليات والسياسات اللازمة للادارة الجيدو للقضايا الامنية وتعزيز السلام في مواجهة التهديدات الامنية التماثلية او اللاتماثلية.

*ان القدرة التحليلية للنظريات الجزئية اكثر كفاءة وفعالية من النظريات الكلية في تحليل مفهوم الحوكمة الامنية حيث اعتماد مقاربة الحوكمة الامنية متعددة الاطراف توضح وجود فواعل جديدة تشكل نظام الحوكمة الامنية، ومقاربة الحوكمة المتعددة المستويات التي تتأسس على ان الحوكمة الامنية تأخذ طابع متعدد المستويات بدء بالمستوى المحلي ،المستوى الاقليمي وصولا الى المستوى العالمي.

**النتائج المرتبطة بالاطار التحليلي

*تتنوع التهديدات الامنية في منطقة الساحل بين التهديدات الامنية التقليدية المتمثلة في الفشل الوظيفي والعجز عن بناء الدولة والنزاعات الحدودية والاثنية ،وبين التهديدات الامنية الجديدة المتمثلة في النشاط الكثيف للتنظيمات الارهابية وشبكات الجريمة المنظمة بمختلف اشكالها.

*ان التهديدات الامنية التي تفرزها منطقة الساحل الافريقي تشكل حظر على دول الاقليم ،بحيث اصبحت حدودها منكشفة امام مختلف التهديدات المنبعثة من المنطقة ويتعدى صدها لتصل الى المساس بمصالح القوى الكبرى.

**النتائج المرتبطة بالاطار العملي

*ان حوكمة الامن في الساحل الافريقي يستوجب الانطلاق من المبادران المحلية وبالحديث عن انزمة مالي فإن جهودات دول الطوق في تسوية هذه الازمة واجهت تحديات اتضحت من خلال اختلاف المواقف بين مؤيد ومتحفظ وهذا ما استدعى التوجه الى المبادرات الاقليمية لايجاد حل للازمة.

*بالحديث عن المبادرات الاقليمية نجد ان الآليات الجزائرية علي الرغم من فعاليتها في مواجهة التهديدات الامنية بالمنطقة الا انها حالت دون الاداء الجيد وذلك لاعتمادها على البعد الامني العسكري فقط ،لم تحسن استغلال ابعادها الاقتصادية والتنموية الثقافية ،فرض التدخل الاجنبي ،وكذا المنظمات الاقليمية من "الايكواس" و"الاتحاد الافريقي" سعت ليكون لها دور فاعل في حل الازمات بالساحل لكن ضعف التمويل وقلة خبرة المنظمات حل دون فاعليتها وهذا ما أتاح الفرصة للتدخل الاجنبي في المنطقة

*اما على المستوى الدولي فقد حاول الاتحاد الاوروبي استرجاع نفوذه في مستعمراته السابقة في ظل التنافس الدولي من خلال عدة مبادرات ،كذلك الولايات المتحدة الامريكية زاد اهتمامها بالمنطقة منذ 11سبتمبر 2001 وذلك لتزايد النشاطات الارهابية فيها واعتمدت في استراتجيتها على عدة مبادرات "بان الساحل ..." ،اما الامم المتحدة باعتبارها هيئة دولية فهي تسعى لحفظ الامن والسلم الدوليين فقد اعتمدت على استراتيجيات فيما يتعلق بالامن ومكافحة الارهاب وادارة ازمات الساحل.

*ان تحقيق الاستقرار في المنطقة يتطلب جهودا جادة من الفواعل المحلية والاقليمية والدولية،وتلعب الجهود الاقليمية والدولية دور المسير فقط، اما حل المشاكل بطريقة مستدامة لن يتحقق ما لم تكون هناك مقاربة تشاركية توافقية لدول المنطقة.

قائمة المصادر و المراجع

❖ المصادر

- القرآن الكريم

❖ المراجع

✓ الكتب

أولا باللغة العربية

1. الشيخ العلوي الحسين ، " منطقة الساحل الافريقي ومعبر الموت الدولي" ،مركز الجزيرة للدراسات ،2015
2. العدوي محمد احمد علي ، "**الامن الانساني ومنظومة حقوق الانسان**" ،جامعة اسيوط ، مركز الاعلام الامني
3. الغايب احسن ،"**البعد الامني لسياسية ودبلوماسية الجزائر الاقليمية منذ 1962**"،الجزائر ،(د.د.ن)،1992
4. الكوت البشير ، "**المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا**"، ليبيا,مركز العالمي لدراسات والابحاث ،2008
5. المطيري مسرور جرمان ،"**تغيير مفهوم الامن القومي الكويتي ودلالته**" ،مركز العربي للمعارف ،ط1، 2015
6. اونوها فريدوم ،"**التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في ازمة مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة** "، مركز الجزيرة للدراسات (فبراير 2013)
7. بن بعلاش خاليدة ،"مقاربة السلم مع التنمية المستدامة في منطقة الساحل الافريقي" مؤسسة المنهل ،2010
8. بن عنتر عبد النور ، "**البعد المتوسطي للامن الجزائري** ، لجزائر : مكتبة العصرية للطباعة والنشر و التوزيع ، 2005
9. بوبوش محمد ،"الامن في منطقة الساحل والصحراء ،عمان : دار الخليج للنشر و التوزيع ،2016
10. بوخرص انوار ،"**الجزائر والصراع في مالي** ،بيروت :مؤسسة كارينغي للسلام الدولي ،2012
11. بيلس جون و سميث ستين،" **عولمة السياسة العالمية** "،تر ،دبي: مركز الخليج للابحاث ،2004
12. خديجة عرفة محمد امين ، " **الامن الانساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي** " ،الرياض : مركز الدراسات والبحوث ،2003
13. خليفة احمد عبد الرحمان ، نيجيريا في السياق الغرب افريقي : نظرة حول طبيعة الدول وتطورها وقواها السياسية ،مركز الحضارة –الاسكندرية– 2017،
14. زهير عبد الحكيم ،"الحكمانية ،قضايا وتطبيقات" ،لقاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،2003
15. زياني صالح ، بن سعيد مراد ،"الحوكمة البيئية العالمية : قضايا واشكالات" ،الجزائر: دار قالة للنشر والتوزيع، 2010
16. ساماكيه سيكوبا ،"**الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية** "،مركز الجزيرة للدراسات ،2012

17. طشطوش عبد الله المولي ،"**الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** " ،عمان: دار ومكتبة حامد للنشر و التوزيع ،2012

18. عطية فليب ،"أمراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث " ،الكويت: مطابع السياسة ،1992

19. علوي مصطفى ، "**الامن الاقليمي بين الامن الوطني والامن العالمي** " ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،2005

20. غريفتش مارتن و اوكالاهان تيري ،"**المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**" ،تر ونشر لامارات: مركز الخليج للابحاث،2008

21. قطيشان نايف ،" **البعثات الدبلوماسية بين الضمانات ومقتضيات الامن الوطني دراسة في الاثر الامن الوطني على الامتيازات والحصاناتالدبلوماسية والاقتصادية والدولية** "، عمان: دار امنة للنشر والتوزيع ،2013

22. لاخر ولفرام ،"الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء "،الشرق الاوسط : مؤسسة كارنيغي،2012

23. محمد جمال ،السيد ضلع ،"حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء" ،عمان : دار ومكتب الحامد للنشر والتوزيع ،2016

24. مركز أبوظبي للحوكمة ،اساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم ،غرفة أبوظبي

25. مصباح عامر ،"الامن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة (مناقشة النماذج النظرية) ،مصر: دار الكتاب الحديث ،2015

26. مصلوح كريم ،"الامن في منطقة الساحل والصحراء "،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2014

27. مظلوم محمد جمال ،"**الامن غير التقليدي** " ، الرياض: جامعة نايف العربية العلوم الامنية ،ط1، 2012

ثانيا باللغة الإنجليزية

1. Francis Baert, Tiziana Scaramagli , Fredrik Soderbaum , **Intersecting Interregionalism Regions**, **Global Governance and the EU**.United states : Springer edition ,2014
2. Philippe De Lombard's and others, **Regionalisation and Global Governance** : **The Taming of Globalisation ?**United Kingdom : Routeledge publications ,2017,
3. REIFED HELMUT "**Governance sécuritaire etétat de droit au maroc**. Konrad-adenaoer-stiftang.maroc.2013
4. Van Langenhove Luk,"**The EU as a Global–Regional Actor in Security and Pease" in ' Amorecapable Europe is within our grasp'** ,European Security Strategy ,2003

❖ معاجم و قواميس

باللغة العربية

1. ابن منظور،**لسان العرب**،(بيروت :دار صادر ,2004 ،مج1)
2. فرحات يوسف شكري ،**معجم الطالب عربي–عربي** (لبنان :بيروت ،دار الكتاب العلمية ،2001)

باللغة الفرنسية

1. **La petit la Rousse** France:Edition Larousse , 2001

باللغة الإنجليزية

1. Mohamad Badawi ,**Al–Muhit–English–Arabic** Oxford Study Dictionary ,1996

الدوريات و المجالات

باللغة العربية

1. الحربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الامن : مستوياته وصيغته و تهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم والاطر" .**المجلة العربية للعلوم السياسية** .العدد 19 (صيف 2008)
2. الكروي محمود صالح ،" ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا الصراع على السلطة " .**المجلة العربية للعلوم السياسية**.العدد 31 (2011)
3. الكيالي عبد الوهاب ،"**الموسوعة السياسية**"،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ج1، 1995)
4. بشكيط خالد ،"التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي الارهاب و الجريمة المنظمة –دراسة في حدود العلاقة–" .**مجلة ابحاث قانونية وسياسية**.العدد السادس (جوان 2018)
5. بن سعيد مراد ،"من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية : التحولات الانطلوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية ".**مجلة المستقبل العربي**.العدد 421 (مارس 2014)
6. بوريش رياض ، "الحكم الراشد والدول النامية : مقاربة نظرية " .**مجلة دراسات استراتيجية** .العدد 15 (جوان 2011)

7. بومدين عربي ،"ازمة الدولة في منطقة الساحل الافريقي :دراسة في الاسباب وتحديات البناء"،قراءات افريقية –الشارقة– **المنتدى الاسلامي**.العدد28

8. حور عبد العالي ،"التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاستها على الامن القومي العربي".**مجلة الشؤون العربية**.العدد 168 (ربيع 2014)

9. خالد سليمان بن عبد العزيز "مواقف من الازمة المالية" .**موسوعة مقاتل الصحراء** .العدد 17 ،2016

10. دهب مهدي دهب حسن ،"الابعاد الامنية والسياسية للتطورات الاخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضية الازواد بدولة مالي".**مجلة كلية الاقتصاد العلمية**.العدد الثالث (يناير 2013)

11. زقاع عادل ،منصوري سفيان ،" واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي : مقاربة سوسيو –سياسية ".**مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**.العدد 23 (مارس 2016)

12. ساحل مخلوف ،"المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب :الاسس والاليات ".**مجلة الدراسات القانونية والسياسية** .العدد 03 (جانفي 2016)،

13. سعدون أمنة البوناشي عباس ،"التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا 1998–1999" .**مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية** (2017)

14. شبانة ايمن ،"عندما تتحرك السياسة الامريكية وراء الموارد" .**مجلة قراءات افريقية** .العد بلهلول نسيم ،"المبادرة العسكرية في افريقيا :مقاربة استراتيجية جديدة؟".**دفاتر السياسة والقانون**.العدد التاسع (جوان2013)د 11 (مارس2012)

15. طاشمة بومدين ،"**الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر**"،مجلة التواصل،العدد 26 (جوان 2010)

16. عبيد بشرى عبد الكاظم ،"الصراع والتنافس الدولي والاقليمي على منطقة الساحل الافريقي" ،مركز البحوث والدراسات التربوية .**مجلة كلية التربية للثبات**.المجلد 29 (جانفي 2018)

17. كانتي مادي ابراهيم ، "**الازمة السياسية في مالي منذ مارس 2012**" .دورية افاق افريقية .العدد 36

18. محي الدين يوسف خولة ،"الامن الانساني وابعادة في القانون الدولي العام " .**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** .المجلد 28 .العدد الثاني (2012)

19. هلال علي الدين ،"الامن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الاحمر." **مجلة المستقبل العربي** . العدد 09 (سبتمبر 1979)

باللغة الإنجليزية

1. Karhmann Elke ," Security governance and Networks :New theoretical prespectives in translantic security."**Cambridge review of international affaires** .vol 18 (April 2005)
2. Krahmann Elke ,National "Regional and Global Governance : One Phenome non Or Many?" **Global Governance**.Vol .09 (2003)
3. Liao Danzi,"Security Governance :An Alternative parading?."**International journal of Soclal Science and humanity**.Vol 02 (January 2012)
4. Stephan Elli, "BrieFing: The PAN-SAHEL Initiative". **African affairs**,Vol1 03no412,july 2004

التقارير

1. الامم المتحدة : مجلس الامن :**تقرير الامين العام عن الحالة في منطقة الساحل** ،

14) opendoc pdfجوان 2013, S2013/354)

الدراسات غير المنشورة

أطروحات الدكتوراه

1. رسولي اسماء ،"**التهديدات الامنية في الساحل الافريقي بين ادوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى بعد احداث 11سبتمبر 2001** "، اطروحة دكتوراه ،(جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2017/2018)
2. كواشي عتيقة، " **آليات ادارة المعضلة الامنية المجتمعية في منطقة الساحل الافريقي**" ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،(جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2016-2017)
3. منصوري سفيان ، "**افاق استراتيجية الاتحاد الاوروبي للامن و التنمية في منطقة الساحل الافريقي** " ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،(جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2016-2017)

مذكرة الماجيستر غير المنشورة

1. ابصر احمد طالب ،"**المشكلة الامنية في منطقة الساحل الافريقي**" ،مذكرة ماجستر ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية ،2010/2009

2. المبارك ايوب السايح ،"**اللااستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005.2010)** "، مذكرة ماجستير جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية

3. ايدابير احمد،"**التعددية الاثنية والامن المجتمعي :دراسة حالة مالي**"،مذكرةماجستر جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية ،2012

4. ايدابير احمد ،"**التعددية والامن المجتمعي :دراسة حالة مالي**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية ،(2011-2012)

5. بودن زكريا ،"**آثر التهديظات الارهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها**"، مذكرة ماجستر ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2015/2014

6. بولبنان زين العابدين ،"**مساهمة الاتحاد الاوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الامنية العالمية**"،مذكرة ماجيستر ،باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2015/2014

7. حامد صالح "**التحول الديمقراطي في تشاد**" ،مذكرة ماجستر غير منشورة جامعة الجزائر03:كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية،2014

8. لبدي حنان،" **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،2014-2015

المواقع الإلكترونية

باللغة العربية

1.الاتحاد الافريقي،" بيان صحفي"**http://www.africa-union.or**

2.الامم المتحدة تدعو للحوار لانهاء تمرد الطوارق ، **http://aljazeera.net/news/pages/2db69ae3**

3.الامين احمد ،"وزير المصالحة المالي: اتفاق السلام انجاز حقق الكثير "

www.aljazera.net/news/reportsantdinterviews

4.**التدخل الفرنسي في مالي :الاسباب و المآلات** ،مركز الجزيرة للدراسات

5.الامين العام يدعو الى وقف العنف فورا في مالي ،

http://www.nu .org/arabic/new/Fullstory.new

6.الحاج ولد ابراهيم ، "ازمة شمال مالي، انفجار الداخل وتداعيات الاقليم " ،

http://studies.aljazeera.net/at/reports/2012/02/20122129582152916.html

7.الراوي توفيق،"سؤال الحوكمة في المغرب : قرأة في المفهوم وسبل " ،مجلة ادرار بريس.

http://www.adrarpress.com

8.القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء ،مركز الجزيرة للدراسات ، **Studies.aljazeera.net**

9.الكنبوري ادريس ، "افريكوم: عين امريكا على القارة الافريقية" ،الفجر نيوز ،

http://www.turess.com

10آمد ممد جالو ،"دولة ما بعد الاستعمار في افريقيا (حالة نيجيريا)، قراءات افريقية

www.qiraatafrican.com

11.امريكا تتحرك لمحاربة القاعدة في الساحل و الصحراء ،

http://www.assabahnew.tn

12.امين عام الامم المتحدة يعد بدعم قوة الساحل الافريقي ، **http://www.masrwy.com**

13.بدأ اعمال قمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا حول الوضع في جمهورية مالي

http://www.pas.DZ/spip.PHP/article 39283

14.بورشنيك اناتولي و غايدي يوليا ،"خلق الشروط المؤسسية المسبقة لنظام الحوكمة العالمية "،تر" خير شهرزاد"**Boulemkohel.yolasite.com.resources**

15.جارش عادل ،"تأثير التهديدات الامنية بمنطقة الساحل في الامن القومي الجزائري"،المركز الديمقراطي العربي **http://democraticac.de**

16.جمهورية النيجر "Republic of Niger" ،

www.moqatel.com

17.جمهورية تشاد ،بوابة افريقيا الاخبارية

https://www.afrigatenews.net

18.جمهورية مالي –بوابة افريقيا–

https://www.afrigatenews.net/a/1642

19.جيرمي كينان ، "امريكا والقاعدة بالساحل"

http://www.turess.com/alfajrnew/41431

20.حسين خليل،" نظام الامن الاقليمي في القانون الدولي العام" ،موقع خاص للدراسات والابحاث الاستراتيجية ،

Drkhalilhassein,blogspot.com

21.دخوش محمد، "الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية " **http://www.elraaed.com/ara/sivets opinions**

22.دور المنظمات الدولية والاقليمية في تحقيق السلم والامن في افريقيا" ،قراءات افريقية ، **www.qiraatuFrican.com/home/new**

23.شلبي صبري احمد ،"مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها في دول مختارة الدنمارك .لبنان ص 29 ،

http://books.google.dz

24.ك اكرم "الوضع في منطقة الساحل/ مجلس السلم والامن الافريقي يدعو الى حل سلمي في شمال مالي"،تم التصفح**http://www.almowatan.com**

25.ليان كينيدي بودالي ،" شراكة مكافحة الارهاب عبر الصحراء "،مركز مكافحة الارهاب ،الاكاديمية العسكرية للوم. وست بونيت ص 3،4

http://ctc.usma.ctu/publications/pdf/us-ct-in sahel-arabic-update.pdf

26.ماكي سال ،سياسة السنغال الخارجية :"المشاركة بالحملة العسكرية في مالي" **www.aljazeera.net**

27.منظمة العفو الدولية :شمال مالي على شفير فاجعة انسانية ،

http://**www lebanese-forces**.**com**

28.ناصر خليف سميحة ، عدد سكان نيجيريا **http**://**mawdoo3**.**com**

29.وكالة الاخبار بانا برس ، "بوركينافاسو تعلن عن نشر 500 جندي في مالي "

h**ttp**:/**www**.**panapress**.**com**/**pana-dossierpegination-1-118-6-html**

30.وكالة بانا برس "النيجر تستعد لواجهة كل الاحتمالات حول ازمة مالي "

http:/**www**.**panapress**.**com**/**pana-dossierpegination-1-118-6-html**

31.يحي عبد المبدي،"افريكوم :قيادة عسكرية امريكية جديدة لافريقيا" وانشطن ،العدد 108 **www**.**siironline**.**org**

32.يقين حسام الدين ،"الدبلوماسية الجزائرية تنتصر في اتفاق مالي "،

http://**www**.**alaraby**.**Cook**/**politics**

33.يوسف موسى ادريس عيسى،"جمهورية تشاد....الماضي والحاضر والمستقبل"، شبكة الالوكة (المسلمون في العالم) تمت الاضافة في

http://**www**.**dlukah**.**net**،

ثانيا باللغة الإنجليزية

1. FisherJim Thompson,L'Initiativepan-sahel encourage la coopération entre les pavs du sahel et du Maghreb 25 mars 2004 in : http://**www**.**america** .**gov**/**est**/**washFile**french/2004/march/20040325154724mrecalp0.3155939.html
2. Sabaratnam Meera,security governance ,100 years ,London . sourse: **http**:// **www** .**soas**.**ac**.**uk** /**staff**/ **staff86523**.**php**